جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الانحراف عن الأصل النّحوي في الأمثلة الاستعمالية الحيّة في كتاب سيبويه في ضوء علم اللغة المعاصر.

إعداد الطالب
عمر عبدالمعطي عبدالوالي السعودي

إشراف
الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة
الدكتوراه في اللغة قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2005

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عمر عبدالمعطي السعودي الموسومة بـــ:

الانحراف عن الأصل النحوي في الأمثلة الاستعمالية الحية في كتاب سيبوية في ضوء علم اللغة المعاصر

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د يحيى عبابنة		2005/5/12	مشرفاً ورئيسا
أ.د ابتسام الصفار		2005/5/12	عضواً
أ.د عبدالقادر الخليل		2005/5/12	عضواً
أ.د عبدالكريم مجاهد عبدالرحمن		2005/5/12	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهــداء

إلـــى الكَرِيْمَيْـــنِ العَزِيْزَيـــنِ والديّ بِرّاً وإحساناً، وإلى الذي ورّثنا حُبَّ دينِ الله والخـــيرَ للنّاس، وإلى الّذي كان حُبُّنا له بِقَدَرِ عظيمِ أخلاقِه، وَجُرْأَتِه في الحقِّ جدِّي عبد الوالي عيد السّعودي في الملأ الأعلى.

عمر السعودي

الشّكر والتّـقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد،

فقد رُوِيَ عن عبدالله بن موسى، عن ابن أبي ليلى، عن عطيّة، عن أبي سعيد الخُدْري، قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: " مَنْ لا يشكر للنّاس لا يشكر لله ". (الكِسِّيُّ، 1988م، ص281، رقم894).

يطيب لي- وقبل كلّ شيءٍ- أنْ أشكر الله العلي العظيم، فلا خير إلاّ منه، ولا فَضْلَ إلاّ له الّذي وفّقني لإتمام هذا العمل، وأنْ هيّأ لي أستاذاً من أساتيذ العربيّة يُشرف على رسالتي، فألفَيْتُه شجرة جذورها بيان وبديع، وساقها أدب رفيع، وأغصانها عقل، وشرف منيع. واصَلْتُه فأفاضَ عليّ من درّه المصون بفكره العميق، ورأيه السّديد، وَجَاهَدَ معي بلسانه الزّكيّ، الأستاذ الدّكتور يحيى العبابنة، الّذي تقدّم عليَّ من فضله ما اعتزُّ به وأعجز عن شكره، فله من تلميذه خير ما يُقدّم المخلص لمحبّه، وخالص شكري، وعظيم تقديري وامتناني للأساتذة العلماء الأستاذة الدكتورة ابتسام الصفار والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد الّذين تجشّموا عناء القراءة والتّدقيق، فأعْطَوا رسالتي هذه من أوقاتهم الثّمينة، وأسالوا عليها من مِداد أقلامهم النّميرَة، فأسأل الله أنْ يجزيهم عنّي وعن طلبة العلم خير الجزاء. وأمّا أولئك الّذين لا يسع المجال لذكرهم فشكري إليهم ما حييت.

عمر السعودي

الرموز المستعملة في متن الرسالة

الهمزة	>	الفاء	f
الباء	b	القاف	q̣
التاء	t̲	الكاف	k
الثاء	t	اللام	l
الجيم المفردة	g	الميم	m
الجيم المركبة	ǧ	النون	n
الحاء	h	الهاء	h
الخاء	h̲	الواو	w
الدال	d	الياء	y
الذال	d̲	الفتحة القصيرة	a
الراء	r	الفتحة الطويلة	ā
الزاي	z	الضمة القصيرة الخالصة	u
السين	s	الضمة الطويلة الخالصة	ū
الشين	š	الضمة القصيرة الممالة	o
الصاد	ṣ	الضمة الطويلة الممالة	ō
الضاد	ḍ	الكسرة القصيرة الخالصة	i
الطاء	ṭ	الكسرة الطويلة الخالصة	ī
الظاء	ẓ	الكسرة القصيرة الممالة	e
العين	<	الكسرة الطويلة الممالة	ē
الغين	ġ	همزة الوصل	(>)
		يتحول إلى	>

فهرس المحتويات

المحتوى

الإهداء

الشّكر والتّقدير

الرّموز المستعملة في الرّسالة

فهرس المحتويات

الملخّص باللّغة العربيّة

الملخّص باللّغة الإنجليزية

الفصل الأوّل: معنى الاستعمال اللغوي

1.1 المقدّمة

2.1 معنى الاستعمال اللّغوي

3.1 أهميّة الأمثلة الاستعماليّة

4.1 معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدّرس النّحوي والتّقعيد

5.1 الأصل النّحوي

6.1 الأمثلة الاستعماليّة

7.1 الضّرورة الشّعريّة

8.1 القرآن الكريم وقراءاته

9.1 الحديث النّبوي الشّريف

10.1 الأمثال

الفصل الثّاني: الإسناد ومتعلّقاته التّركيبيّة.

1.2 الإسناد

2.2 الإسناد في الجملة الاسميّة

3.2 تعدّد خبر المبتدأ الواحد

4.2 الفاعل والمفعول

5.2 العلامة الإعرابيّة للفاعل والمفعول
6.2 إعمال اسم الفاعل
7.2 لغة أكلوني البراغيث
8.2 النّواسخ
9.2 النواسخ الفعلية
10.2 استعمالات كان وأخواتها، ودام وأصبح وأمسى
11.2 الانحراف في كان وبعض أخواتها..,
12.2 الانحراف في رتبة عناصر جملة كان
13.2 أفعال المقاربة
14.2 الانحراف في ما
15.2 النّواسخ الحرفيّة
الفصل الثّالث: المعنى الدّلالي للفتحة
الفصل الرّابع: الكسرة ومعنى الإضافة..،
الفصل الخامس: الإعراب بالتّبعيّة
الفصل السّادس: حروف المعاني
الفصل السّابع: آليّة إعراب الفعل المضارع
الخاتمة
المراجع

الملخّص

الانحراف عن الأصل النّحوي في الأمثلة الاستعمالية الحيّة في كتاب سيبويه، في ضوء علم اللغة المعاصر.

عمر عبد المعطي عبد الوالي السّعودي.

جامعة مؤتة،2005م.

لا يختلف اثنان على أنّ كتاب سيبويه، قد حظي بما لم يحظ به غيره من الكتب بالدّراسة والبحث، إلاّ أنّ هذه الدّراسات- وإنْ كثُرت- فسيبقى الكتاب خالداً على مرّ الزّمان، ثمّ إنّ الموضوعات الّتي احتواها ستبقى، ما لم يظهر ما يبطلها.

تتبنّى هذه الدّراسة الحديث عن الانحراف عن الأصل النّحوي، الّذي وقع في أمثلة سيبويه الاستعمالية الحيّة، على اختلاف أنواعها(القراءات القرآنيّة، والأحاديث النّبويّة، والأمثلة الشّعريّة، والأمثال العربيّة).

وقد جاءت في سبعة فصول، وخاتمة.أمّا الفصل الأوّل، فيتحدّث عن معنى الاستعمال ، وأهميّة الأمثلة الاستعماليّة، ومعنى الانحراف عن الأصل، وفائدته في التّفكير النّحوي والتّقعيد, وفيه حديثٌ كذلك عن الضرورة الشعرية. ويتحدّث الفصل الثّاني عن الإسناد ومتعلّقاته التّركيبيّة. في حين يتحدّث الفصل الثّالث عن المعنى الدّلالي للفتحة في المفعولات، والمحمول عليها، والمشبّه بها في اللّفظ. وقد تحدّث الفصل الرّابع عن: الكسرة، ومعنى الإضافة، والإضافة وحروف الجرّ. ثمّ إنّ الفصل الخامس قد بُني للحديث عن الإعراب بالتّبعيّة، وتبعه الفصل السّادس للحديث عن حروف المعاني، المختصّة وغير المختصّة. وأمّا الفصل السّابع، فقد تحدّث عن آلية إعراب الأفعال، وقد توصّلت الدّراسة إلى نتائج أوردتها في الخاتمة.

Abstract

Deviation from the Syntactic Rule in Real Usage Examples of Sibawaihis Al-kitab in the light of Contemporary Language Science).

-soudi.

2005

-kitab) has received much more study, research, and investigation than any other similar book. Al-kitab will remain a syntactic landmark throughout time. The issues that the book covers will also prevail unless counter issues appear.

The present study deals with the deviation from the syntactic rule

examples from poetry, and from Arabic proverbs).

The study consists of seven chapters and a conclusion. The first chapter investigates the meaning of usage, the importance of usage examples, the meaning of deviation from the rule and its utility in syntactic though and rule formation. It also tackles the issues of poetic necessity. The second chapter, however, deals with predication and its relevant structures. The third chapter discusses the indicative meaning of the accusative marker (Al-fathah) in objcctivals and in other similar structures. The fourth chapter deals with the dative marker (Al-kasrah), the meaning of the genitive case, and of the genitive and preposition. The fifth chapter mainly deals with the question of parsing by annexation. This chapter is followed by the sixth chapter which covers the specialized and non specialized letters of significance (meaning). The seventh chapter is devoted to discuss the question of different verb parsing mechanisms. The present study arrives at a number of results cited in the conclusion.

الفصل الأول

معنى الاستعمال اللغوي

1.1 المقدمة

تبحث هذه الدّراسة موضوع الانحراف عن الأصل النّحوي في الأمثلة الاستعمالية الحيّة في كتاب سيبويه. ولقد اخترت هذا الموضوع، بناءً على طرح أستاذي الكريم، الأستاذ الدّكتور يحيى العبابنة عدداً من الموضوعات، كلّها تستحقّ الدّراسة، ولكنّ موضوع الانحراف لاقى في نفسي هوىً دفعني إلى قبوله دفعاً، جعلني لا أقع على موضوعٍ يتّصل بسيبويه إلاّ وحاولت أن أحصل عليه، ثمّ إنّني رُحتُ أقرأ في كلّ ما توافر لديّ من الدّراسات عن الكتاب لسيبويه، حتّى رأيت أنّ فكرة الدّراسة قد وَضُحَت وبانَ لي طريقها وتمثّلتها تمثّلاً ساعدني في الوقوف على الأمثلة الاستعمالية الحيّة التي وقفت عليها من خلال قراءة الكتاب كلمة كلمة، إذ جعلتني شروحات الكتاب، والدّراسات التي تناولته أفهم عبارة سيبويه فهماً أزعم أنّني قوّمت به بعضاً مما اعوجّ من أمري في اللّغة ما استطعت إليه سبيلاً، فالمعروف أنّ عبارة سيبويه وَعِرَةٌ، والإحاطة بمعانيها صعبة. وقراءتي للكتاب، هي تلك القراءة في النّسخة التي اعتنى بها، محمد عبد السّلام هارون؛ لأنّني حاولت أن انتقي نسخة من النّسخ التي حُقّقت فوجدت أنّها أفضل نسخة، وأرى أنّ ما لم يأتِ فيها من عناية بمفرداتها، وقد أتى عند من حقّق الكتاب بعده من مثل: إميل يعقوب، ومحمّد كاظم البكّاء، يمكن أن يُضاف إلى نسخته، ولا يُؤخذ على أنّه تحقيق مستقلّ، لا سيّما أنّ ما هُيّئَ لهارون من أسباب البحث والتّحقيق قليل، إذا ما وازنّا بينه وبين ما هُيّئَ لمن جاء بعده من الأسباب، والوسائل الحديثة في البحث والدّراسة. ولا يخفى على أحدٍ في هذا الزّمان، ما تهيّأ للدارسين من وفرة في الوقت والجَهد في الوصول إلى المعلومة في مواقعها. والباحث في الكتاب لسيبويه، لا بدّ له من أن يطّلع على ما يمكن أن تقع عينه عليه من الدراسات التي تناولته، لما لذلك من دور في فهم عبارات الكتاب، وهو أمر لا خلاف فيه، ولما له- كذلك- من دور في الابتعاد عن التكرار في دراسة المسألة الواحدة. وقد تبيّن لي أنّ كثيراً من الدّارسين قد وقعوا في مثل هذا.

أمّـــا دراســـتي، ففي حدود علمي ، فإنّه لم تقع عيني على دراسةٍ تناولت ما انحرف من الأمثلة الاستعمالية الحيّة في الكتاب، وإنْ كانت دراسة الدّكتور الكناعنة قـــد شابهتها في بعض الأمور، على أنّها قامت على تَبَيُّنِ كل رواية والتعامل مع ما تعـــدّدت فـــيه هذه الروايات من منطلق الصراع بين التراكيب، إذ ساد تركيبٌ على آخر حيناً، وتساوت الصراعات في التّراكيب أحياناً أخرى، دون أنْ يكون لأحد منها ســـيادة علـــى غـــيره، وقـــد كان يَرُدُّ أمر السيادة –في الغالب– إلى الأكثر شيوعاً. وافترقـــت عـــنه بأننّـــي تناولت الأمثلة الاستعمالية الحيّة المنحرفة عن الأصل، وقد تجنّبـــت الحديث عن الأمثلة المصنوعة والافتراضية، أو أي مثال قال عنه سيبويه: إنّـــه تمثـــيل ولا يُـــتكلّم به.، بغض النظر عن رأي الدارسين في مثل هذا النوع من الأمـــثلة، ثمّ إنّني لم أنظر في تعدّد الروايات للمثال الواحد، المشار إليها في الكتاب، وإنّمـــا اكتفيت بالنظر في روايات الكتاب وحده؛ لأنّ الأخذ بتعدّد الروايات في المثال الاســـتعمالي الواحـــد ــ كما أرى ــ يؤدي إلى إبطال كثير من القواعد النحويّة، لا ســـيّما أنّ بعض هذه الروايات التي تختلف عن رواية الكتاب تجعل بعض الأمثلة لا ينهض دليلاً على قاعدة نحويّة، على أنّني لا أنكر وقوع شيء من الزلل في الكتاب، ولكـــن ليس إلى حدِّ الأخذ به شاهداً، يؤدّي بنا إلى أنْ نجعل من سيبويه باحثاً جانبته الدّقة إلى حدٍّ يجعلنا غير نَصَفَة لجهده الكبير في الدّرس النّحوي للغة العربيّة. ثمّ إنّ كثـــيراً من الباحثين قد أشار إلى كلّ رواية في المثال الواحد، وحاول أن يجمع آراء وتوجيهات العلماء له، ثمّ إنّني لم أَلْتَفت إلى الدراسات التي توصّلت إلى بعض الآراء النحويّة لسيبويه المنشورة في غير الكتاب، وإنّما هي قيد بعض كتب النّحو الأخرى. ومـــن هذا النوع دراسة الدّكتور هشام الطعّان، (انظـــر، الطعّان، 1982م، ص ص 15، 16). والدّكتور حنّا حدّاد، (انظر، "حدّاد"، 1983م، ص ص 79ــ 98).

ولقد توافر لديّ بعض الدّراسات الّتي أشارت إلى بعض المفردات الّتي شكّلت فصولاً من دراستي، إذ تناولت هذه الدّراسات بعضاً من جوانب الانحراف في بعض الأدوات، ويمكـــن القـــول: إنّ دراســـة حدّاد " بَيْدَ" و" لا سيّما " بين ثبات المصطلح وتمرّد الاستعمال. (1992م، أبحـــاث اليرموك، ص ص 283– 333). من هذه الدّراسات، ثـــمّ إنّ مجاهداً قد تناول شيئاً من هذا في بحثه، الموسوم بـــ" الكـــفّ عن العمل النّحوي

بيــن التّعلــيلات الشّكليّة والمعنويّة (القسم الأوّل، مجلّة مجمع اللّغة العربيّة/ دمشق، م76،ج1، 2001م)".

ولقــد قمت في دراستي بذكر المثال النّحوي على وفق ما ورد عند سيبويه، معــزّزاً – أحــياناً- بمــا ورد عند غيره من النّحاة، ثمّ إنّني أذكر _ في كلّ فصول الدّراسة – المثال مع الإشارة إلى الانحراف الّذي حدث فيه، وذكر توجيهات العلماء له، إذ وقعت فيما يأتي:

1. توجيهات سِيقت لإثبات أصلٍ كثير الاستعمال.
2. توجيهات سِيقت لإثبات أصلٍ قليل الاستعمال.
3. توجــيهات سِيقت لإظهار مستوى استعماليٍّ قليل الحضور، ولكنّه يثبت وجود ظاهرة الانحراف في الدّرس النّحوي.

وإذا أخــذت بآراء بعض المحدثين في تعامل سيبويه مع المثال، فإنّني أُقِر معهم بــأنّ ســيبويه كان يُطَوِّع المثال لأجلِ الأصل الّذي ذهب إليه منفرداً به ، أو مؤيّداً لشــيوخه. إلاّ أنّني قد رأيت أنّه يذكر المثال كما هو، ولكنّ مَنْ وثّق لهذه الأمثلة من العلمــاء، اجــتهد فيما ذهب إليه، وأشار إلى رواية أخرى للمثال، وكانت رواياتهم لكثــيرٍ مــن الأمــثلة، إمّــا أنْ تُؤيّــدَ كلام سيبويه، أو تَرُدَّه، ومن ثمّ تردّ الأصل الاســتعماليّ، ولعلّ المغالسة (1979م).- فيما وقعت عيني عليه من دراسات من هذا النّوع- من أكثر الدّارسين هجوماً على سيبويه، إذ اتّهمه بالتّبديل والتّحريف، وكذلك فعــل مكــرم (1987م)، في دراسته الموسومة بــ" شواهد سيبويه من المعلّقات في ميزان الــنّقد"، وقــد ردّ علــيه الشّاعر(1992م). ردّاً استعمل فيه لغة الهجوم الّتي أرى أنّها بسبب مكانة سيبويه في قلبه، والحقّ أقول: إنّ مكرماً والمغالسة، وغيرهما، ربّما لم أتمكّــن مــن الاطّــلاع على جهودهما، قد هاجما سيبويه هجوماً، لا يليق بالدّراسة العلميّة. وأمّا حسن موسى الشّاعر فقد حاول أنْ يُنْصِفَ سيبويه.

وبعــدُ، فقــد اعتمدت المنهج الوصفي التّفسيري، فرصدت الأمثلة الاستعمالية الّتــي انحرفــت عــن الأصل الاستعمالي، ليتبيّن موضع الانحراف، وذكرت آراء القدماء في تفسيره، على أنّني قد لجأت إلى المنهج المقارن، والمنهج التّاريخي، كلّما

أعوزني الأمر إلى ذلك لتفسير ما حدث في كثير من الأمثلة الاستعمالية وفقاً للنّظرة المعاصرة إلى الأصول الاستعمالية الّتي قرّرها القدماء.

ولقد بنيت دراستي من سبعة فصول وخاتمة، وتناولت في الفصل الأوّل عدداً من المباحث:

1. معنى الاستعمال اللّغوي.
2. أهمية الأمثلة الاستعمالية.
3. معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس اللغوي والتقعيد، و لم أجد له تسمية عند التحويليين غير المصطلح المشهور بـ "ungrammatical ". وترجمته تعني غير الصحيح نحوياً، وهو ما أردت به الانحراف عن الأصل، ثم إنّني تحدّثت في هذا الفصل عن الاحتجاج باستعمالات القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النّبوي الشريف، والشّعر والضّرورة الشّعرية، والأمثال العربية، و خصّصت الفصل الثاني للحديث عن الإسناد ومتعلقاته التركيبية، وهي:

1. الإسناد في الجملة الاسمية (المبتدأ والخبر).
2. الإسناد في الجملة الفعلية (الفاعل ونائب الفاعل).
3. النواسخ الفعلية، والنواسخ الحرفية.

وأمّا الفصل الثالث، فقد تحدثت فيه عن المعنى الدلالي للفتحة، وكان حديثي من خلال الوقوف على الأمثلة التي وقعت في الأبواب النحوية الآتية: المفعولات، والمحمول على المفعول، والمشبّه بالمفعول في اللفظ. وقد جعلت الفصل الرابع للحديث عن الكسرة ومعنى الإضافة، والإضافة وحروف الجر، وكنت أقف على معاني هذه المفردات عند أهل اللغة والاصطلاح – كما هو الحال في جميع مفردات هذه الدّراسة. وأمّا الفصل الخامس ففيه حديث عن الإعراب بالتّبعية بأنواعها.(العطف، والتوكيد، والبدل، وعطف البيان، والنّعت)، على خلاف العلماء في بابي عطف البيان والبدل. وفي الفصل السادس تحدثت عن الانحرافات التي حدثت في الوظيفة النّحويّة لبعض حروف المعاني، المختصة وغير المختصة، التي خرجت عن المألوف في وظيفتها اللغوية. وفي

الفصل السابع وقفت عند آلية إعراب الأفعال، لا سيما الفعل المضارع الذي يَرِدُ مُعْـرَباً ومبنـياً، إذ استثنيت الفعلين الماضي والأمر، وذلك للزومهما حالة البناء علـى اخـتلافها، ووقفـت عند الانحرافات التي حدثت في عمل الحروف التي اختصّـت بمباشرة الأفعال المضارعة، وذكرت توجيهات العلماء لها التي مالت – في غالبها – إلى التأويل حيناً، وإلى لَيّ عنق المثال الاستعمالي حيناً آخر.

وبعدُ، فما كان من خَيْرٍ فمن الله، وما كانَ من خطأ فمن نفسي القاصرة، والله أسألُ أنْ يَجْعَلَ عَمَلي مقبولاً، فإنّه خَيْرُ مَسْؤُولٍ، ولهُ الحَمْدُ أوّلاً وآخِراً.

اللهمّ، إنّي أرْغَبُ إلى كَرَمِكَ، أنْ تجْعَلَ سَعْيِي في عملي هذا خالِصاً لِوَجْهِكَ، وأنْ تَقْـبَلَهُ وتَجْعَلَهُ ذخيرةً لي عندكَ، تَجْزِيني بها في الدّارِ الآخرةِ، فأنتَ العَالِمُ بِمُوْدَعاتِ السّـرائرِ وخفايـا الضّـمائرِ، وأنْ تَتَغمّدَني بِفَضْلِكَ ورَحْمَتِكَ، وتتجاوَزَ عني بِسِعَةِ مَغْفِرَتِكَ، إنّك سميعٌ قريبٌ، وعليك أتوكّلُ، وإليك أُنيبُ.

2.1 معنى الاستعمال اللغوي :

تدور مفردة الاستعمال (use) في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، لـذا، فقـد رأيت أن أقف عند معنى الاستعمال اللغوي؛ لما لذلك من أثـر في تمثّل موضوع الاستعمال اللغوي، ومن ثمّ فهم ما تهدف هذه الدراسة إليه.

يذكر التهانوي" الاستعمال بأنّه"مرادف العادة و" قيل لا ". (1996، 1ج/ص689).

وقـد ذكره عند حديثه عن الحقيقة اللغوية (linguistic truth). إذ قال هي :" اللفـظ المسـتعمل فـيما وُضِعَ له، أي وضع به التخاطب، وهي قسمان : مفردة ، وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له، ومركبة وهي المركّب المستعمَل فيما وُضِعَ له ". (السابق، ج1/ص 691). ويُذْكَرُ أن:" العُرف اللُغوي، الاستعمال usage، هو طريقة الاستعمال لعناصر لغة ما فـي الكـلام المفيد الذي يُعبِّر عن فكرة إنسانية في بيئة وزمان معينين، الأمر الذي يدلّ على أنّ العُـرف اللّغـوي يعتمد على مواضعات خاصّـة في الكلام يعتبرها الناس في زمان ما، أو بيئة أساساً للصّـحّة". (وهبة وزميله، 1984م، ص 346).

إنّ التّهانوي –فيما ذكر– يقصد الكلام مفرداً ومُرَكّباً، دون النظر إلى موافقته للأصـل النحوي، وهذه الدراسة تعالج الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل

الـــنحوي، وهي تلك الأمثلة التي استعملها العرب في حياتهم اليومية وكان استعمالها حيّـــاً لا افتراضيا مصنوعاً.

ومفـــردة الاســـتعمال تدور في كتب النحو بشكل كبير وملحوظ، فقد رصدتُ ورودهـــا فـــي كـــتاب سيبويه، فوجدت أنها قد وردت (133) مرّة، ثمّ إنّ سيبويه استعمل مفردات أخرى وقصد بها الاستعمال، مثل" تجري، مجرى، ... وغيرها " .

1.2.1 أهمية الأمثلة الاستعمالية

تكمـــن أهمية الأمثلة الاستعمالية بأنواعها (الشعر والنثر) في أنها قد وثّقت كلام العرب، كما ورد على ألسنتهم منذ القدم، حتى آخر عصر الاحتجاج الذي اتفق عليه العلماء مكانياً وزمانياً، وقد أحيطت هذه الأمثلة، نظمها ونثرها، بشروط وقيود هدفـــت إلـــى أن تكـــون عربية خالصة لا تشوبها أيُّ شائبة ولا يُنال منها، إذ حكم العلماء عليها بأنها سليمة من أي نوع من الخلط والاحتكاك اللغويين اللذين يُعدّان من الأسباب المباشرة في قضية التأثر والتأثير، ثمّ إنَّ علماء اللغة لمّـــا أرادوا أن يدفعوا أذى اللحـــن وخطورتـــه عن القرآن الكريم جابوا الصحاري والبوادي العربية آنذاك وحـــاولوا مجتهديـــن أن يُسجِّـــلوا كل ما يسمعون من تراكيب لغوية من أبناء البيئة العربـــية التـــي اتّفِـــق على أنها لم تتأثر بمن جاوروها من الأمم غير العربية، ولمّا انـــتهى علمـــاء اللغة من تجوالهم، قاموا بدراسة ما رصدوا من تراكيب فوجدوا أنها بين أمرين:

الأول: منها أمثلة وتراكيب تتفق فيما بينها، وقد أصّلوا من خلالها لأصل نحوي.

الثانـــي: مـــنها أمـــثلة وتراكيب مخالفة، وقد حكموا عليها أحكاما كثيرة، منها: لغة، الشّـــاذ، الـــنّادر، القليل، رديء، خبيث، إلى غير ذلك من الأحكام المعروفة في كتب النحو، وقد منع بعض النحاة القياس على كل ما خالف الأصل النحوي.

تعـــدّ قضية الاستعمال بشكل عام من القضايا التي شغلت كثيراً من الدارسين، قدماء ومحدثين، وذلك أنها تساهم في تيسير الفهم وتشعيب البحث والدراسة، ثم إنها هـــي المـــادة التـــي ظهـــرت القواعد النحوية واستنبطت بناءً عليها وعلى تداولها. والاســـتعمال مـــنه ما كان شائعاً ومنه ما كان غير ذلك، ويظهر أن للغرابة أثراً في

عــدم شــيوع الاســتعمال سواءٌ على مستوى المفردة أم التراكيب، ولقد كان معيار العــرب في الحكم على الاستعمال، هو كثرة دورانه أو قلّته على ألسنة الناس، فمتى كــان كثــيراً، كان شائعاً ومقبولاً، حتى إن كثرة الشيوع كانت سبباً من أسباب قبول بعــض الاستعمالات مع أنها بعيدة، ثم إن الاستعمال وكثرته من أهم معايير فصاحة المفردات والتراكيب. (السيوطي، 1986م ، ج1/ ص ص185 ــ187).

لقــد بــنى ســيبويه القواعد النحوية على أسس ظاهرة بيّنة في الكتاب، وهي الســماع والقــياس والنقل عن أئمة اللغة، وقد كان ملتزماً بها في بناء الأحكام. وفي الكــتاب مــن العبارات الدالة على ذلك الالتزام كثير، مما يؤيد أن قضية الاستعمال كانــت عــنده من الأمور الضرورية التي لا يمكن ردّها حتى تلك المخالفة للقواعد الــنحويّة التي توصّل إلى أنها مخالفة من خلال ذلك الاستعمال الذي أُثِرَ عن العرب والمحفــوظ في كثير من أُمّات الكتب، ولما كان الاستعمال اللغوي في غاية الأهمية، فقــد بــدأ العلماء خطواتهم الأولى في التقعيد للّغة به، فهو نقطة البداية التي غايتها الوصــول إلى نتائج تصف هذا الاستعمال كما هو في واقعه الاستعمالي الفعلي، ولذا يمكــن القول: "إن وصــف هذا الاستعمال هو الذي أدّى إلى وجود أمثلة استعمالية متشابهة في التركيــب وأخــرى مخالفة". (عيد، 1988م). على أن الذي يوجّه الاستعمال ويرعاه هو العــرف الاجتماعــي واللغوي الذي يخضع له الناطقون في نظام الاستعمال أصواتاً ومعاني وتراكيب. وصحيح أن هذا الاستعمال مأخوذ من قبائل محددة في زمن محدد كذلــك، إلا أن ذلك لا يعدّ ميزة؛ لأننا إذا أخذنا بذلك، فإننا نقرّ ونعترف بأن مساحة الأمــثلة الاستعمالية ضيقة، وهذا ينعكس بدوره على القواعد النحوية؛ لأنها بذا تكون قد قامت على مادة لا يمكن عدّها حجة إلى الحد الذي ذكره القدماء، ومردّ ذلك يعود إلى أنها قليلة وغير كافية للتقعيد النحوي، ومن خلال المقارنة بين الاستعمال الوارد فــي كتاب سيبويه، والاستعمال الذي قَبِلَهُ النحاة من بعده، نجد أن بينهما فرقاً كبيراً، فقــد استشــهد ســيبويه باستعمالات (26 قبيلة) مثّلها (231) شاعراً منهم ثمانٍ من شــواعر العرب (الجبوري، 1990م) والبقية شعراء، لا يوجد بينهم من المولدين إلا ثلاثــة يــدور شــك كبير حول نسبة بعض الأمثلة الاستعمالية إليهم. ويظهر لي أنّ الجبوري غير مُحِقٍّ فيما ذهب إليه، فيما يتّصل بعدد القبائل، لا سيّما أنّ ما عدّه منها

قبـــيلة مســـتقلة ربّما يكون جزءاً من قبيلة، على أنّ القولَ في عدد القبائل يحتاج إلى دراسة دقيقة تُفَصِّـــل أمرها وتُصنِّـــفُها؛ ليتبيّـــن للدّارس الأصول منها والفروع .

فـــي حيـــن أن العلماء الذين جاءوا من بعده قد أجازوا الاستشهاد باستعمالات ست قـــبائل فقـــط، قال السيوطي(1988م، ص ص44- 45، 1986م، ج2/ص ص211، 212 ،الفارابي،1970م، ص147).

:" قـــال أبـــو نصـــر الفارابي،339هـــ ، في كتابه المسمى بـــ" الألفـــاظ والحـــروف":" كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفـــاظ، وأســـهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانة عمـــا فـــي الـــنفس، والذين عنهم نُقلت اللغة العربية وبهم اُقـــتُـــدي وعـــنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب، هي: قيس، وتميم، وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اُتُّكل فـــي الغريـــب وفـــي الإعراب والتصريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعـــض الطائييـــن، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنـــه لـــم يؤخـــذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يســـكن أطـــراف بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم، فإنه لم يؤخـــذ لا مـــن لَخَـــم ولا من جُذام فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقِـــبط، ولا مـــن قُضـــاعة ولا مـــن غسان ولا من إياد فإنهم كانوا مجاوريـــن لأهـــل الشام، وأكثرهم نصارى يقرأون في صلاتهم بغير العربـــية، ولا مـــن تَغلـــب ولا النمر فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانـــية، ولا من بكر؛ لأنهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عـــبد القيس؛ لأنهم كانوا سكان البحرين مخالطين للهند والفرس، ولا مـــن أَزْدَ عُمان؛ لمخالطتهم للهند والفرس، ولا من أهل اليمن أصلاً؛ لمخالطـــتهم للهـــند والحبشة، ولولادة الحبشة فيهم، ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة، ولا من ثقيف وسكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيميـــن عـــندهم، ولا مـــن حاضرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدأوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسدت ألسنتهم ".

ولا يخلو كثير من كتب النحو من الحديث عن هذا النصّ وأهميته في الدرس الـــنحوي، ويـــبدو لـــي أن أهميـــته هذه والركون إليه تكمن في أنه قد حدد المساحة

الاســتعمالية اللغوية التي اتفق النحاة على الاحتجاج بكلام كل من ينتمي إليها، فهي محــددة زمانــياً ومكانــياً، وعلّة القبول والأخذ بما ورد عن أبناء هذه القبائل، هي الاطمئنان إلى عدم الاختلاط بغيرهم من أبناء الأمم الأخرى التي كان لها مع العرب وغــيرهم احتكاك واختلاط، وبذا فهم بعيدون – كما رأى القدماء – عن قضية التأثر والتأثــير ، فأمثلــتهم الاســتعمالية الحيّة التي وثّقت للتراكيب اللغوية لا تشوبها أي شــائبة، وقد قطع العلماء القول بأنها عربية خالصة. ولعل مما يؤخذ على الفارابي، أنه قد مدح لغة قريش واستلطف أهلها حتى إنه بدأ نصّه بالحديث عنها وعن ميزاتها عــن القــبائل الأخــرى، ولكنه لم يورد لها ذكراً عند حديثه عن استعمالات القبائل الستة، وقد "وضع البصــــريون ــ خاصة ــ مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاختلاط، وهــذا المقــياس نــراه لا ينطــبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب". (حسّانين، 1996م، ص19).

أمــا نظــرة العلماء إلى لغة قريش على أنها أفضل لغة، فقد حكم عليها بأنها نظــرة خاطــئة، لا سيما أن" اللغــة ظاهرة اجتماعية يتميز بها كل مجتمع إنساني،.. واللغة تطــورت بــتطور الإنسان ذاته، ونمت بنمو حضاراته. وليس هناك من مبرر للمفاضلة بين لغة وأخرى". (فريحة، 1955م،ص ص72 – 73).

ولمــا رصد العلماء الأوائل الأمثلة الاستعمالية، قاموا باستقرائها وإحصائها، قــاموا بدراســتها. فوجــدوا عدداً منها قد اتفق وتشابهت تراكيبه، فبنوا عليه قاعدة نحويــة، ثــم وجدوا عدداً آخر غير مُتّفق فقبلوه دون أي تردُّد، ولكنهم نعتوه نعوتاً، منها : شاذ، ونادر، وقليل، وضعيف، ورديء، ولغة،.. على أن كل مثال وقع تحت أيّ مــن هذه النعوت لم يقبل القياس عليه قطّ، ثم إن من هذه الأمثلة الاستعمالية التي انحرفــت عــن الأصل ما كان ظاهرةً عامّةً بالنسبة لكل القبائل العربية التي يُحْتَجُّ باســتعمالاتها ومنها ــ أيضا ــ ما كان خاصّاً بقبيلة من القبائل، وإذا كان العلمــاء ــ وبناءً على الاستعمال اللغوي ــ قد أجازوا القياس على ما كان ظاهرةً عامّةً لدى القــبائل ؟ فمــا قولهم فيما كان ظاهرة خاصّة ؟ لقد كانت الاستعمالات التي تميّزت بالصــفة الخاصة مَهْرَباً لكثير من العلماء الذين كانوا مفتونين بالتأويل، فكتب النحاة القدمــاء مليــئة بقولهم: وهذه لغة لقبيلة كذا. ويظهر لي أنهم يلجأون إلى القول بهذا

كلّمـــا سُـــدّت طريق التأويل في وجوههم. والتأويل ــ كما يبدو لي ــ يعتري بعض مســـائله التكلف والصنعة، وهو يحمل النصوص ما لا تحتمل، أو ربما ما لم يذهب إليه صاحب النص.

أما عن استعمالات سيبويه التي سمعها من شيوخه أو ممن كان يثق بعربيتهم، أو ممـــن هـــم عـــنده ثقاة، فقد ذكر أنه لم يترك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة على مســـتوى البُنى الصرفية، قال أبو جعفر:" وحدثني علي بن سليمان قال: حدثنـــي محمد بن يـــزيد أن المفتشين من أهل العربية ومن له المعرفة باللغة، تتبعوا على سيبويه الأمثلة فلم يجدوه تـــرك من كلام العرب إلا ثلاثة أمثلة: منها الهُنْدَلِع، وهي بَقْلَةٌ. والدُرْدَاقِس، وهو عَظْمٌ في القفا. وشَمَنْصِير، وهي اسم أرض" (سيبويه، 1983م، ج1/ص7).

وبَعْدُ، فأهمية الأمثلة الاستعمالية تكمن في أنها الأدلة التي يستدل بها النحوي علـــى صحة القاعدة، ثم إن استعمال هذه الأمثلة يعد من أسباب حفظ النماذج اللغوية ســـواء كانـــت كلامـــا نـــثرياً أم شعراً أم أمثالاً مسكوكة، والملاحظ أن هذه الأمثلة الاستعمالية الحية منها ما أخذ جانباً كبيراً من الدراسة والتحليل، في حين منها ما لم يكن كذلك، ولعل مرد ذلك إلى أنها متفق عليها بين النحاة، وليس في دلالة مفرداتها ومعانيها وتراكيبها ما يدعو إلى الخلاف والفرقة.

4.1 معنى الانحراف عن الأصل وفائدته في الدرس النّحوي والتقعيد :

لـــيس بين المعجمات العربية خلاف حول مدلول لفظة الانحراف، فهي متفقة على معان عدّة، يقول ابن فارس (395 هـــ) الحاء والراء والفاء ثلاثة أصول : حَدُّ الشّيء، والعُـــدول، وتقديـــر الشـــيء...،قال: والأصل الثاني: الانحراف عن الشّيء. يقال: انْحَرَفَ عنه يَـــنْحرِفُ انْحِرَافاً. وَحَرّفْتُهُ أنا عنه، أي عَدَلْتُ به عنه. ولذلك يقال مُحارِفٌ،وهو الذي لا يصيب خـــيراً مـــن وجهٍ توجّه له وذلك كتحريف الكلام وهو عَدْلُهُ عن جِهَـــته. قال تعالى:" يُحَرِّفُونَ الكَلِمَ عن مَواضعه"سورة النّساء، 46. (1990م، ج2/ص ص42-43 ، حَرَفَ). وقـــــــيل" الانْحِـــرافُ " وَحَـــرَفَ الشّـــيءَ يَحْرِفُ حَرْفـــا وانْحَرَفَ وتَحَرَّفَ واحْرَوْرَفَ: عدل. الأزهري. وتَحْـــرِيفُ الكَلِـــمِ عن مَواضِعِه: تَغْيِيرُهُ، والانْحِرافُ عن الشّيءِ وهو المَيْلُ عنه".(ابن منظور، 1999م، ج3/ص ص127ــ131، حَـــرَفَ). إذاً، مـــن معاني الانحراف في اللغة: المَيْلُ،

والعَـدْلُ، والتّغييرُ، أمّـا في الاصطلاح، فقيل:" (Declination) فـي اللغة الميل إلى الحرف أي" الطرف". (التهانوي، 1996م، ج1/ص 276).

ويستعمل التحويليون مصطلح (Ungrammatical) المترجم إلى غير الصحيح نحوياً، وهو يستعمل عند المعاصرين بالإشارة إلى الخروج عن القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة. (Leech: A linguistic Guide to English Poetry P. 36).

وغير الصحيح عند المعاصرين له مفاهيم، منها:" An utterance is said to be ungrammatical when it does comply with the more phological and syntactic conventions of the language". (Hurtmann and Stork: Dictionary of language and linguistics، p.244).

وفـي اللغـة العربية نماذج وتراكيب نحوية صحيحة، حكم على صحتها من خـلال تكـرارها فـي الاسـتعمال اللغوي، وقد جاء هذا الحكم- أيضا- من خلال الاسـتقراء الذي نعت بالقصور الذي تأتّى من الظروف الشاقة التي كان يعاني منها أولـئك الـنفر الذين قاموا بجمع ما تيسّر لهم من شواهد لغوية أحيطت بشروط حكم علـيها بأنها قسرية؛ لأنها استبعدت كثيراً من الاستعمالات بحجّة القرب والجوار من أناس ليسوا عرباً أو أنهم عرب خالط ألسنتهم التأثر بسبب الاحتكاك بغيرهم من أبناء الأمم غير العربية.

لقـد أدّت هذه الظروف إلى وجود نماذج (قوالب) صحيحة، في حين أوجدت – أيضا- نماذج (قوالب) غير صحيحة، والمعيار في الصحة أو عدمها هو الشّيوع والكـثرة، وهـذا يؤكّـد أنّ النموذج النحوي للغة ما شيء، واللغة نفسها شيء آخر، ويمكن القول: إن تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت منحرفة عن الأصل النحوي في أعـراف النحاة، ما هي إلا حال ثبات (Static) أي من حالات اللغة التي لا تختلف عـن تلـك الحالات التي جاءت عليها تلك الأمثلة الاستعمالية التي عدت من خلال شـيوع هـذه الاسـتعمالات وكثرتها من خلال انتشارها وكثرة ورودها أقام النحاة قواعدهم.

ولمـا كانـت أكثر الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه من الشعر، فقد كان طبيعـياً أن يكـون ورود الانحـراف فيها أكثر من وروده في غيرها من الأمثلة:" والمـثال الشـعري ذو سـمات نحوية أخصّ من سمات المثال النثري تبعاً لضيق دائرة الدرجة

الـنحوية التـي يقدمها التلاؤم المعنوي، ثم إن الشعراء يعيشون في عالم يختلف عن العالم الذي يعـيش فيه الناس، فهم يخلقون لأنفسهم آفاقاً تكثر فيها الأشكال والألوان والأصوات، وهي آفاق محسوسـة ليس فيها شيء من التجريد الذي يستوجب جهد الذهن في الحقيقة وجوهرها، ولهم في عـالمهم لغـة خاصـة". (المخـتون، 1987م، ص76). وقـد يحلو للشاعر أن يرتكب الضـرورة؛ لأنـه يجدهـا مُسْعِفةً له في التعبير عن تجربته الشعرية بشكل أوضح وأكمـل، وهو في حال يمكنه الاستغناء عنها بالتزام ما هو مألوف ". (زياد، 1994م، ص54). وفي ذلك يقول ابن جني، 392 هـ:" إن العرب قد تلزم الضرورة في الشعر في حـال السـعة؛ أُنْساً بها (واعتياداً لها)، وإعداداً لها لذلك عند وقت الحاجة إليها". (ابن جني، د.ت، ج3/ ص ص303 – 304).

5.1 الأصل النحوي (Original Grammer) :

لمّا كانت مفردة الأصل من مفردات عنوان هذه الدراسة ، فقد رأيت أن أذكر شـيئاً ممـا ذكرته معاجم اللغة عنها، فقد ذكروا أنّ :" الأَصْلُ : أَسْفَلُ كُلِّ شيءٍ، وجمعه أُصُـولٌ، لا يُكَسَّـرُ علـى غير ذلك،.، ويقال: استأصَلَتْ هذه الشّجرةُ أي ثَبَتَ أَصْلُها. وأَصَلَ الشّيءَ: قَتَلَهُ عِلْماً فَعَرَفَ أَصْلَهُ، ورَجُلٌ أَصِيلٌ، ثابتُ الرأي عاقلٌ، وقولهم لا أَصْلَ له ولا فَصْلَ؛ الأَصْـلُ: الحَسَبُ والفَصْلُ اللِّسان ".(ابن منظور، 1999م، ج1/ ص ص155ــ 156، أصل). أما في الاصطلاح:" فالأصل: بفتح الأول وسكون الصاد المهملة في اللغة ما يُبْتَنَى عليه غَيْرُه مـن حيـث إنّـهُ يُبْتَـنَى عليه غيره،..وقيل: الأصل المحتاج إليه والفرع المحتاج،.. والأصل: الحقيقة". (التهانوي، 1996م، 1ج/ ص213).

يُفهـم من النّص اللّغوي والتعريف الاصطلاحي اتصال قضية الفرع بقضية الأصـل، إذ الأصـل هـو الأول والبداية، ولعل هذا يفهم من دلالات الأصل على: الأسفل، والثبات والحسب، والابتناء،..

وقـد قامت مسائل النحو وقواعده على مقاييس وثيقة، وأسس ثابتة، وأصول متيـنة، عرفـت بأصول النحو، التي هي" أدلته التي تفرّعت عنها فصوله وفروعه". (ابن الأنـباري، 1963م، ص 27). وأصول النّحو:" علم يبحث فيه عن أوليّة النّحو الإجماليّة من حيـث هـي أدلّته، وكيفيّة الاستدلال بها، وحال المستدل". (السّيوطي، 1988م، ص 21). أمّا الأدلّـة فأهمّها:" السّماع، أو النّقل، وهو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح الخارج عـن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة ". (ابن الأنباري، 1963م، ص ص 30– 31 ، وانظر، حسّانين،

1996م، ص 15). وينقسم النقل إلى قسمين: تواتر وآحاد، فأما التواتر، فلغة القرآن الكريم، وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم، وأما الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يؤخذ فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به". (ابن الأنباري، 1963م، ص ص 83-84). والسّماع محصور بثلاثة مصادر، وهي: القرآن الكريم، والحديث الشّريف، وكلام العرب.

6.1 الأمثلة الاستعمالية:

لمّا انتهى العلماء الأوائل من جمع ما أمكنهم جمعه من المادّة اللغويّة (الاستعمال) وُجِدَ أنّها تقع فيما يأتي:

أوّلاً: الشّعر والرّجز

ثانياً: النثر، ويقع تحته ما يأتي:

أ- القرآن الكريم، وقراءاته.

ب- الحديث النّبوي الشّريف.

ج- الكلام العربي النّثري (الأمثال والحكم والخطب والرّسائل).

أوّلاً: الشّعر والرّجز:

ولقد رأيت أن أبدأ بالحديث عن الشعر قبل النماذج الاستعمالية الأخرى لسبب واحد، وهو أن الشعر قد وجد قبلها، ثم إن الاهتمام بالشعر قديم، وهو ديوانهم الذي سجل أمجادهم وأحسابهم، فقد ذكر أن سيدنا عمر رضي الله عنه قال:" يا أيُّها النّاس، عليكم بديوانكم لا تَضِلّوا. قالوا: وما ديواننا ؟ قال: شعر الجاهلية، فإن فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم". (القُرطبي، 1372هـ ،ج10/ص111، الأسد، 1988م، ص152). وكان الصحابة رضوان الله عليهم يستعملون أشعار العرب في تفسير ما ينغلق عليهم من القرآن الكريم، يقول ابن عباس:" إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالْتَمِسوه في الشّعر، فإنّ الشّعر ديوان العرب". (السّيوطي، 1986م، ج2/ ص 302). والاهتمام بالشّعر قديم، ولكنه كان في بعض القضايا، إلا أنّ أمره قد توسّع فأصبح مادّة الاستشهاد في القضايا اللغوية، و صار مدار الجواز والمنع يدور في فلكه، ولعلّ من أسباب هذا الخلاف أنّ النّحاة قد قيّدوا ما عُرِفَ بعصور الاحتجاج بقيود أدّت إلى قبول بعض الشعر في

حيــن رفضــت كثيراً منه مع أنّ أصحابه يشهد لهم بالفصاحة وجزالة القول؛ ومردّ ذلك إلى أنّهم لم يكونوا ينتمون إلى الفترة الزّمنيّة التي حدّدها النّحاة، وقد نُعتَ تحديد عصــر الاحــتجاج بأنّه متشدّد حتّى إنّ بعض الدّارسين قد نعته بــ" دكتاتورية الزّمان والمكــان". (أنيس، 1975م، ص 36 ، عيد، 1988م، ص 190). ويُذْكَرُ:" أن ركون الشعراء إلى الشعر ــ في حقيقته ــ بحث عن لغة مثالية منتقاة يطمئنون إلى دراستــها".(عيد، 1988م، ص190). ومــن المعاصرين من رفض البحث في اللغة القديمة المثالية ووصفه بأنه عبث في عبث وأنه فرض خيالي لا قيمة له، إذ يجب أن نسلم بالتغيير؛ لأنه حتمي، ويجب ألا نستسلم للبكاء على العصر الذّهبي فإنه لا وجود له". (فندريس، 1950م، ص 419). ولقــد حظــي الشعر القديم بمكانة رفيعة عند العرب، ثم إنه تمتع بقدسية لم يحــظ بها غيره حتى من شعر العصور التي تلت زمن الاحتجاج النحوي، وقد علل ذلــك ابــن رشيق، 456 هــ، بقوله:" وليس ذلك الشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى الشاهد، وقلة ثقتهم بما يأتي به المولّدون". (1981، ج1/ ص91).

ولقد فَصَلَ النحاة بين الشعر والنثر، ويذكر أنّ أوّل من نادى بالفصل بينهما في استنباط أحكام اللغة، هو السُبكي. (أنــيس، 1975م، 321 ، وانظر، حسّانين، 1996م، ص 87).

فالشعر ديوان العرب، وسجل وقائع حياتهم، وكان الشعر في الجاهلية عند العرب ديوان علمهم، ومنتهى حكمهم، به يأخذون وإليه يصيرون". (ابن سلاّم،ج 1/ص24). وقال يونس بن حبيب:" قال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير". (ابن سلاّم، د.ت، ج1/ص25، ابن جني، د.ت، ج1/ ص ص386- 387، الســيوطي، 1988م، ص50). وقال ابن سلاّم:" قــال ابن عون عن ابن ســيرين، قال: قال عمر بن الخطاب: كان الشعر علمَ قومٍ لم يكن لهم علمٌ أصحَّ منه". (ابن سلاّم، د.ت، ج1/ص 24). ويُلْحَــظُ على العلماء النحاة أنهم قد غلب الشعر على أمثلتهم، وقد الــتمس أنيس العذر للنحاة في اعتمادهم على الشعر وحده في التقعيد بقوله:" إن رواية الشــعر أدق مــن روايــة النثر، وإن تَذَكُّرَ المنظوم أيسر من تَذَكُّرِ المنثور، وإن احتمال التغيير والتــبديل في الشعر أقل من احتماله في المروي من النثر". (أنيس، 1975م، ص321 ، وانظر، حسّانين، 1996م، ص 86). ويظهر لي أن أنيس قد جانبه الصواب فيما ذهب إليه؛ لأنه إنْ صدق ما قاله عن النثر، فإنه لا يمكن أن يصدق على القرآن الكريم الذي تضفي

علـــيه قدسيته ما يجعله في مأمن من التبديل، زيادة على أن حفظه وتَذَكُّرَهُ أيسرُ من حفظ الشعر وأدق.

ويُذْكَـــرُ أنّ الأمـــثلة الاســـتعمالية الشعرية قد أُحيطت بشروط وقيود صارمة اهتمـــت بالرواية اهتماماً كبيراً ووثّقت لها، ويمكن القول: إنّ مردّ ذلك عندهم الصلةّ بيـــن التوثـــيق والنّســـبة وقـــيمة الشّاهد، وقد أدّى التّعدّد في رواية الأمثلة النّحوية وبخاصّـــة الشّعر إلى التوسّع في ضروب الاستعمال اللغوي". (الدّنّاع، 1996، ص7). على أنّ معرفة الرواية الحقيقية التي وردت على لسان الشاعر أمر صعب؛ لأن تلك الـــرواية كانـــت تعتمد على المشافهة، والمعروف أن المشافهة موطن تغيير وتبديل حـــتى علـــى الشاعر نفسه، إذ يمكن أن يقرأ شاعر بيتاً من الشعر في قصيدة ويضع مفـــردة مكـــان مفردة دون أن يلحق ذلك أثراً في الوزن، ولعل هذا مما جعل علماء اللغـــة يَقْـــبَلُونَ كلّ ما يَرِدُ عن راوٍ ثقة، حتّى وإنْ اختلفت الرواية بين أولئك الرواة وتعـــدّدت." وَيُذْكَـــرُ أن الـــرواة واللغويـــين أنفسهم لم يكونوا في بعض الأحيان فوق مستوى الشـــبهات، فقـــد كـــان الرواة يأخذون من كلام العرب ما وافق هدفهم ويتركون منه ما لا يعجب الـــناس فـــي الحاضـــرة". (حسّان، 1980م، ص83). ويظهر لي أن للاختلاف في الرواية والصـــناعة الـــنحوية الناشئة بسبب التقدير أثراً في الخلاف النحوي بين النحاة على اخـــتلاف مذاهـــبهم، وليس أدل على ذلك من وجود كتاب الإنصاف للأنباري وغيره من الكتب التي ذكرت المسائل الخلافية.

ويُعـــدّ ســـيبويه من أوائل النحاة الذين قَبِلُوا رواياتٍ متعددةً عند رواة ثـــقات؛ لذلـــك وُجِـــدَ في كتابه أبيات متعددة الرواية، وهذا ما دفع بعض القدماء والمتأخرين للأخذ عليه، بل تغليطه – أحياناً– وتخطئته. وأرى أنّ تخطئته ضرب من المجازفة، لا ســـيما أنّ الـــروايات التـــي ذكرها، ما هي إلاّ أمثلة استعمالية حيّة، مَثَّـــلَتْ واقعاً لُغويّاً صحيحاً لا افتراضيّاً.

7.1 الضرورة الشعرية:

يُعــدُّ موضــوع الضــرورة الشعرية من الموضوعات المهمة في اللغة، ولذا فقد تعــرّض له عــدد مــن العلماء وتناولوه بالدراسة المستقلة، ولما كان أمر الضرورة الشعرية مهماً إذ عللت كثير من مسائل الانحراف بأنها ضرورة، فقد رأيت أنه لا بدّ من إيراد حديث ولو موجز عنها؛ للوقوف على دورها في قبول كثير من المخالفات اللغوية، فقد أُلِّفت فيها المؤلفات، نذكر منها:

1. ضــرورة الشــعر: المــبرد، 286 هــ. وقد ذكره ابن النّديم، 385هــ، في الفهرست. (1985م، ص 121).
2. ضرورة الشاعر، وقد نسب إلى ابن جني 392هــ.
3. ذمّ الخطأ في الشعر، ابن فارس اللغوي 395 هــ.
4. ضــرائر الشــعر" أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة" القزّاز القيرواني 206 هــ.
5. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، 663 هــ.
6. الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر: الآلوسي. 1857م.
7. مــوارد البصــائر لفرائد الضرائر، الشيخ محمد سليم بن حسين، 1138 هــ. وَيُذْكَــرُ أنــه يفــوق كتابَــي القزّاز و الآلوسي حجماً وموضوعات. (القزّاز القيرواني، 1972م، ص 8 "من كلام المحقّق").

وقــد جمــع أحمــد تيمور الضرورات الشعرية في المعاني في كتابه أوهام شعراء العرب في المعاني، وقد نشرته لجنة إحياء آثاره". (السابق،1972، ص9).

ثــم إن ابن رشيق (1981م). قد كتب عن الضرورة ، وكذلك فعل القرطاجني (1966)، والسُــبكي (2003م). أمــا الدراسات المعاصرة فهي كثيرة، وقد رأيت أن أذكر منها:

1. الضرورة عند النحويين: محمد عبدالحميد سعد،(1976م).
2. الضــرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين: إبراهيم صالح الحندود،1421 هــ.
3. الضــرورة الشعرية، دراسة نقدية لغوية: عبدالوهاب محمد العدواني، 1410 هــ

4. القرآن والضرورة الشعرية: أحمد مكي الأنصاري، 1420هـ.
5. نظرية الضرورة في كتاب سيبويه: محمد خير الحلواني، 1980م.
6. الضرورة الشعرية في النحو العربي: محمد حماسة عبداللطيف، 1979م.
7. الضرائر اللغوية في الشعر الجاهلي: عبدالعال شاهين، 1983م.
8. الضرورة الشعرية: دراسة أسلوبية: السيد إبراهيم محمد، (د.ت).
9. سيبويه والضرورة الشعرية: حسن إبراهيم حسن، 1983م.

وتكاد تلتقي دراسات الضرورة عند القدماء والمحدثين التقاء تامّاً، حتى إن الأمثلة الاستعمالية التي تغشّتها الضرورة هي نفسها عندهم جميعاً. أما ما ورد في المعاجم عن معنى الضرورة من حيث اللغة والاصطلاح، فقد قيل:

الضرورة في اللغة:" الحاجةُ، كالضارورة و الضَارُور، والضَّارُوراء، و الضَّرائرُ: المَحَاويجُ، والاضطرارُ: الاحتياجُ إلى الشَّيء، ورجل ذو ضَارُورة أي: ذُو حاجة، وقد اضْطُرَّ إلى الشَّيءِ أُلْجِئَ إليه". (ابن منظور، 1999م، ج8/ ص ص44 – 49، ضَرَرَ، الفيروز آبادي، د.ت، ج2/ ص74، ضرر). أمّا في الاصطلاح، فيرى جمهور العلماء:" أنها ما وقع في الشعر مخالفاً للقياس مما لم يقع له نظير في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، أو وقع في النثر للتناسب أو السجع على خلاف ذلك ". (السيوطي، 1977م،ج5/ ص332، سعد، 1976م، ص150). وهذا الرأي هو المختار".(البغدادي، د.ت، ج1/ ص 14، ج3/ ص535، والآلوسي، د.ت، ص6). وقد سمّاها ابن رشيق بـ"باب الرخص في الشعر".(1981م، ج2/ ص269). وسمّيت بـ" من جوازات الشعر".(المرزباني، 1995م، ص122).

وقال صاحب التعريفات:" الضرورة مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا دفع له". (الجرجاني،1986، ص78). وإذا كان للضرورة مؤيدون من العلماء، فإن لها معارضين، فابن فارس ينكر ما يعرف بالضرورة الشعرية، إذ يقول:" ولا معنى لقول من يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يجوز.. وما جعل الله الشعراء معصومين، يُوقَّوْنَ الخطأ والغلط، فما صحّ من شعرهم فمقبول، وما أَبَتْهُ العربية وأصولها فمردود. بلى للشاعر إذا لم يطّرد له الذي يريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بَسْطاً واختصاراً وإبدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مخطئاً أو لاحناً". (ابن فارس،1993م، ص ص 367-368 ، وانظر، السيوطي، 1986م، ج2/ ص498).

ويـــبدو لي أن موقف العلماء من الضرورات الشعرية في بداية الأمر لم يكن مؤيِّـــداً لمخالفـــات الشـــعراء، وبخاصّة في بدايات الوقوف على الاستعمال اللغوي ومادتـــه التي جمعت؛ لأنهم كانوا يُغَلِّبون القاعدة و العُرف اللّغوي السائد مع الالتزام بحدودهمـــا دون التنـــبه إلـــى ضرورات التعبير الشعري أو إلى أسرار النظم الفني الخاصة به". (القزّاز القيرواني، 1972م، ص15).

إذاً، الضـــرورة الشـــعرية هـــي مخالفـــة وخرق لقواعد اللغة، وقد قبلت هذه المخالفـــة وعلّلت" بـــأن الشاعر يكون منهمكاً ومشغولاً بموسيقى شعره وأنغام قوافيه، فيقع في هـــذه الأخطاء عن غير شعور منه". (السيوطي، 1985م، ج2/ ص ص200ـــ203، السيوطي، 1988م، ص12، الـــبغدادي، د.ت، ج1/ ص4، ابـــن فارس اللغوي،1979م، ص24). ويرى الســـامرائي (1971م، ص63):" أن الشـــاعر مضطر أن يسلك من السبل كل شاق بسبب من إقامة الوزن،.. وعلى ذلك فإن الشعر لا يمكن أن يكون شواهد لغوية، وربما كان بسبب ذلك أننا نجـــد جمـــيع العـــيوب التي تقدح في الفصاحة من الشواهد الشعرية". وَيُذْكَرُ أن " لحالة الوزن الإيقاعي قيمة كبيرة في تغيير الصيغ والتراكيب، وهي حالة لا تختص بالشعر وحده، وهي حالة موجـــودة فـــي الشـــعر وفي النثر على حدٍّ سواء".(الجنابي، 1984، ص273). ولقد ظهر أن تَجَوُّز النحاة في الشعر ضرورة قد أدى بالضرورة إلى أن تكون قد تعدّت من كونها ضرورة إلى أن تكون أصلاً يقاس عليه.

تعـــرّض ســـيبويه للضرورة الشعرية في ثلاثة أبواب، وقد جاءت متفرقة في الكـــتاب، قـــال:" هذا باب ما يحتمل من الشعر" (سيبويه، ج1/ ص26). وقال في الموضع الثاني:" هـــذا باب ما رخَّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً".(السابق،ج2/ ص269). وقال في الموضع الثالث:" هذا باب ما يجوز في الشعر من أيا ولا يجوز في الكلام". (السابق،ج2/ ص362). ولا يظهر في كتاب سيبويه مفهوم للضرورة الشعرية، حتى إن الكتب التي تخصصـــت في دراسته: قديمها وحديثها، لا تورِد مفهوماً للضرورة خاصّاً بسيبويه، ولكن يمكن القول ــ اتكاءً على استنتاجات الدارسين ــ.

الضرورة، هي التي تقع في الشعر سواء أكان للشاعر عنها مندوحة أم لا.

الضرورة هي التي لا مندوحة للشاعر عنها في أي وقت من الأوقات، وقد جاء هذا المفهوم بعد أن قيل بجواز الضرورة للشاعر عند وقت قول الشعر فقط وليس في

كل الأوقات.والضرورة، هي:" التي لا مندوحة للشاعر عنها وقت الإنشاء، وهذا ما يؤخذ من كلام سيبويه، وتابعه فيه العلماء أبو حيان وابن مالك. ولعل تقصير سيبويه في شرح مفهوم الضرورة وتفصيل مواطنها لم يعجب السيرافي الذي شرح الكتاب فدفعه إلى أن يفرد مؤلفاً خاصاً بالضرورة الشعرية إذ تعقب هذه الضرورات وأفاض في شرحها ومناقشة أحكامها والاستشهاد بها". (السيرافي، 1985، ص 5 " من كلام المحقّق").

يلقانا في كتاب سيبويه عدد من الأمثلة الاستعمالية الشعرية التي تغشّتها مسألة الضرورة، وقد بلغت (116) بيتاً. وهي عنده ليست شيئاً مبتدعاً وإنما هي نوع من التراكيب التي يضطر إليها الشاعر في سياق العمل الأدبي وهناك علاقة بين هذه الضرورة وبين ما يستخدم في الكلام النثري". (جمعة،1980م، ص ص 506 ، 507). ويقول سيبويه: " وليس شيء يضطرون، إليه إلاّ وهم يحاولون به وجهاً". (سيبويه، ج1/ ص32 ، ابن فارس، 1979م، ص 48). فالشاعر لا يخرج عما عليه الاستعمال اللغوي للألفاظ والعبارات إلاّ لِيَبْلُغَ بالتعبير مستوى آخر من مستويات الاستعمال الواقعة في اللغة، أي أن الشاعر يظل محدوداً بدائرة اللغة لا يتجاوزها". (ابن عصفور، 1980م، ص13).

وإذا كان سيبويه قد أجاز في الشعر ما لا يجيز في النثر بسبب الضرورة، فإن في اللغة استعمالات لم ترد حتى في الشعر، ومثال ذلك:" لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر شاعر، ولا نعلم هذا جاء في الشعر ألبته". (سيبويه، ج3/ص101). ولقد وجد كثير من النحاة في خصوصية لغة الشعر تفسيراً لكثير من المخالفات النحوية ، على الرغم من وجود شعراء كانوا ممن تمكث قصائدهم حولاً كاملاً حتى تظهر، فإذا كان الأمر كذلك، فكيف تُقْبَلُ بعض أبياتها شواهد شعرية وقد اعترتها الصنعة والتكلف، وابتعدت عن الإلهام والإبداع، لا سيما أن بعض العلماء قد أجاز الضرورة في وقت الإنشاد فقط، ولِمَ لم تنعت بالخطأ والانحراف بدلاً من قولهم ضرورة شعرية ؟.

ويبدو لي أن مفردة الضرورة التي تسود معظم الدراسات اللغوية مفردة تحمل معنى العجز، ثم إن الشاعر ليس له تلك الحرية التي يتمتع بها الناثر، ومرد ذلك إلى ما يُفْرضُ عليه من قيود الوزن والقافية، وليس خافياً على أحد أثر هذه القيود على الشاعر، ولعلها من أسباب وجود ظاهرة الضرورة، واضطرار العلماء

إلـــى الأخذ بها حتى ولو كانت سبباً في الانحراف عن الأصل النحوي، ثم إن الجهد الـــذي يبذـــله الشـــاعر عند ولادة القصيدة، يختلف تماماً عن ذلك الجهد الذي يبذله الناثر.

ولقـــد اقتصر على الشعر وحده. حتى قيل: إن هذا الاقتصار:" خطوة متعثرة في إثـــبات أســـلوب عربي، فللشعر لغته الخاصة به اقتضاها الأسلوب الشعري الذي يخضع لأحكام الـــوزن والقافية خضوعاً تاماً واضحاً، فليس كل ما يجوز في الشعر جائز في النثر، ولا نعني أن للشعر نظاماً يختلف كل الاختلاف عن نظام النثر أو تأليفاً خاصاً لا يمت إلى تأليف النثر، ولكننا نعنـــي أن للشاعر في التحلل من كثير من القيود حرية حرمها الناثر. (المخزومي ، 1958م، ص 328، حسانين، 1996م، ص86).

لقـــد كانـــت فكرة الضرورة الشعرية ، هي:" التعلّة التي يركن إليها النحاة حين لا تـــتفق لغـــة الشعر مع ما تفرضه القواعد المستخلصة من كلٍ من الشعر والنثر" (عيد، 1988م، ص 196).

وينظر بعض الدارسين إلى الضرورة على أنها شكل من أشكال الترخّص في القواعـــد النحوية إذ يقول:" ولعل مسألة الاضطرار هي مما جعل الشعر يحظى بالتسامح في المـــيل عن الأصل أكثر من اختيار الكلام والسعة" (الأنباري، د.ت، ج2/ ص547). على أنه يذكـــر أن:" مـــا جاء لضرورة شعر أو لإقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه". (السابق، ج 2/ص 629). ومـــن الدارسين من يؤيد الضرورة بمقدار، فابن يعيش يقول ما مؤدّاه أن ما يثبـــت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة". (ابن يعيش، د.ت ، ج7/ص 133). وإلى هذا ذهـــب الرضي أيضاً، فقال:" مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة " . (الرضي، د.ت، ج 1/ص ص 31-32).

ويـــرى الدرس الحديث أن الضرورة:" ليست في كثير من الأحيان، إلا أخطاء غير شـــعورية فـــي اللغـــة، وخـــروجاً على النظام المألوف في العربية، شعرها ونثرها؛ بدليل ورود الآلاف مـــن الأمثلة الصحيحة، في الشعر والنثر على سواء". (عبد التواب، 1987، ص163). ولقـــد ذكـــر القدماء وبعض المحدثين أن الضرورة خاصّـــة بالشعر وحده، في حين تبيّـــن أنها قد تَرِدُ في سعة الكلام واختياره بغض النظر عن نوعه، أقرآن أم غيره، ولعـــل مـــن الأمثلة على ذلك، ما ورد في القرآن من أجل توافق الفواصل القرآنية، مـــثل قولـــه سبحانه:" وتظنون بالله الظُّنونا". سورة الأحزاب،10، وقوله:" فأضلونا السبيلا".

سـورة الأحزاب، 67، فزيادة الألف في " الظُّنونا" و"السبيلا". بمنزلة زيادة الألف في الشعر على جهة الإطلاق. (ابن عصفور، 1980، ص 14) .

والضـرورة مـع ما تعرّضت له من نقد أو تأييد، فلغة الشعراء لا بد من أن تكـون الضـرورة فيها مستساغة في الذوق البلاغي، ولا يكفي أن تكون جائزة في القواعد اللغوية والنحوية .

8.1 القرآن الكريم وقراءاته:

كـان لآيـات القـرآن الكـريم وقراءاتها حضور في الأمثلة الاستعمالية في الكـتاب، إلا أنهـا ـ مقارنـة بالشعر ـ كانت قليلة إذ بلغ ما ورد منها في الكتاب (409) آيات فقط. وقد اعتمد سيبويه عليها في الاستدلال على قواعده. ويرى بعض العلمـاء أن:" النصـوص اللغوية أقوى في الاستشهاد على قواعد النحو من القرآن الكريم ".(مكرم، د.ت، ص24).

ويـبدو لي أن في هذا شيئاً من التّجوّز؛ لأن القرآن والنصوص اللغوية، هي أمـثلة اسـتعملتها العـرب، ثـم إنها قد جاءت على وفق ما استعملوا، فالنصوص مستعملة في مختلف نواحي حياة العرب، والقرآن منزل على لغات العرب وكلامها، فتراكيـبه شـائعة عـندهم معروفة، وورودها فيه دليل للعرب وحجة على أفضلية الاسـتعمال ودقـته، ثـم إن القرآن ليس من الشعر في شيء أبدا، إذا قارنّاه بالشعر كـنوع من أنواع الأمثلة الاستعمالية، فكما إن للشعر خصوصية فللقرآن خصوصية غير خصوصية الشعر، لاسيما أنه يعالج أمور عقيدة، والأمثلة القرآنية التي تعدّ مادة لغويـة كأي مادة أخرى لغوية من غير القرآن الكريم، تخضع في الاستعمال اللغوي والعُـرف إلـى ما تخضع له الأمثلة الأخرى إلا أنه لا يرقى إلى مرتبتها أي مثال آخـر، وفي ذلك قيل:" لغة القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر". (الفراء، 1980، ج1 /ص14). والمتتـبع لسيبويه يجد أنه يستشهد بالمثال القرآني إجلالاً له وكان يضعه فـي المرتبة الأولى" لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نصّ وصل". (عيد، 1988م، ص 31). ولمّا كـان الـنحاة البصريون لا يخضعون القرآن كمادة في التقعيد النحوي، فقد قيل:" إن المـنهج السليم يقضي أن يصحح النحاة البصريون قاعدتهم محتجين بالقراءة كما فعل الكوفيون، لا أن يُضَعِّـفوا قراءة متواترة يرويها المئات من فصحاء العرب المحتج بكلامهم عن رسول الله

صـــلى الله علية وسلم". (مصطفى، 1955م، ص ص 32، 43) والقرآن، لغةً: مصدر مرادف للقـــراءة. قال تعالى:" إن علينا جمعه وقرآنه فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه". سورة القيامة،18،17. وقد نقل هذا المعنى المصدري وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من بـــاب إطـــلاق المصدر على مفعوله". (الزرّقاني، 2001م، ج1/ص26). والقرآن وقراءاته حقيقـــتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله علية وسلم– للبـــيان والإعجاز، "والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها مـــن تخفيف وتثقيل وغيرهما".(الزرّكشي، 1972م، ج1/ص318). ويرى جمهور العلماء أن القـــراءة تُتَّبع ولا يجوز مخالفتها، قال الأصمعي:" سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول": لـــولا أنـــه لـــيس لي أن أقرأ إلاّ بما قد قرىء به لقرأت حرف كذا كذا، وحرف كذا كذا ". (ابن مجاهد، د.ت، ص 48). وقال أبو علي الفارسي:" وليس كل ما جاز في قياس العربية تسوغ الـــتلاوة بـــه، حـــتى ينضمّ إلى ذلك الأثر المستفيض بقراءة السلف له، وأخذهم به؛ لأن القراءة سنة".(الفارسي، 1983م، ج1/ص29).

لقد اشترط القرّاء لصحّة القراءة ثلاثة شروط، فقيل:" وكل ما صح سنده واستقام مـــن جهـــة العربية و وافق لفظه خط الإمام(مصحف عثمان) فهو من السبع المنصوص عليها، ولـــو رواه سبعون ألفا مجتمعين أو متفرقين، ومتى فقد واحد من هذه الثلاثة المذكورة في القراءة فـــاحكم بأنهـــا شاذة، ولا يقرأ بشيء من الشواذ، و إنما يذكر من الشواذ ليكون دليلا على حسب المدلول عليه أو مرجحاً".(الزرّكشي، 1972م، ج1/ص 331). وقال السيوطي :" أما القرآن فكـــل ما ورد أنه قرىء به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذّاً، وقد أطـــبق الـــناس علـــى الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفاً بل ولو خالفـــته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه".(1988، ص ص 36 ، 37). ولقـــد "انقســـم علمـــاء الـــنحو فيما يخص الاستشهاد بالقراءات القرآنية إلى ثلاث فئات: الأولـــى: حـــاولوا أن يخضـــعوا النص القرآني لقواعدهم، بل إن بعضهم ذهب إلى اتّهام القراء الثّقات باللّحن إذا لم تستقم قراءتهم مع القاعدة.".(الجارحي،1990م، ص12). كان قوم من النحاة المتقدميـــن يعيـــبون علـــى عاصـــم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونهم إلى اللحـــن، وهـــم مخطئون في ذلك، فان قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فـــيها". (السيوطي، 1988م، ص 37). وأما الفئة الثانية، فقد كانوا رفقاء بالقرّاء إذ قَبِلُوا القـــراءة المخالفة للقياس في ذلك الحرف بعينه وأن لم يجز القياس عليه. وأما الفئة

الثالـــثة، فقـــد خضـــعت القاعدة عندهم للنص القرآني وأجازوا ما وردت به القراءة الصحيح سندها". (الجارحي، 1990م، ص ص12، 13).

9.1 الحديث النّبوي الشّريف:

الحديـــث فـــي اللغة: ضدّ القديم، ويطلق ويراد به كل كلام يتحدّث به وينقل ويـــبلغ الإنســـان من جهة السمع أو الوحي في يقظته أو منامه ، وبهذا المعنى سمى القـــرآن حديثاً. قال تعالى:" ومـــن أصدق من الله حديثاً ". سورة النساء، 87. والحديث في الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – من قول أو فعل أو تقرير أو صفة: (القطّـــان، 1991م، ص24). وعلى الرغم من أن أحاديث الرسول صلى الله علـــيه وســـلم نماذج من التعبير العالي، إلا أن الخلاف حول الاستشهاد بها بين مؤيّد ورافـــض، والعلماء في ذلك الخلاف ثلاثة أقسام: قسم لم يكترثوا بالاستشهاد به؛ لأنه مـــروي بالمعنى ولاستعمال الأعاجم له، ويمثل هؤلاء أبو عمرو بن العلاء وعيسى بـــن عمرو والخليل والكسائي ، والفراء، وعلي بن مبارك الأحمر، وهشام الضرير. (السيوطي، 1988م، ص40، الحديثي، 1981م، ص30 ،الرّاوي ، 1936م، ص 255، عبادة، 1980م، ص157). ومـــن النحاة المتأخرين الذين رفضوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً: أبو الحسن بن الضائع، 689هـــ ، وأبو حيان الأندلسي،745هـــ ،". (الحديثي، 1966م، ص 430). وأما القسم الثاني، فهم الذين كانوا في رأيهم وسطا، ومنهم: الشاطبي،790هـــ ، وقد جوّز الاحتجاج بالحديـــث الذي يثبت أنه قاله على اللفظ المروي ، وذلك نادر جداً، إنما يوجد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة".(السيوطي ، 1988م، ص40 ، الحديثي، 1974م، ص ص 61-69). وأمـــا القســـم الثالـــث، فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث الشريف ومنهم: ابن مـــالك، 672هـــ ، والذي قيل عنه: إنه أول من وسّع دائرة الاستشهاد به وعوّل عليه في إثبات القواعد وتقرير المسائل". (السيوطي ، 1988م، ص40). على أن ابن خروف،609هـــ ، قـــد سبق ابن مالك في مسألة الاستشهاد بالحديث، ثم جاء ابن هشام، 761هـــ. ولقد كـــان أبو علي الفارسي ،377هـــ، وابن جني،392هـــ ، يتمثّلان بالحديث الشريف استئناساً به". (المغالسة، 1979م، ص ص 42-65، ضيف، 1968م، ص ص 263، 264 ، عبادة ، 1980م، ص163).

وعلى الرغم من المكانة التي يحتلها الحديث النبوي الشريف في حياة المسلمين إلا أنّه لم يحظ في أمثلة سيبويه الاستعمالية بالوفرة، إذ كان سيبويه في الاستدلال به مُقلاًّ، حتى إنه لم يشر إلى أنها أحاديث، ثم إن ما ورد منها لديه ليست كلها موافقة لما ذكرته كتب الحديث، وسيلحظ ذلك عند التعرض لكل حديث وردت فيه مخالفة لقواعد النحو وأقيسته، إن شاء الله.

10.1 الأمثال:

المثل لغة، واصطلاحاً:

للمثل في اللغة، عدّة معانٍ، منها الشبه، والنظير، والحديث ، والمثال (الشعار)، والتمثيل (تشبيه شيء بشيء)، والصفة والخبر، والعبرة، والمقدار، والانتصاب والحذو".(ابن منظور ، 1999م، ج 13/ ص ص22-24، مثل). والأصل السامي العام لهذه الكلمة يتضمن وحسب اشتقاقها، معنى المماثلة".(زلهايم، 1977 م ، ص12). وعن الأمثال العربية القديمة يقول ابن سلام،224هـ:" الأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق. بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خلال: إيجاز اللفظ وإصابة المعنى ، وحسن التشبيه". (السيوطي، 1986م، ج1/ص486، و العُبُودي،1979م، ج1/ص10) ويقول ابن السكيت،244هـ:" المثل: لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ، شبهوه بالمثال الذي يعمل عليه غيره".(الميداني ، 1987م ، ج1/ص 6). ويقول المبرد،210 هـ ،:"هو قول سائر يشبه به حال الثاني بالأول، والأصل فيه التشبيه".(السابق ، ج 1/ ص5).

11.1 أهمية الأمثال :

للأمثال أهمية بالغة في حياة الناس، وهي تختلف عن فنون القول الأخرى كالشعر، إذ إنها لا تحتاج إلى مستوى عقلي محدد، بينما الشعر ليس كذلك فهو يحتاج إلى عقلية لا تتوافر عند كل الناس، ثم إن المثل نثر موجز اللفظ، وبسيط التركيب، وسهل النطق، ولعل هذا ما يجعل تعلّقه في أذهان الناس سريعاً ومستساغاً. ولأهمية المحافظة على الأمثال بدون تحريف أو تغيير قيل:" إن الأمثال لا تغير ، أي تروى ولو خالفت القواعد المألوفة في اللغة. قال الزجاجي، 337

هـــ،:" الأمـــثال قـــد تخرج عن القياس فَتُحْكَى كما سُمِعَتْ، ولا يَطَّرِدُ فيها القياس فتخرج عن طـــريق الأمثال". (السيوطي،1986م، ج 1/ص ص 487، 488). ويذكر المرزوقي، 421 هـــ ، أن:" المـــثل جملة من القول مُقْتَضَبَة من أصلها، أو مرسلة بذاتها، فتتّسِم بالقبول، وتشتهر بالـــتداول، فتـــنقل عمّا وردت فيه إلى كل ما يصحُّ قَصْدُه بها، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعمّـــا يُوجِـــبه الظاهر إلى أشباهه من المعاني فلذلك تُضربُ ، وإن جُهلت أسبابها التي خُرّجت عليها واستجيزَ من الحذف ومُضارعٌ ضرورات الشّعر فيها ما لا يُستجاز في سائر الكلام".(نقلاً عن، السيوطي،1986م، ج1/ص ص486).

ولعـــل كـــثرة المؤلفـــات في الأمثال عند العرب تدلّ على أهميتها ومكانتها عندهم، حتى قيل:" لقد كان جمع الأمثال ورواية الكتب المصنّفة فيها سابقاً على جمع فـــنون اللغـــة الأخرى كالشعر والخطابة، "فقد روي أن أول من جمع الأمثال ورويت عنه مجموعـــة هـــو عبيد بن شَرْيَة، ويقال ابن سارية ويقال ابن شرية الجرهمي، بأمر من معاوية بن أبـــي سفيان، وقد توفي عبيد عام 70هـــ ، أو قبل ذلك بقليل". (الحموي ، 1993، ج4/ص ص 1581ــ 1583).

ويـــرى ابن عبدربه ، 328هـــ، أن الأمثال:" وَشْـــيُ الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعانـــي والتي تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها كل زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقى مـــن الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها، ولا عم عمومها، حتى قيل: أسير من مـــثل".(ابـــن عبد ربه، 1989م، ج3/ص5). وإذا كان العلماء قد اهتمّوا بنسبة الشعر إلى قائلـــيه، فقـــد اهـــتمّوا ــ أيضا ــ بالمثل وقائله، "إذ تعرف الأمثال في الجاهلية من نص العلمـــاء علـــى جاهلية المثل أو على نسبته إلى قبائل جاهلية. فمن الأمثال التي نسبت إلى قبيلة عـــاد:" ألحـــن من الجرادتين". (العسكري،1993م ، ج2/ص224 ، الميداني،1987م، ج2/ص 256). "وصار فلان حديث الجرادتين".(الأصفهاني،1972م، ج2/ص382). وكذلك تعرف الأمـــثال الجاهلية من الحوادث التي قيلت فيها الأمثال ، وبخاصة الأمثال التي قيلت فـــي حرب داحس والغبراء، وحرب البسوس ،.... وحديث جذيمة الأبرش والزبّاء". لقـــد وقف النحويون من الأمثال موقفاً خاصاً، إذ تجوزوا فيها وتسامحوا في مخالفتها القـــاعدة الـــنحوية علـــى أنهـــا تشارك النظم في بعض الجوانب إذ أجازوا فيها من الضـــرورات مـــا أجـــازوا في الشعر". (عيد ،1988م، ص172). وقال ابن جنّي:" الأمثال وإن كانت منثورة، فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك، قال أبو

علـــي: لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير، كما أن الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر فـــي تجـــوز الضرورة فيه". (د.ت ، ج2/ص70). و:" المثل لون من ألوان التعبير، وقد كثر اســـتعماله وجـــريانه على الألسنة، ولمّا كان كذلك فقد كان موضع تخفيف، وهذا ما جعل التجوّز فيه يقارب ذلك التجوّز في الشعر". (إبراهيم، 1983م، ص43). ويذكر:" أن الأمثال لم تعد مـــن النـــثر العالـــي الـــذي يقصـــد إليه الباحثون، لذلك لم يكن استشهاد النحويين بها كثيراً ". (الســـامرائي، 1960م ، ص 24). وهذا الأمر بيّن واضح من خلال استقصاء ما ورد مـــنها في الكتاب لسيبويه ، فهي قليلة جداً إذا ما قورنت بالأمثلة الاستعمالية الأخرى إذ بلـــغ عـــدد مـــا ورد مـــنها في الكتاب (41) مثلاً. ثم إن المثل قد اكتسب ميزة القدســـية فلـــم يجـــرؤ أحدٌ على تبديله أو محاولة التغيير في مفردة من مفرداته، وإن خـــالف القواعد النحوية وانحرف عن أصولها. قال المبرّد:" والأمثال يستجاز فيها ما يســـتجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها. أما الخطب والرسائل فلما كانت لا تَعْـــلَقُ فـــي أذهـــان الـــناس عُلـــوقَ الشعر والأمثال، فإن النحويين لم يعمدوا إليها لإبراز القواعـــد الـــنحوية والوقـــوف على الأساليب العربية ".(الجارحي ،1990م، ص 21). (المبرّد،1399هـــ ، ج4/ص261).

الفصل الثاني

الإسناد

1.2 الإسناد:

الإســناد من مصطلحات سيبويه. (ج2 / ص 23). إلاّ أن شيوعه عند علماء الــبلاغة، يُعد أكثر من شيوعه عند غيرهم، وهو: أن يُخبر في الحال أو في الأصل بكلــم أو أكثر عن كلمةٍ أخرى، على أن يكون المخبر عنه. (المسند إليه). أهم بذلك الخــبر فــي الذكر وأخص به"(العبابنة، 1989م، ص 271). ويقع تحت هذا المصطلح الرئيس مصطلحان آخران، وهما: المسند، والمسند إليه، أما المسند، فهو خبر المبتدأ فــي الجملة الاسمية، والفعل في الجملة الفعلية، المسند إليه، وهو: المبتدأ (أو اسم إن الناســخة وأخواتها، أو اسم كان الناسخة وأخواتها، والفاعل). (سيبويه، ج3 / ص 32، وج 2 / ص126، والمــبرد: 1399هـــ، ج 4 / ص 126، وابــن جنــي: د.ت، ج2، ص 219، والزمخشري: د.ت، ص 180، وغيرهم).

2.2 الإسناد في الجملة الاسمية:

المبتدأ والخبر:

حظــي باب الابتداء بحديثٍ مفصّلٍ في كتاب سيبويه، إذ قال عن المبتدأ:" كلّ اســم ابــتدئَ لِيُبْــنَى علــيه كلام. والمبتدأ والمبني عليه رفعٌ. فالابتداء لا يكون إلاّ بمبنيٍّ عليه. فالمبتدأ الأوّل والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه." (سيبويه،126/2).

وبــذا فقد حدّ سيبويه كلاًّ من: المبتدأ والخبر، وذكر أن الحكم الإعرابي لكل منهما، هو الرّفع، ثمّ ذكر كلاً منهما من حيث الموقعيّة، فقال:" فالمبتدأ الأول والمبني ما بعــده علــيه". وقد ذكر المبرّد أنّ معنى الابتداء:" التنبيه والتعرية عن العوامل غيره، وهو أول الكــلام".(المــبرّد،1399هـــ،ج4/ص126). ويظهــر لي أن سيبويه فيما ذكر يحدد الأصــل الاســتعمالي لكل من المبتدأ والخبر، إذ يفهم من كلامه أن المبتدأ يجب أن يكــون في بداية الكلام ثم يليه الخبر، على أنّ حال كلٍّ منهما هو الرفع، والمبتدأ لا يســتغني عــن الخبر كما أنّ الخبر لا يستغني عن المبتدأ؛ لأن بينهما علاقة إسناد. والإسناد لم يحظ بحديث مفصّل عند القدماء في بابٍ واحد كما فصّله المحدثون الذين

تعـــاملوا معه على أنه نظرية مفادها أنّ الكلام حتى يكون تامّاً مفيداً لا بدّ أن يتوافر فيه مسندٌ ومسندٌ إليه وهو من علامات الاسم.

"وبحـــث الإســـناد من شأنه أن يساعد على توحيد أبواب المرفوعات كافّـــة تحـــت اســـم العمدة، بعد أن استعصى هذا التوحيد، على الذين حـــاولوه مـــن أمثال: إبراهيم مصطفى بسبب سوء فهم الإسناد الذي اســـتمر، مـــن دون أن يلقى العناية اللازمة لتصحيح فهمه، في ضوء فهـــم المعاني الدقيقة التي تؤديها- إنّ وأخواتها."(الزعبلاوي،1979م، ص891).

وقـــد عـــدّ خلـــيل(1996م، ص266، بتصرف):" الإسناد مورفيماً صفرياً، فقال:"إذا كانت اللغة الإنجليزية لا تستغني عن الفعل المساعد أو المورفيم المقيّد(is) لكي يتم الإسناد بين الاسمين في قولهم: Right is might فإن اللغة العربية تستغني عن هـــذا المورفيم المنطوق بمورفيم صفري يدل على عملية الإسناد، كما في قولنا:الحقّ قـــوّة، إذا أردنـــا أن نعـــبّر عـــن قوّة الحقّ". أمّا ابن هشام فقد رأى أنّ الإسناد من علامـــات الاسم، فقال:وهو يعدد ميزات الاسم عن الفعل والحرف،:"الإسناد إليه، وهو أن تنسب إليه ما تحصل به الفائدة".(ابن هشام،1980م،ج1/ص18).

إن قـــانون الإســـناد قانونٌ يكاد ينطبق على جميع اللغات إذ لا بدّ من توافر ركنـــي الإســـناد حتى يكون الكلام صحيحاً وتامّاً. ولقد ظلّ مصطلح الإسناد معياراً لفهـــم الجملة عند النحاة. ذكر سيبويه أنّ الأصل الاستعمالي للمبتدأ والخبر من حيث الرّتـــبة أنّ المبـــتدأ أولاً، ثـــم الخبر، فقال:"الابتداء إنّما هو خبر، وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعـــرفة أن يبـــتدئ بالأعـــرف؛ وهـــو أصل الكلام".(سيبويه،ج1/ص328). وعلّل الابتداء بالأعـــرف، فقـــال: لأن الابـــتداء بالـــنكرة يُضـــعف الابـــتداء، إلاّ أن يكـــون فـــيه معنى المنصـــوب".(الســـابق، ج1/ص329). ويُفهم من كلام سيبويه أنّ الابتداء بالنكرة يجعلها تطلـــب خـــبراً، والإخبار عنه أمرٌ لا يحقق غاية اللغة التي من أهم أهدافها الإفهام. و"المبتدأ فيه معنى التنبيه والتعريف".(السّابق، ج2/ص87).

لقد قرّر النحاة قواعد اللغة من خلال استعمال العرب لكلامهم، إذ وجد النحاة استعمالاتٍ كثيرةً متوافقة فقرروا لها قاعدةً، وحكموا على القليل بالمخالفة أو الشذوذ أو الـــندرة أو القلة، وغيرها من الأحكام، وسواءٌ أحَكَمَ النحاة على هذه الاستعمالات

أحكامـــاً مُرضـــية أم غير مُرضية، تبقى واقعاً يفرض ذاته في الدرس النحوي، لا يملـــك الباحـــث إلا أن يقـــبله ويُخضعه للبحث والتحقيق لا سيّما أنه آتٍ من البيئة الاســـتعمالية التـــي ارتضـــاها النحاة، ويبدو لي أحياناً أنّ النحاة لو فعلوا هذا لكفاهم الـــتأويلات-التـــي في غالبها- ما هي إلاّ معالجةٌ للاستعمال ليوافق الأعمّ والأكثر، ومن ثمّ القاعدة. ومن القضايا التي رصدت الدراسة أمثلة على موضوعها منها:

1- الابتداء بالنكرة:

لا يُجـــيز ســـيبويه الابتداء بالنكرة؛ لأن الناطق إنّما يُخْبِرُ عن معرفة، ولا فائدة من الإخـــبار عـــن النّكرة إلاّ أنّ العرب قد استعملت أمثلةً ابتدأت فيها بالنكرة، ومن ذلك قول الشاعر، خِداش بن زهير:

فإنّك لا تُبالي بعد حَولٍ أظبيٌ كان أُمَّكَ أم حمارُ

وتقديـــر الكلام قبل دخول الناسخة(كان): أظبيٌ أُمُّكَ. (ورد هذا المثال في النّحّاس،1986م، ص38، برواية:

ألا مَن مُبلغٌ حسّان عنّي أظبيٌ كان أُمُّكَ أم حِمارْ،

وهـــي روايـــةٌ لا تُخلُّ بموضع الشّاهد في المثال، وذكر النّحّاس هنا أنّ هذه لغة بني دارم وبني نهشل يفعلون ذلك؛ لأنّ النّكرة أشدّ تمكناً من المعرفة"وانظر،الكناعنة،2004م، حاشية1/ص21):

إذ أورد سيبويه هذا المثال الشعري الذي يمثل انحرافاً عن الأصل الاستعمالي للمبتدأ إذ جـــاء نكرةً، وقد أجازه ولكنه نعته بالضّعف، إذ قال:"وقد يجوز في الشّعر وفي ضعفٍ مـــن الكـــلام".(ســـيبويه، ج1/ص48). ومـــن الأمثلة التي انحرفت عن هذا الأصل قول الشّاعر حسّان بن ثابت(ديوانه،1966م، ص8):

كأن سبيئةً من بيت رأسٍ يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ

والتقدير:عسلٌ وماءٌ مزاجُها، قبل دخول الناسخ (يكون).

وكذلـــك قول الفرزدق. (النّحّاس،1986م، ص38، وذكر المحقق أنّه في صفحة 481، ديوان الفرزدق، طبعة الصّاوي، ولم أقف عليه في طبعة دار صادر):

أسكرانَ كان ابن المُراغة إذ هجا تميماً بجوف الشّام أم مُتَساكرُ

قال سيبويه:" فهذا إنشاد بعضهم، وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الأخير على قطعٍ وابتداءٍ"(ج1/ص ص48،49).

2- التقديم والتأخير في متعلقات المبتدأ والخبر:

التقديم والتأخير ظاهرةٌ لغوية، لا يمكن القول:إنها تقع اعتباطاً، أو إنّها عشوائية، وإنما تقع في السياقات الكلامية المتعددة على وفق ما تقتضي هذه السياقات، التي تظهر خلال موقفٍ معيّن، يقع على المتكلم ما يقع من مؤثراتٍ تترك في نفسه آثاراً تدفعه لأنْ يتكلم فيظهر في كلامه تقديمٌ أو تأخيرٌ لبعض المفردات التي يستخدمها، دون أن يرتّبها في ذهنه، ثمّ يظهرها إلى الواقع كلاماً منطوقاً، وإنّما هي أنماطٌ يقولها المتكلمُ مدفوعاً بعواملَ كثيرة، هي السبب في موافقة استعمال المتكلم لقواعد اللغة أو مخالفتها، حتى إنّ التقديم والتأخير- فيما يتّصل بالجملة الاسمية – قد يكون سبباً في عدّها غير صحيحة نحويّاً (ungrammatical). قال سيبويه:" والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول. وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ جيّدٌ كثير، فمن ذلك قوله عزّ وجلّ:" ولم يكن له كفواً أحدٌ". سورة الإخلاص،4. وأهل الجفاء من العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أحدٌ، كأنهم أخّروها حيث كانت غير مستقرّة".(سيبويه، ج1/ص 56).

3.2 تعدد خبر المبتدأ الواحد:

اختلف النحاة في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد بغير حرف عطف، نحو: زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ، وكان خلافهم حول: مسألة جواز التعدد بالعطف أم لا، واستشهدوا على ذلك بقوله تعالى:"وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد" سورة البروج،14،15 .(ابن عقيل، 1964 م، ج1/ص257).وقد أورد سيبويه حديثاً بعنوان:"هذا باب ما يجوز فيه الرّفع مما ينتصبُ في المعرفة".(سيبويه، ج2/ص83). ومثّل عليه بقوله تعالى:"كلاّ إنّها لظى، نزّاعةً للشّوى" سورة المعارج،2 . وقال: "وزعموا أنها في قراءة أبي وعبد الله "ابن مسعود" والأعمش:"هذا بعلي شيخٌ" سورة هود،72". (ابن جنّي،1999م، ج1/ص324). وعلّق المحقق على إسقاط الواو من (وهذا) بأنه يجوز في الاستشهاد إذ إنه وقع في كتب العلماء. أمّا سيبويه فقد أورد في الكتاب مثالاً على جواز تعدد الخبر، ولم يذكر قضية العطف، وإنما ذكر الإضمار".(سيبويه،ج2/ص ص،84،83 ،106). والمثال الشعري هو:

مَن يكُ ذا بتٍّ فهذا بتّي مُقَيّظٌ مُصيّفٌ مُشتّي

فالأخبار، هي: مُقيّظٌ، ومُصيّفٌ، ومُشتّي. وقد تعددت دون ورود أيٍّ من حروف العطف.(سيبويه، ج2/ص84، وابن الشجري، 1349هـ، ج2/ص255، والأنباري، د.ت، ج2/ص725، وابن يعيش، د.ت، ج1/ص99، والعيني، د.ت، ج1/ص561، والسيوطي،1977م، ج2/ص53، والأشموني، د.ت، ج1/ص222).

إضمار الفعل أو المسند إليه:

لقد رصدت الدراسة مثالاً واحداً انحرف عن الأصل الاستعمالي الذي أَلِفَتْهُ العربية وهو قول الشّاعر المنذر بن درهم الكلبي:

فقالت: حنانٌ ما أتى بِكَ هاهنا أذو نسبٍ أم أنتَ بالحيِّ عارفُ

(سيبويه، ج1/ص ص320،349، والبغدادي، د.ت، ج1/ص118، والسيوطي،1977م، ج3/ص 111).

فقد مثّل به سيبويه مرتين: الأولى: وردت حنانٌ مفردة مرفوعة على أنّها بتقديم مبتدأ، أي: أمرنا حنانٌ، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.(سيبويه، ج1/ص320). وذكر أنّ:" الأصل:(أحنُّ حناناً) فحذف الفعل، ورفع المصدر على الخبرية لتفيد الجملة الاسمية الدوام".(البغدادي، د.ت، ج1/ص277)، ثم إن سيبويه مثّل به على أنّه انحراف عن الأصل إذ قال:" ومما يجب إضمار عامله فمفرد المصادر المثناة مثل: لبّيك وسعديك وحنانيك، فهي مسموعة بهذا الوجه. ولم يسمع مفردها إلاّ على وجه الشذوذ، ثمّ إنّ عاملها لا يجوز إظهاره ألبتّة، وكذلك عامل مفردها، وإن ظهر فإنه ليس من الاستعمالات الشائعة، بل هو مما يمكن عدّه من الاستعمالات المنحرفة القليلة، إذ الشّائع أنّ "حنانيك" لم تسمع مفردة.(انظر: سيبويه: ج1/349، وانظر، السيوطي،1977م،ج3/ص111، إذ قال: وهذه المصادر كلّها لا تتصرف، وهي ملتزمٌ فيها الإضافة والتّثنية، فإن أُفرد منها شيءٌ كان متصرفاً").

4.2 الفاعل والمفعول:

الفاعل: هو المسند إليه في الجملة الفعلية، وهو كلّ اسمٍ أسند إليه فعلٌ أو شبهه، ويُشترط في الفعل أن يكون مبنياً للفاعل "للمعلوم" (الجرجاني،1978م، ص ص 170،171). و"هو الاسم، المسند إليه فعلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شبهه، وحكمه الرّفع". (ابن عقيل،1964م ،ج1/ص462). ويكون صريحاً ظاهراً، أو ضميراً بارزاً أو مستتراً أُسند

إلـــيه فعـــلٌ تامٌ بإخراج مرفوع كان وأخواتها التي تُحملُ على الإسناد الاسمي".(ابن عصـــفور،1986م، ص53 ، والأشموني، د.ت،ج1/ص300). وقد اشترط البصريون له أن يكـــون مـــتأخراً عن المسند، فإذا ما تقدّم على فاعله فإن الفعل يتسلّط عليه في عمل الرّفع، بل إنّه يصبح خاضعاً للابتداء، وهو عاملٌ معنويّ؛ لأنّه حقّق الأوليّة والتعرية والإســـناد، في حين أجاز الكوفيون أن يتقدّم على فعله دون أن يتغيّر معناه التركيبي عـــن الفاعلـــية".(الكناعنة، 2004م، ص26). ولقد اتّفق النحاة فيما بينهم على أنّ الفاعل مرفوعٌ ، ويقع بعد الفعل، وهو الأصل الاستعمالي الذي حدّده النحاة، وعن ذلك يقول الـــنحاة المحدثون: إنّ موضع الفاعل من الجملة، وموضع المفعول منها، يُعرف في غالـــب الأحـــيان بمكانه من الجملة الذي حدّدته أساليب اللغة، ما رُوي منها من آثار أدبية قديمة". (أنيس،1975، ص243، بتصرّف). ولقد سجّلت استعمالات العرب اللغوية تراكيـــب انحـــرف فـــيها كلٌّ من الفاعل والمفعول عن موقعهما، فوقع كلٌّ منهما في موقـــع الآخـــر من حيث الرّتبة، حتّى إنّ علامة الإعراب لكلٍّ منهما قد حلّت مكان الأخـــرى، وقد أجاز سيبويه هذه الاستعمالات وردّها إلى العناية والاهتمام بالمتقدّم، علـــى أنّ أنـــيس قد ردّ ما ذهب إليه سيبويه، بقوله:" وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضـــعه، أو المفعـــول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثٍ عن العناية والاهتمام بالمتقدم". (أنـــيس، 1975م، ص244). حتّى إنّه ينكر قضيّة جواز التقديم إذا أُمن اللبس، إذ قال:" والأســـاليب التي يسبق فيها المفعول فاعلٌ واضحةٌ جليّة، وفي غيرها ولا يصحُّ أن يغيّر أحدهما مكانـــه، فما قاله النحاة من جواز تقدّم المفعول على فاعله حين يؤمن اللبس لا بدّ له من أساليب صـــحيحة. ولا يعدو أنْ يكون رخصةً منَّ بها علينا النحاة دون حاجة ملحّة إليها".(السّابق، ص 244).إذاً، الأصـــل الاستعمالي في ترتيب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولاً، ثمّ يلـــيه الفـــاعل، ثمّ المفعول به. وقد وقع في ما ساق سيبويه من أمثلةٍ غير قليلٍ من الاســـتعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ علل سيبويه ذلك بقوله:" إنّمـــا يقدّمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمّانهم ويَعنيانهم".(سيبويه، ج1/ص34). والأمـــثلة على هذا النوع من الانحراف كثيرة، ويبدو لي أنّ كثرته هذه تعـــزّز قبولـــه فـــي الاســـتعمال، لا سيّما أن كثرة الاستعمال والشّيوع من علامات الفصيح.

ولقد ورد في القرآن الكريم مثل هذه الاستعمالات التي عُدّت في عُرف النحاة مخالفةً للأصل، ومنها قوله تعالى:" إيّاك نعبد وإيّاك نستعين" سورة الفاتحة، 5. إذ تقدّم الضمير إيّاك وهو مفعولٌ به على الفعل والفاعل، وقوله تعالى:" والله يدعو إلى دار السلام". سورة يونس، 25. إذ تقدّم الفاعل لفظ الجلالة "الله" على الفعل(يدعو). وكذلك قوله تعالى:" إنّما يخشى اللهَ من عباده العلماء" سورة فاطر، 28. إذ توسّط المفعول به وهو لفظ الجلالة "الله" بين الفعل(يخشى) والفاعل وهو (العلماء). وقد ذكر أنيس (1975م ، ص333):" أنّ المفعول به لا يصحّ أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة، كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة التي توصف بأنها مصنوعة، من نحو: زيداً ضربت، وزيداً ضربته!!". مع أنّه يذكر رأياً آخر يخالف فيه نفسه عندما يتحدّث عن رتبة المسند والمسند إليه، إذ يقول:" ووجدت نحو أربع عشرة جملةً فقط من بين مئات الجمل قد خولف فيها هذا النظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد في آياتٍ متتالية بسورة النحل وحدها".(السابق، ص310). ويعدّ عمايرة الترتيب مورفيماً يُنقل من موقعٍ أصلٍ له إلى موقع جديد مُغَيِّراً بذلك نمط الجملة ".(عمايرة،1984م، ص93). ثمّ إنّه يذكر أنّ الترتيب الأصليّ المألوف (الفعل+الفاعل+المفعول) هو ترتيبٌ توليديّ فعلي يهدف إلى نقل الخبر من ذهن المتكلم إلى صورة فونولوجيّة منطوقة تقع على ذهن السّامع بحيث يدرك المطلوب، وهو مجرّد الإخبار. أمّا إذا أراد المتكلم نقل الخبر بتركيزٍ فإنه يقدّم". (السّابق، ص94). ولعلّه يعني – فيما ذهب إليه – ما عناه سيبويه بقوله: والعرب إن أرادت العناية بشيءٍ قدّمته". (انظر، سيبويه،ج1/ص34).

5.2 العلامة الإعرابية للفاعل والمفعول:

الأصل الاستعمالي للفاعل هو الرفع، والأصل الاستعمالي للمفعول هو النّصب، على اختلاف علامات الإعراب لكل منهما بين الأصل والفرع، واختلاف العلماء: قدماء ومحدثين حولها. فابن جني يرى: أن "الحركات أبعاض حروف المد". (ابن جني، د.ت، ج2/ص292).

وقد ورد في استعمالات العرب أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الذي قرره الدرس النحوي القديم، إذ ورد الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً، وذلك في استعمالات قُبِلت بسبب أمن اللبس، ومن ذلك قول العرب: خَرَقَ الثوبُ المِسمارَ،

وكَسَــرَ الزجاجُ الحَجَر، وقال الأخطل (ابن قتيبة، 2002م، ص123، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8):

مِثْلُ القنافذِ هَدّاجونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سوآتِهم هَجَرُ

فــ (نجرانُ) حقّها النّصب وقد جاءت مرفوعة و (سوآتِهم) حقّها الرفع وجاءت منصــوبة و(هجــرُ) حقّهــا النصــب وقد جاءت مرفوعة. وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا، كما قال مساور بن هند العبسي (المبرد،1399هـ، ج3/ص 283، وابن قتيــبة، 2002م، ص123، وابــن منظور، 1999م، ج8/ص49، ضرزم، ص87، ضمز، وابن عصفور، 1980م، ص107، والسيوطي، 1977م، ج3/ص8):

قد سَالَمَ الحيّاتِ منه القدما

الإفْعُوانَ والشُّجاعَ الشّجعما

فنصــب الأفعوان والشجاع، وكان الوجه أن يرفعهما؛ لأن ما حالفته فقد حالفك، فهما فــاعلان ومفعــولان". (ابــن قتيبة،2002م، ص123). وربما رفعوهما جميعا، كما قال الشاعر(لم يُعرف قائله، انظر، السيوطي، 1977م، ج3/ص8):

إنّ مَنْ صَادَ عَقْعَقَــاً لَمَشُومُ كيف من صاد عَقْعَقَــانِ وبومُ

فقــد وردت (عقعقان) و(بومُ) مرفوعتين وحقُّهما النّصب؛ لأن كلا منهما مفعولٌ بــه. (انظــر، ابــن عقيل، 1964م، ج1/ص462، حاشية:1). وهذه الاستعمالات يوردها الــنُّحاة كثــيراً، مع أنها ليست من الاستعمالات التي ساقها سيبويه في تقرير قاعدة تجــيز هــذه الاســتعمالات المــنحرفة عن أصولها المألوفة في كلام العرب: نثره وشــعره.علــى أنــه ممــا أوْرَدَ من هذا اللون من الاستعمالات، قولهم:" أُدْخِلَ فُوهُ الحجــرَ..، فهــذا جرى على سعة الكلام والجَيِّد: أُدْخِلَ فَاهُ الحَجَرُ..، كما قال أَدْخَلْتُ فــي رأســي القَلَنْسُوَةَ، والجَيِّدُ أدخلت في القَلَنْسُوَةِ رأسي،.. " (سيبويه، ج1/ص181). ويُفْهم من كلام سيبويه أنه يُجيز هذه الاستعمالات ولكنه يَذكُر الاستعمال الأقرب إلى الصــواب والصِّــحة، ولعــل ما يؤيد هذا قوله والجيِّد، إذ كان كثيراً ما يَنْعَتُ بعض الاســتعمالات، بهذا القول أو غيره، وذكر كذلك من هذا الباب، قول الشاعر(البغدادي، د.ت، ج2/ص173، والقزّاز القيرواني، 1973م، ص103):

ترى الثورَ فيها مُدخِلَ الظلِّ رأسَه وسائره بادٍ إلى الشّمس أجمعُ

(سيبويه، ج1/ص181). فقد أضاف " مُدخِل " إلى " الظل " ونصب " الرأس " به على الاتساع والقلب. وكان الوجه: مُدخِلَ رأسَه الظل. (انظر، السابق، من كلام المحقق). والحقيقة أن أبناء اللغة قد استعملوا مثلَ هذه الاستعمالات كثيراً في كلامهم، وأرى أن العلامة الإعرابية إذا كانت سبباً في فهم السامع للمقصود في بعض الاستعمالات، فإنها لا تتعدى في استعمالاتٍ أُخرى كونها علامات وحسب، وفهم المُراد في مثل هذه الحالات يتصل بالمعنى أكثر من اتصاله بالحركات. فالمعروف في قول العرب: خرق الثوبُ المِسمارَ أن "المسمارَ " هو الفاعل وليس "الثوبُ" وإن جاء مرفوعاً.

6.2 إعمال اسم الفاعل:

لقد تقرر في الدرس النحوي أن اسم الفاعل يعمل عمل فعله، إذا تحققت فيه بعض الشروط، قال سيبويه:" هذا باب ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل كما يجري في غير مجرى الفعل،.. وذلك قولك: واعمراً أنت مكرمٌ أخاهُ،.. كأنك قلت: أنت وأنت مكرمٌ، كما ذلك في الفعل؛ لأنه يجري مجراه ويعمل في المعرفة كلها والنكرة، مُقدّماً ومؤخراً ومظهراً ومضمراً" (سيبويه، ج1 / ص ص 108، 164). ويفهم من كلام سيبويه أن من هذه الشروط:

الإضافة، والتّنوين الدّال على التّنكير التّام، والتّعريف بالألف واللاّم، وقد زاد الزّمخشري:" أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال" (الزمخشري، د.ت، ص 226). ولقد ذكر سيبويه أمثلة انحرفت عن هذا الأصل، منها قول الشاعر أبي الأسود الدؤلي:

فألفَيْتُه غير مُستَعْتِبٍ ولا ذاكرِ اللهَ إلاّ قليلاً

(سيبويه، ج1 / ص 169، الدّؤلي، د.ت، ص 54، والفراء،1980م، ج2/ ص 202، والبغدادي، د.ت، ج1 / ص 37). وقد كان عدم التنوين في " ذاكر" مع الإعمال واحداً من توجيهات سيبويه، مع أن الأصل يُقِرُّ الإعمال في مثل هذا المثال في حال التنوين، أي "ذاكراً". وقد أجيز هذا الاستعمال بسبب الضرورة الشعرية. على أن سيبويه يذكر مثالاً آخر مناقضاً تماماً لهذا المثال، وهو ما ورد في قول المرّار الأسدي:

أنا ابنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطَّيرُ تَرقُبْهُ وقُوْعَا

(سيبويه، ج1/ ص 182، والبغدادي، د.ت، ج2/ ص 193، والعيني، د.ت، ج4/ ص 121، وابن يعيش، د.ت، ج3 / ص 72، وابن السيرافي، 1979م، ج1/ ص 106). إذ الأصل أن ينصب "بشرٍ"؛ لأن" التارك" معرفة، وفي تعريفها يتحقق شرط عمله عمل الفعل "ترك".

7.2 لغة أكلوني البراغيث:

هي ظاهرة لغوية، حظيت باهتمامٍ كبيرٍ من القدماء، والمحدثين وقد ذكر الدّالي: أنّها "أصلٌ كان مستعملاً في طورٍ من أطوار اللغة، أو يجب استعماله، ثمّ تركوه طلباً للخفّة".(الدّالي، 1993م،ص ص 399 ،400). ويرى عيد (د.ت، ص 402): " أنّ هذه اللغة رديئة، بدليل أنّه لا يستعملها في وقتنا الحاضر إلاّ الصبيان الصّغار الذين لم يتمرّسوا بالفصاحة، وكذلك عوامّ النّاس في اللهجة الدّارجة". وأرى أنّ وصف هذا الاستعمال اللغوي المعروف بالرداءة مجانب للصّواب، لا سيّما أنّه قد اشتُهر شهرةً كبيرة حتى أصبح لغةً معروفة عند النحاة، على أنّ ما ورد على هذه اللغة عُدّ منحرفاً عن الأصل الاستعمالي اللغوي الذي تعارف عليه النحاة، وعليه أمثلةٌ استعمالية حيّة كثيرة، ويظهر لي أنّ في هذه الكثرة دليلاً على جودته ومنطقيّة قبوله، وليس من السّهل وصفُهُ بالرداءة، أو ما يشبه ذلك، ثمّ إنّ الأطفال وغير قليلٍ من الكبار يستعملون كثيراً من التراكيب، فهل يجوز أن يوصف كلّ استعمالٍ بالرداءة لمجرّد جريانه على ألسنتهم، لا سيّما الأطفال الذين يُقَلِّدُون غيرهم ولا يملكون القدرة على انتقاء ما صحَّ من الأمثلة التي يستعملونها وعلى مستوى اللهجات، فإنّه الوحيد فيها ؟!

إنّ الاستعمال العربي الفصيح ينصّ على أنّ المطابقة في العدد بين الفعل والفاعل في الجملة الفعلية أمرٌ غيرُ مطلوبٍ، بل إنّ الإفراد هو الشّائع في اللغة، ومعنى هذا أنّه لا تتّصل بالفعل علامةُ تثنية ولا علامة جمع للدّلالة على تثنية الفاعل أو جمعه إذا تقدّم هذا الفعل، فنقول: قام الرجلان، قام الرّجال، مثلما نقول: قام الرّجل بإفراد الفعل قام وغضّ الطّرف عن هذا الفاعل. وهي القاعدة المطردة في

العربية الفصحى شعراً ونثراً". (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص473، وعبد التوّاب، 1985م، ص299، والكناعنة،2004م، ص28). هذا ما قرره الدّرس النحوي، ولكن النظرة في الأصل الاستعمالي اللغوي تؤكّد أنّ لغة أكلوني البراغيث قد طابقت بين الفعل والفاعل في العدد مع تقدّم الفعل وفي هذا انحرافٌ عن الأصل الاستعمالي. والمعروف أنّ سيبويه لم يسمِّ هذه اللغة بهذا الاسم، وإنّما مثّل بها تمثيلاً". (انظر، سيبويه، ج1/ص ص19، 20 ،ج2/ص41). وهي كذلك ليست من صنع النحاة، وإنّما هي من كلام العرب، وقد سمعها أبو عبيدة" من أبي عمرو الهُذَلي في منطقه". (أبوعبيدة، 1981م، ج1/ص ص101، 174، وذكر" أن بعض العرب يظهرون كناية الاسم في آخر الفعل مع إظهار الاسم الذي بعد الفعل ، ج2/ص34، وذكر أن بعض العرب تفعل هذا فيظهرون عدد القوم في فعلهم إذا بدأوا بالفعل). حتّى إنّ بعضهم سمّاها لغة" يتعاقبون فيكم". قال سيبويه:"واعلم أنّ من العرب، من يقول:ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبّهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلةٌ". (سيبويه، ج2/ص40).

لقد ورد في كلام العرب استعمالاتٌ طابقت استعمال ما عُرف بلغة أكلوني البراغيث، فقبِلها النحاة وذكروا أنّها من استعمال هذه اللغة، إلاّ أنّ سيبويه – فيما وقع منها في القرآن الكريم– لم يرضَ بأن يكون مثل هذا في القرآن، وقد ذكر قوله تعالى:" وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا". سورة الأنبياء،3.(سيبويه، ج2/ص41). وقد علّق سيبويه على هذه الآية وعدّها من باب البدل، قائلاً:" وأمّا قوله جلّ ثناؤه(وذكر الآية)، فإنّما يجيء على البدل، وكأنّه قال: انطلقوا، فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان. فقوله جلّ وعزّ:" وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا" على هذا فيما زعم يونس".(سيبويه، ج2/ص41). وممّا وقع في القرآن أيضاً قوله تعالى:"ثمّ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم". سورة المائدة،71. وقوله:" لا يملكون الشّفاعة إلاّ مَن اتّخذ عند الرحمن عهداً". سورة مريم،87. ومنها القراءة الشّاذة:" قد أفلحوا المؤمنون". سورة المؤمنون،11. في قوله تعالى:" قد أفلح المؤمنون"، وقوله في قراءة حمزة والكسائي:" إمّا يبلُغانّ عندك الكبر أحدُهما أو كِلاهُما".سورة الإسراء،23. في قوله تعالى:" إمّا يَبلُغَنَّ عندك الكِبَرَ أحدهما أو كِلاهما".(ابن خالويه،1990م، ص216). وقد أشار العلماء التّاريخيون إلى أنّ اللغات السّاميّة عامّةً، تُلحقُ الفعل علامة التثنية، والجمع للفاعل المُثنّى، والمجموع، كما تُلحقه علامة التأنيث، وهو ما يتّفق مع عبارة سيبويه السّابقة

اتفاقــاً تامّــاً، وقــد أورد عــبد التّواب أمثلةً على هذه الظاهرة من اللغات العبرية والسريانية والإثيوبية الجَعزيّة، فقد جاء في العبرية:

t h

وترجمتها الحرفية: فماتا كلاهما محلون وكليون". (للــزيادة، انظر، عبد التوّاب، 1985م، ص ص 300،301 ، والكناعــنة،2004م ، ص ص29،30). ثم إنّ عبد التوّاب. (1985م، ص ص25، 26). قــد أشار إلى أنّ اللغة العربية الفصحى قد تخلّصت من المطابقة بيــن الفعــل والفاعل، أخذاً بمبدأ الاستغناء عن بعض العلامات عند تكدّسها للدّلالة على الظاهرة الواحدة". ويرى عمايرة أنّ لغة أكلوني البراغيث لغةٌ من لغات العرب شائعةٌ كثيرة الشّواهد، مؤيدة بما جاء في القرآن الكريم، والحديث، والشّعر، وأصلها: أكل البراغيث إياي= ف+فا+مف

=جملة توليدية فعلية(محايدة).

تحولــت إلــى: أكل البراغيث البراغيث إياي. لتوكيد الفاعل. ثمّ تحولت إلى: أكلوا البراغيــث إياي. تحول الاسم الظاهر إلى ضمير، ثمّ تحولت إلى: أكلوني البراغيث، تقــدّم الضــمير المفعول ليلتصق بالفعل".(عمايرة، 1987م، ص 257). ويرى من وجهــة نظره :" أنّ هذه التحويلات مقنعة ولكن القاعدة القسرية التي تنصّ على أنّ الظاهر لا يؤكّد المضمر تقف أمام هذه التحويلات".(السّابق،285، بتصرف). على أنّ الدالي (1993م، ص 419). لم يرضَ بتعليل هذه الاستعمالات في العربية بأن الاسم الظاهر في هذه اللغة توكيد للضمير، إذ قال:و" الدكتور عمايرة شديد الاطمئنان إلى مجيء شواهد من القرآن والحديــث علــى هذه اللغة من غير أن يتثبّت منه،..، وقال:" وأمّا قوله بأن الاسم الظاهر توكيد فشــيءٌ قالــه من عند نفسه، ولم يتقدّمه إليه أحد، ولا يقوله من يعرف ما بين البدل والتوكيد من الفرق،..". أمّا عن رأي الدالي في هذا الاستعمال فقد ذكر أنّ هذه لغة قومٍ بأعيانهم،.. وهــي لغةٌ قليلة شاذّة عُزيت إلى طيء وأزد شنوءة وبلحارث بن كعب،.. والصحيح أنّ الألــف والــواو والنون فيها حروف دالّة على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو المســند إلــيه الفاعل، أو نائبه".(السّابق، ص ص419،420)، ثمّ إنّه يَرُدُّ كلّ قولٍ ســواء أكــان قديمــاً أم محدثاً يؤيد وقوع مثل هذا الاستعمال في القرآن الكريم، أو الحديــث الشريف، إذ قال:" ولم يأتِ عليها شاهدٌ من كتاب الله، ولم يصحّ من لفظ رسول الله عيه السلام شيء جاء عليها، ولم تقع في نثر الفصحاء المحتجّ بكلامهم ".(السابق، ص 420).

وقد رضي بهذا الاستعمال في الشّعر لعلّة الضرورة ويذكر الدالي أنّ الناس يستعملونها في لغة الخطاب " العاميّة " في غير موضع من البلدان العربية، ومنها: سورية ولبنان وأهل مصر، يقولون: " ظلموني الناس " ونحوه ".(الدالي، 1993م، ص 402).

وممـا وقع في لغة الشّعر من هذا الاستعمال، وهو من أمثلة سيبويه، قول الفرزدق. (1987، ص 44):

ولكنْ دِيافيٌّ أَبُوهُ وأُمُّـهُ بِحَورانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقاربُهْ

(سيبويه، ج2/ص40، والبغدادي، د.ت، ج2/ص 386، ج3/ص ص293،334، ج4/ص554، وابن يعيش، د.ت، ج 7 / ص 7، والسيوطي، ج2/ ص 257، والشاهد في المثال أن الشاعر جعل في " يعصرنَ " ضمير " أقاربه " الفاعل وأتى به مؤنثاً للأقارب؛ لأنه أراد الجماعات. وقول الرسول صلى الله عليه وسلم:" ملائكة بالليل وملائكة بالنّهار، ويجتمعون في صلاة الفجر، وصلاة العصر. فيه دليل لمن قال من النّحويين: يجوز إظهار ضمير الجمع والتثنية في الفعل إذا تقدّم، وهو لغة بني الحارث وَحكَوا فيه، قولهم: أكلوني البراغيث، وعليه حَمَلَ الأخفش ومَن وافقه، قول الله تعالى: " وأسرّوا النّجوى الذين ظلموا ". وقال سيبويه:

> " وأكثر النحويين لا يجوّزون إظهار الضمير مع تَقَدُّم الفعل، ويتأوّلون كل هذا ويجعلون الاسم بعده بدلاً من الضّمير، ولا يرفعونه بالفعل، كأنه لمّا قيل: وأسرّوا النّجوى. قيل مَن هم ؟ قيل: الذين ظلموا، وكذا يتعاقبون ونظائره، ومعنى يتعاقبون: تأتي طائفةٌ بعد طائفةٍ، ومنه تَعَقُّب الجيوش، وهو أنْ يذهب إلى ثَغْرٍ قومٌ ويجيء آخرون".(النّووي،1392هـ، ج5/ص133).

وفي رواية النّووي هذه ما يعزّزُ ردَّ قول من أنكر ورود استعمال هذه اللغة في الحديث النّبوي الشريف، فقد أشار إليها صراحةً وذكر في موضع آخر في شرحه على صحيح مسلم أنها :" لغة صحيحة، وإنْ كانت قليلة الاستعمال". (السابق، 1392هـ، ج13 / ص 202). وأمّا قوله صلى الله عليه وسلّم:

> " مَن كُنَّ له ثلاث بنات، فقد رواه الحاكم، فقال:"حدثنا أبو العباس، محمد بن يعقوب: ثنا محمد بن سنان القزّاز ثنا حمّاد بن مسعدة عن بن جريج عن أبي الزبير عن عمر بن نبهان عن أبي هريرة رضي الله

عـنه، قـال: قـال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ثمّ مَن كُنّ له ثلاث بـنات فصـبر على لأوائهن وضرائهن أدخله الله الجنة برحمته إيّاهن، قال فقـال رجـل: وابنتان يا رسول الله، قال: وإنْ ابنتان. قال رجل: يا رسول الله، وواحـدة قـال: وواحـدة. هـذا حديـث صـحيح الإسـناد ولـم يُخـرجاه".(الأزدي،1403هـ، ج10/ص 458، وابن حنبل، د.ت، ج3/ص 303، والطّبراني، 1415هـ، ج6/ص 205، والحاكم، 1990م، ج4 / ص 195، والهيثمي، 1407هـ، ج8/ ص 158).

وهـذه الرواية تؤيّد استعمال لغة "أكلوني البراغيث" في الحديث النبوي الشّريف التي أنكرها الدالي(1985م)، على أنّ الحديث ورد برواية:" من كان له ثلاث بنات". (انظـر، ابـن حنـبل، د.ت،ج2/ص 335، وج3/ص 156، وابن ماجة، د.ت، ج2/ص1210، والطبرانـي، 1415هـ، ج5/ص90). وبهذه الرواية لا ينهض الحديث دليلاً على هذا الاستعمال. وعليه يمكن القول: إنّ الاستعمالين مأثوران عن العرب ولكنّ أحدهما لم يَحْظَ بالكثرة، وهو ما عُرِفَ في استعمال الحديث النبوي بلغة" يتعاقبون فيكم".

ومن هذا الاستعمال ما ورد في قول وائل بن حجر، في صفة ركوع النبي صلى الله عليه وسلم، وقد ذكره الطبراني، إذ قال:"

حدثـنا محمـد بن عبد الله القزّاز، قال: نا حفص بن عمر قال نا همـام قال ثنا شُقَيق عن عاصم بن كُلَيب عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسـلم كان إذا سَجَدَ وقعتا ركبتاه على الأرض قبل أن تقع كفّاه، وإذا نهض فـي فصـل الركعتيـن نهض على ركبتيه واعتمد على فخذيه".(الطّبراني، 1415هـ، ج6/ص 97. وانظر، " أبو الطيب آبادي"، 1415هـ ج2/ ص 306، ج3/ص 48، " أبو داود"، د.ت، ج1/ص ص 196، 222). وأورده البيهقي، فقال:" أخبرنا محمد بن عبد الله الحافظ ثنا أبو العباس عبد الله بن الحسـين القاضـي بمرو ثنا الحارث بن أبى أسامة ثنا يزيد بن هارون أنبأ شُـريك عن عاصم بن كُليب عن أبيه عن وائل بن حجر، قال: ثم كان النبي صـلى الله علـيه وسـلم إذا سجد تقع ركبتاه قبل يديه، وإذا رفع يديه قبل ركبتـيه". (البيهقـي، 1994م، ج2/ص ص98، 99، وانظر، الدارقطني، 1966م، ج1/ص345، ج2/ص255).

ومن ذلك – أيضاً– ما رُوِيَ عن أنسٍ رضي الله عنه، في صحيح مسلم:

" حدّثــنا أبــو بكــر بن أبي شيبة، وعمرو الناقد وزهير بن حرب ومحمــد بن عبدالله بن نُمير واللفظ لزهير، قالوا: حدثنا سفيان بن عُيينة عن الزهــري عن أنس قال: ثم قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة، وأنا ابن عشرٍ ومات وأنا ابن عشرين وكُنّ أُمّهاتي يَحْثُثْنَني على خدمته، فدُخِلَ عليه فــي دارنا فحلبنا له شاة داجن وشِيْبَ له من بئرٍ في الدار فشرب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال له عمر وأبو بكر عن شماله، يا رسول الله، أعطِ أبــا بكــر فأعطاه أعرابيا عن يمينه، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الأيمن فالأيمن". (مسلم، د.ت، ج3/ص1603، انظر، الزّهري، د.ت، ج7 /ص20، وقــد ورد فــي: ابن حنبل، د.ت، ج3/ص110: "يَحْثُثْني بدلاً من يَحْثُثْنَني").

وأما أمثلته من الشعر، فمنها قول عبيد الله بن قيس الرّقيات. (د.ت، ص196):

تَولّى قِتالَ المارِقينَ بنفسهِ وقد أَسْــلماه مُبعِدٌ وحَميمُ

(ابــن هشام،1980م ،ج2/ص ص47 ،106)، وقوله: وقد أسلماه مُبعِد، وحميم، إذ وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسمٌ ظاهر، وكان القياس على الفصحى أنّ يقول: " وقد أسلمه مبعدٌ وحميمٌ ". (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص469). ومنه كذلك:

يَلُومُونَني في اشتراءِ النّخيــ لِ أهلي فَكُلُّهُمُ يَعْذُلُ

(ابن هشام، 1980م ، ج2/ص100، الصبّان، د.ت، ج2/ص47، والسيوطي، 1977م، ج2/ص 257، وقــد وردت " ألوم" بدلاً من " يعذُلُ"). وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها، وقد وصل الشاعر واو الجماعة بالفعل، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل، وهذه لغــة طيء، وقيل لغة:أزد شنوءة ". (الصّــبّان، د.ت، ج1/ص47). ومنه قول الشاعر أبي عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبي، من ولد عتبة بن أبي سفيان:

رَأَيْنَ الغواني الشّيبَ لاحَ بِعَارِضي فَأَعْرَضْنَ عَنّي بالخُدودِ النّواضِرِ

فقــد وصل الفعل بنون النّسوة، في قوله:" رأين " مع ذكر الفاعل الظاهر بعده، وهو قوله:" الغواني ". وكذلك قول الشاعر:

نَصَرُوكَ قَوْمِي؛ فَاعْــتَزَزْتَ بِنَصْرِهِم وَلو أنّهم خَذَلُوكَ كنتَ ذَلِيلا

(الصــبان، د.ت، ج2/ص47). فقد أَلحق علامة جمع الذكور بالفعل في قوله:" نصروك" مع أنّ هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده، وهو قوله:" قومي". (السابق، ج1/حاشية

صـفحة 472). والأمـثلة على هذا النوع من الاستعمال كثيرة، وقد رأت الدراسة أن تكتفي بما ذكرت منها، إذ لا يخلو كتاب من كتب النّحو من ذكر كثير منها.

8.2 النّواسخ:

ويتضـمن النواسـخ الفعلـية، وهـي: كان وأخواتها، ظنّ وأخواتها، وأفعال المقاربـة. والنواسخُ الحرفية، وهي: إن وأخواتها، والمشبهات بليس، و"لا" التي لنفي الجنس.

وهـنا لا بـد ــ ونحن نفرد حديثاً خاصاً بالنواسخ في هذه الدراسة في كتاب سيبويه ــ من الوقوف عند هذا المصطلح تبييناً للمقصود به، لما له من أثر كبير في بـيان مفهـوم تلـك المفردات التي تتعلق به. فلقد تحدثت المعاجم العربية عن هذه المفـردة، فابـن دريد، 321هـ، يقول:" والنّسْخُ: نَسْخُكَ كتاباً عن كتاب. انتسخَت الشمسُ الظـلَّ، وانتسخَ الشيبُ الشبابَ ". (ابن دريد،1345هـ، ج2/ص316، نسخ). أمّا ابن فارس، 395هـ، فيقول:" النون والسين والخاء أصلٌ واحد، إلاّ أنّه مختلفٌ في قياسه. قال قومٌ: قياسه رفـعُ شيءٍ وإثبات غيره مكانه. وقال آخرون: قياسه تحويل شيءٍ إلى شيءٍ، قالوا: النّسخُ: نسخ الكـتاب. والنَّسْخُ: أمرٌ كان يُعمل به من قبلُ ثم يُنسَخُ بحادثٍ غيره كالآية ينزل فيها أمرٌ ثم تُنسَخُ بآيـة أُخرى وكل شيءٍ خلفَ شيئاً فقد انتسخهُ". (ابن فارس،1972م، ج5/ص424 ، نسخ). أمّا الجوهـري، 398هـ، فقد ذكر:" نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ، وانتسخَتْهُ: كأزالته، ونَسَخَتِ الرّيح آثـار الـدار غـيَّرَتْها". (الجوهري،1984م، ج1/ص433 ، نسخ). وأمّا صاحب اللّسان فقد قال:

> " والنَّسْـخُ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه؛ وفي التنزيل:" ما نَنْسخْ مـن آيةٍ أو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها". سورة البقرة ،106. والآية الثانية ناسـخة والأولـى منسـوخه..، وعن ابن الأعرابي، النسخ: تبديل الشيءِ من الشيءِ، وهو غيره، ونَسْخُ الآية بالآية: إزالة مثل حكمها. والنسخ: نقل الشيء مـن مكان إلى مكان وهو هو،..، وعن الليث: النسخُ أن تزايل أمراً كان من قـبل يعمـل بـه، ثم تنسخه بحادثٍ غيره،..، والأشياءُ تتناسَخُ: تداول فيكون بعضـها مكان بعض كالدول والملوك،.. والعرب تقول: نَسَخَتْ الشمسُ الظِّلَّ، وانتسخته أزالته، والمعنى: أذْهَبَتْ الظلَّ وحلَّت محلَّه؛ قال العجّاج:

إذا الأعادي حَسَبُونا، نخْنَخوا بالحَدْرِ والقَبْضِ الذي لا يُنْسَخُ

أي لا يحول". (ابن منظور، 1999م، ج 14/ص121، نسخ).

إن حديث أصحاب المعاجم عن معنى النسخ لغةً يخلو من الخلاف عن المعنى الدلالي الذي تؤديه، فمعناها: أن تزيل ما قبلها من تغير المعنى والدلالة، فقولنا: زيدٌ حاضرٌ، هو ليس كقولنا: كان زيدٌ حاضراً، أو ظننت زيداً حاضراً، فهي تحذف المعنى الدلالي والإعرابي بعد أن تدخل على الجملة الاسمية. أما في الاصطلاح اللغوي، فَيُجْمِعُ كثير من الدارسين على أن مفردة (النواسخ)، من حيث كونها دالّة على كان وأخواتها، وظن وأخواتها، وكاد وأخواتها، وإن وأخواتها، وبقية الحروف الناسخة، لم تكن معروفةً عند القدماء، وإنما المعروف عندهم، هو تعرضهم لإحكامها، فسيبويه ذكرها في" باب الفعل الذي يتعدّى اسم الفاعل إلى اسم المفعول، وذكر كذلك: باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فيما بعده". (سيبويه، ج2/ص 131). وهو بذا يعني إن وأخواتها، وسأشير إلى مواضع أمثلة النواسخ في كتاب سيبويه عند الحديث عن كل منها في موقعه. وقد جاء حديثه عن عمل النواسخ متفرقا في الكتاب، أما مفردة النواسخ فقد تبيّن لي أنها لم تَحْظَ بذكر في الكتاب، ولقد تتبع العبابنة هذا المصطلح في دراسة خاصة بالمصطلح النّحوي البصري إذ رصده عند القدماء منذ زمن سيبويه حتى الزمخشري. (انظر، العبابنة، 1983م)، ثم إن باحثاً آخر قد أفرد دراسة خاصّة في مصطلح النّحو الكوفي. (انظر، جبالي، 1982م). وقد عُلِّلت تسمية هذه الحروف والأفعال بالنواسخ، إذ قيل:

> " وأطْلِق لفظ النواسخ على كل هذه الأفعال والحروف؛ لأن هذه الكلمات -أفعالاً كانت أم حروفاً- تُحْدِث تغييراً في الجملة الداخلة عليها، وتَجْلِب لها أحكاماً جديدةً، بعد أن تنسخ(تزيل) ما كان موجوداً من الأحكام القديمة. فالجملة الاسمية:(زيدٌ قائمٌ) إذا دخلت عليها" إنّ" فصارت"إن زيداً قائمٌ" أحدثت فيها نسخاً من وجوه: الوجه الأول: المبتدأ المرفوع صار اسماً لإنَّ منصوباً، وخبر المبتدأ (قائم) صار خبراً لإنّ، فهذا نسخٌ من جهة الإعراب. الوجه الثاني: فَقَدَ المبتدأ الصدارة وأصبحت للحرف إنَّ، فهذا نسخ من جهة ترتيب الجملة. الوجه الثالث: بعد أن كان المعنى مجرّد نسبةِ القيام

إلـــى زيـــد أصبحت النسبة نسبة تأكيد" فهذا نسخٌ في المعنى. (ياقوت، د.ت، ص11).

ولقـــد ظلّت النّواسخ متفرقةً في كتب النّحاة، إلى أن جاء السيوطي، إذ جمعها في كـــتـــابه الهمـــع. (انظر، السيوطي،1977م، ج2/ص ص63-251). على أن ابن مالك، 672هـــ ، يُعَدُّ أوّل من ذكر مصطلح النّواسخ، إذ قال:

والفعلُ إنِ لم يكُ ناسِخاً فلا تُلْفيهِ غالباً بأنْ ذي مُوصَلاَ

(ابـــن عقـــيل، 1964م، ج1/ص381). ويـــرى النّعيمي أن اختيار لفظة النواسخ لهذه العوامـــل "اختـــيارٌ موفّـــقٌ؛ لأنـــه يؤدي إلى إدراك ما عملته هذه الأفعال والحروف من رفعٍ ونصـــبٍ"، ويعلل هذا العمل – أيضا – "فهي قد أزالت العامل القديم، وعملت هي، تماماً كما ذكـــروا مـــن أن الناسخ في اللغة، هو ما يزيل الشيء ويكون مكانه، أو يبطل حكماً سابقاً ويُثبتُ حكمـــاً جديداً ". (النّعيمي، 1977م، ص21). ويرى أنه يجب ألا تكون مضافة، فنقول: النواســـخ بـــدلاً مـــن نواسخ الابتداء، أو نواسخ المبتدأ؛ لأنه في قَطْعِها عن الإضافة تحـــتوي جمـــيع الآراء المختلفة في العامل في المبتدأ والخبر، بعد دخولها عليهما". (السابق، ص21، بتصرف).

9.2 النّواسخ الفعليّة:

كان وأخواتها :

بـــدأ ســـيبويه حديـــثه عن النواسخ بـــ (كان وأخواتها) فقال:"هذا باب الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد". (سيبويه، ج1/ص 45). ويلحـــظ علـــيه أنـــه لا يذكر في أول الباب وفي تعريفه بهذه الأفعال إلا كان وصـــار ودام ولـــيس، وقال:"..، وما كان نحوهن مما لا يستغني عن الخبر". (السابق، ج1 /ص45). ولعـــل مرد حديث سيبويه عن كان وأخواتها بهذا الأسلوب من التناول إلى أن العلاقة بين كان وأخواتها متصلة بالبعد التركيبي، دون أن تكون مشروطة بالبعد الدلالـــي إذا اســـتثنينا الدلالـــة على الزمان بشكل عام، ثم إن أقوى رباطٍ بينها وبين أخواتهـــا هو قضية الإسناد الذي يقوم على فكرة إلغائها عمل العامل المعنوي، وهو الابـــتداء، الـــذي يلغي العلامة الدالة على الإسناد، في الطرف الثاني في الجملة التي تباشـــرها كـــان وأخواتها، وفي ذلك قال سيبويه:"غير أنَّ إنَّ وكان عوامل فيما بعدهن".

(السّـابق، ج3/ص74). وفي ذلك يقول المخزومي(1986م،" أ "، ص178):" فليست هذه الأفعـال بمـنزلة واحدة، لا في الدلالة ولا في الاستعمال، ولا جامع لها إلا ما لاحظوه من شبه فـيما يأتـي بعدها، فهي تشترك في أن يليها مرفوعٌ ومنصوبٌ". أما عن دخولها على المبتدأ والخـبر، فقد قيل:" إن دخول كان على المبتدأ والخبر، يحصل للإفادة أن الخبر في ما مضى مـن زمـان، بمعـنى أنها في دخولها على هذا التركيب زمانياً لا تحتوي حدثاً ألبتّة". (العبابنة، 1983م، ص63). ولقـد سـمّاها الـدرس الحديث أفعال الاستمرار، إذ قيل:"وأفعال الاسـتمرار هذه أفعال مساعدة وليست أصلية في الجملة، وهي -أيضاً- منفصلة في الكـتابة عـن الأفعـال الأصـلية بعكـس اللغات الهندوأوربية التي نجد فيها زمن الاسـتمرار يؤثـر في الفعل الأصلي للجملة من حيث الكتابة، ففي اللغة الإنجليزية، مـثلاً يضاف (ing) في نهاية الفعل المراد وضعه زمن الاستمرار (continuous) ويكـون قـبله فعـلbe to وفي الفارسية نجد أن الفعل وضعه في زمن الاستمرار يضاف إلى أوله ميمٌ وياءٌ، في حين أننا لا نجد مثل هذا التركيب في اللغة الفرنسية، والظاهر أنها استعاضة عنه بصيغة اسم الفاعل patticipe persent ، ومنها قولهم:

Apprenez le francais chantant

ولعلـنا نلمـح شيئاً من هذا المفهوم عند الكوفيين، وهو ما أطلقوا عليه الفعل الدائـم وقـد عنوا به اسم الفاعل، أي الذي في شبه الاستمرار". (المخزومي، 1986م "ب"، ص107).

10.2 استعمالات كان وأخواتها ودام وأصبح وأمسى:

كان وأخواتها :

ورد في كلام العرب أربعة استعمالات لكان، هي : كان التّامة، وكان الزائدة، وكـان المتعدية، وكان الناقصة. أما كان التامة فقد ذكرها سيبويه، فقال: " وقد يكون لكـان موضع آخر يُقْتَصَرُ على الفاعل فيه، تقول: قد كان عبد الله، أي قد خُلِقَ عبد الله. وقد كان الأمـر، أي وقع. وقد دام فلان، أي ثبت،.. ، وكما يكون أصبح وأمسى مرّةً بمنزلة كان، ومرّةً بمـنزلة قولـك اسـتيقَظُوا ونـاموا". (سيبويه، ج1/ص46)، وهو بذا يعنى التمام في دام وأصـبح وأمسـى وإن كان لم يذكر أي مثال شعري على استعمالَي أصبح وأمسى،

فإشـــارته إلى معنى الاستيقاظ والنوم فيهما يكفي لفهم ورودها تامّة. أما كان فقد ذكر سيبويه على استعمالها تامّة مثالا من الشعر، وهو قول مقّاس العائدي:

فِدىً لبني ذُهْل بن شَيْبَان ناقتي إذا كان يومٌ ذو كواكبَ أشهبُ

(الســابق، ج1/ص47). إذ اســتعملت كــان بمعنى (وقع). أي: إذا وقع يومٌ. ومنها كذلك قول الرّبيع بن ضَبُع الفزاري:

إذا كان الشّتَاءُ فأدْفِئُوني فإنَّ الشّيخ يَهدِمُهُ الشتاءُ

(الــنّحاس، 1986م ، ص39). وقد عزّز النّحاس هذا الاستعمال، بقوله تعالى:" وإن كان ذو عُســرةٍ ". ســورة الــبقرة، 280، وقوله تعالى:" إلاّ أن تكون تجارةٌ ".سورة البقرة،282. (انظر، السيوطي، 1977م، ج2/ص82).

كان الزائدة:

وتــزاد للتوكيد، وهي ذات قيمة دالة على الزمان الماضي، وليس لها وظيفة تركيبية، ويمكن عدّها منحرفة عن الزمانية؛ لأنها أصبحت مستقلة، وقد قُبِلت زيادتها بشــرطين، ذكــرهما ابــن هشــام، فقال:" وشرط زيادتها أمران؛ أحدهما: أن تكون بلفظ الماضــي، والثانــي: أن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جارّاً ومجروراً، كقولك:" ما كان أحسنَ زيداً " أصله: ما أحسنَ زيداً؛ فزيدت " كان " بين " ما " وفعل التعجب". وليس معنى زيادتها أنها لا تــدل علــى معــنى ألبــتة، بل أنها لم يؤت بها للإسناد" . (ابن هشام، 1987م، ص138). ويلحــظ أنهــا لا تــزاد أولاً، وإنمــا حشواً، وقد أورد ابن منظور على كان الزائدة شــواهد، مــنها: قول أبــي الغَول، واسمه عِلْباء بن جَوْشَن، وهو من بني قُطن بن نهشل. (انظر، ابن قتيبة ،1985م، ص276):

عَسَى الأيَامُ أن يُرْجِعــــــ ـــــنَ قوماً كالذي كانوا

وقال ابن الطَّثْرِيَّة واسمه يزيد، والطّثريّة أُمّهُ، وهي من طَثْر بن عَنْز بن وائل وَقَتَلَتْهُ بنو حُنَيْفَة يوم الفَلَج. (انظر، ابن قتيبة ،1985م، ص276):

فلو كنتُ أدري أنَّ ما كانَ كائنٌ، وأنَّ جَدِيدَ الوَصْلِ قد جُدَّ غابِرُهْ

وقال الأحوص (ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، كَونَ وما بعدها):

كم مِن ذَوِي خُــلَّةٍ قَبْلــي وقبْلَكُمُ كانوا، فأمْسَوْا إلــى الهِجرانِ قد صاروا

وهو في شعره (د.ت، ص148):

كم من ذَوي مِقَةٍ قَبْلـــي وقبْلَكُمُ خانوا، فأضحوا إلـــى الهِجرانِ قد صاروا

وقال أبو زَبـــيْدٍ:

ثم أَضْحَوْا كَأَنهُم لـــم يَكُونوا، ومُلُوكاً كانوا وأَهْلَ عَلاء

وقال: نصر بن حجاج، وأدخـــل اللام علـــى ما النافـــية:

ظَنَنتَ بـــيَ الأَمْرَ الذي لو أَتَـــيْتُه، لَـــمَا كان لـــي، فـــي الصالـــحين، مَقامُ

وقال أَوْسُ بن حجَر(1960م، ص121):

هِجاؤُكَ إلاَّ أَنَّ ما كان قد مَضَى عَلـــيَّ كأَثْوابِ الـــحرام الـــمُهَيْمِ

وقال عبدالله بن عبد الأعلـــى:

يا لَـــيْتَ ذا خَبَرٍ عنهم يُخَبِّرُنا، بل لَيْتَ شِعْرِيَ، ماذا بَعْدَنا فَعَلُوا؟

كنا وكانوا فما نَدْرِي على وَهَمٍ، أَنَـــحْنُ فيما لَبِثْنَا أم هُمُ عَجِلُوا؟

أي نـــحن أبطأْنا؛ ومنه قول الآخر:

فكيف إذا مَرَرْتَ بدارِ قَوْمٍ، وجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ

وتقديره: وجيرانٍ لنا كرامٍ انْقَضَوْا وذهب جُودُهم؛ ومنه ما أَنشده ثعلب:

فلو كنتُ أَدري أَنَّ ما كان كائنٌ، حَذِرْتُك أَيـــامَ الفُؤادُ سَلِـــيمُ

ولكنْ حَسِبْتُ الصَّرْمَ شيئا أُطِيقُه، إذا رُمْتُ أَو حاوَلْتُ أَمْرَ غَرِيمِ

ومنه ما أَنشده الـــخـــلـــيل لنفسه:

بَلِّغا عنِّـــيَ الـــمُنَجِّمَ أَنـــــي كافِرٌ بالـــــذي قَضَتْه الكَواكِبْ،

عالِـــمٌ إنَّ مـــا يكُونُ وما كا نَ قَضاءٌ من الـــمُهَيْمِنِ واجِبْ

ومن شواهدها بمعنى اتصالِ الزمانِ من غير انقطاع، قولُه سبحانه وتعالـــى: " وكان الله غفـــوراً رحيماً ". (وردت في أكثر من موضع في القرآن الكريم، منها: سورة النّساء، 96، 99، 100، 152، ســـورة الفـــرقان،70، سورة الأحزاب، 5، 50، 59، 73، سورة الفتح، 14، أي: لـــــم يَـــزَلْ علـــى ذلك؛ (ابن منظور، 1999م، ج12/ص193، وما بعدها، كَوَنَ). وقد ذُكِـــرَ:" أنّ كـــان لا تقـــع علـــى الله عـــزّ وجَـــلّ فهي مستعملة في اللفظ، مُلغاة في المعنى". (النّحاس، 1986م ، ص41). وقال الـــمُتلـــمِّس (1970م، ص24):

وكُنَّا إذا الـــجَبَّارُ صَعَّرَ خَدَّهُ، أَقَمْنا له من مَيْلِه فَتَقَوَّما

وقول الفرزدق:

وكنا إذا الـــجبَّارُ صعَّرَ خدَّه، ضَرَبْناه تحتَ الأُتْنُيَيْنِ على الكَرْدِ

(ابـــن منظور، 1999م، ج12/ص193، وما بعدها، كَوَنَ). وهذه الأمثلة تمثل انحرافاً عن الأصـــل الاستعمالي في كان. على أن كان تستعمل لمعانٍ أخرى ذكر ابن عصفور مـــنها: كـــان لَبَنٌ. أي: حَضَرَ، وبمعنى (حَدَثَ)، يقال: (كان أَمْرٌ) أي (حَدَثَ)، وبمعـــنى (كَفَـــلَ)، يقال: (كُنْتُ الصّبيَّ)، أي (كَفَلْتُهُ)، وبمعنى (غَزَلَ)، يقال: (كُنتُ الصّوفَ)، أي (غَزَلْتُهُ) ". (ابن عصفور، د.ت ، ص101).

كان المتعدية:

إنّ النّاظر بعمقٍ إلى استعمالات كان يجد أنّها قد استعملت استعمالاً آخر منحرفاً عن المألوف في استعمالاتها إذ استعملت استعمال (ضرب)، وتعدت إلى مفعول، وذكر سيبويه قول أبي الأسود الدؤلي، وهو:

دَعْ الخَمْرَ تَشْرَبُها الغُواةُ، فإنّني رأيتُ أخاها مُجْزِيـــــاً لمكانها

فإنْ لا يَكُنْهَا أو تَكُـــــنْهُ، فإنـــّه أخوهـــا، غَذَتْـــــه أُمُّـــهُ بِلبَانِها

(الدّؤلـــي، د.ت، ص ص 162، 306 ، وقـــد ورد فـــي الديوان" أخ أرضعته" بدلاً من" أخوها غذتـــه"، وانظر، ابن منظور،1999م، ج12/ص 197، كَوَنَ، وسيبويه، ج1/ص46. ولم يذكر البيت الأوّل، وقد رأيت أن أذكره لما له من أثر في وضوح الدلالة، الـــنّحاس، 1986م، ص40، وقد ذكر: "مُجرماً من محانّها"، بدلاً من "مُجْزِيـــــاً لمكانها"). ولعلّ معنى التّعدية في كـــان يفهـــم مـــن خلال قول سيبويه:" فهو كائن ومكون، كما تقول: ضارب ومضروب". (ســـيبويه، ج1/ص46). وعلّق النّحاس على هذا المثال، فقال:" على معنى" فإلاّ يكن مثلها أو تكـــن مـــثلها" يُعـــدّون كـــان إلى مفعول كما يُعدّون ضرب، يقولون: كُنْتُهُ وكَانَنِي كما تقول: ضربته وضربني، تقول: فإلاّ يكنها كقوله: فإلاّ يضربها". (النّحاس، 1986م، ص40).

11.2 الانحـــراف في كان وبعض أخواتها عن الأصـــل الاستعمالي، إذا وقع اسمها نكرة:

وهذه استعمالات تتصل بالأصل الاستعمالي للجملة الاسمية، إذ إن المعروف عـــند الـــنّحاة أن المبتدأ يجب أن يكون معرفة، ولم يُجزْ سيبويه الابتداء بالنكرة إلاّ بمســـوّغات ذكرها غير واحد من النّحاة. (انظـــر، ابن هشام، 1980م، ج1/ص145، ابن

عقيل، 1964م، ج1/ص ص215- 227). وقال سيبويه:" ولا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة .. ، وقال:" وذكر أنّ الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء، والجار على المبتدأ".(سيبويه، ج1/ص ص23،24). ثم إنه ذكر أنه يجوز الابتداء بالنكرة في الشعر وفي ضعف من الكلام".(سيبويه، ج1/ص48).

وإذا كان سيبويه قد قرّر أنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، فإنّ كان لا يجوز أن يكون اسمها نكرة لا سيما أنّه مبتدأ، قبل مباشرتها له، وعليه فلا يجوز أن يكون اسماً لها، وقد رصدت الدراسة أمثلة في كتاب سيبويه منحرفة عن هذا الأصل الاستعمالي، ومنها، قول الشاعر(انظر، ص 29 من هذه الدراسة):

فَإنّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أظبيٌ كان أُمّكَ أم حمـــارُ

وقد وقع اسم كان نكرة، وهو (أظبيٌ) ووقعت المعرفة (أُمّكَ) خبراً لكان مع أن الأولـيّة للوقوع اسماً لكان، هي المعرفة وليست النكرة، وهذا المثال من الأمثلة التي ذكرها سيبويه. (سيبويه، ج1/ص48). وقبل الرواية على أساسه، مع أنّ الغُنْدِجاني ذكر أن في المثال تحريفاً وتبديلاً؛ لأن الرواية الصحيحة (ناك) بدلاً من (كان) ولم يذكرها العلماء تَحَرُّجاً من خَدْشِها للحياء. (الغندجاني،1980م، ص53، وانظر: ابن السّيرافي، 1976م، حاشية 5 ، ص ص 227، 228). ولست أدري ما الذي دفع الغُنْدِجاني إلى مثل ما ذهب إليه؛ لأنه على روايته وتصرفه في المثال الاستعمالي يمكن القول:إن سيبويه قد تصرّف في كثير من الأمثلة التي وردت في الكتاب، وأرى أن هذا الأمر محال؛ لأننا لو سلّمنا به لاستبعدنا كثيراً من الأمثلة النّحوية سواءٌ التي جاءت لبناء قاعدة أم لدعم قاعدةٍ في استعمال لغويٍ معين، ثم إنني أُؤيد كل ما جاء في الكتاب لا سيما أن كبار العلماء قد قبلوها كافّة. ومما انحرف عن هذا الأصل أيضاً، قول الفرزدق:

أسكرانُ كان ابنَ المَرَاغةِ إذ هَجَا تَميماً بِجَوْفِ الشّامِ أم مُتَساكِرُ

(سيبويه، ج1/ص49). وذكر سيبويه أن للمثال روايتين، الأولى: بالرّفع في (أسكرانُ)، وقال:" فهذا إنشاذ بعضهم"، والثانية: بالنّصب، إذ قال:" وأكثرهم ينصب السكران ويرفع الآخِر على قطعٍ وابتداء ". (السابق، ج1/ص49). وإذا تناولنا المثالَ على

روايـــة الرفع، فإنّ فيه استعمالاً منحرفاً عن الأصل النحوي، إذ وقع اسم كان نكرةً، وهذا مُخالفٌ، وفي قول سيبويه:" وفي إنشاد بعضهم إشارة إلى قلّته؛ لأنه نكرة.

جـــاء:

إن الاســـتعمال الأصـــلي لهذا الفعل، هو التمام وليس النّقص، إذ يأخذ فاعلاً، ولكـــن اللغة استعملته استعمالاً فسّره النّحاة على أنه من استعمال باب كان وأخواتها، وهـــو قلـــيلٌ جداً، لا يكاد يُعرف في غير المثال النّثري المشهور، وهو:" ما جاءتْ حاجَـــتَكْ". (سيبويه، ج1/ص50). عند من ورد استعمالهم بنصب حاجتك. والانحراف فـــي هذا الفعل هو استعماله استعمال (كان) وليس استعمال الأفعال التي تقع في باب مـــا يُعـــرَف فـــي الدّرس النّحوي بالنّواسخ، وقد ذكر ابن برّي: أن مثل هذا يقع في بعـــض الاســـتعمال، إذ قال:" واعلم أنه يلحق بباب كان وأخواتها كل فعل سُلب الدلالة على الحـــدث وجُرّد للزمان، وجاز في الخبر عنه أن يكون معرفة ونكرة، ولا يتم الكلام دونه، وذلك مـــثل: عادَ، ورجع، وآض، وأتى، وجاء، وأشباهها. وقد ذُكِرَ أن المثال" ما جاءت حاجتك"، هو قـــول للخـــوارج لابن عباس، أي ما صـــارت؛ يقال لكل طـــالب أمـــرٍ يجوزُ أن يَبْلُغَهُ وأن لا يَبْلُغَهُ. (ابن منظور، 1999م، ج12/ص195، كَوَنَ، بتصرف).ولقد تَميَّز السيوطي (1977 م، ج2/ص ص63- 109)عن غيره من العلماء بذكره غير ما ذكروا من أخوات كان، ولعـــل مـــا دفعه إلى مثل هذا الذكر، قول سيبويه:" وذلك قولك كان ويكون، وصار، وما دام، وليس، وما كان نحوهنّ من الفعل مما لا يستغني عن الخبر". (سيبويه، ج1/ص45).

12.2 الانحراف في رتبة عناصر جملة كان:

الأصـــل الاستعمالي في ترتيب أركان الجُملة الاسمية أن يقع المبتدأ أولاً، ثم يلـــيه الخبر، إلاّ أنه حدث انحرافٌ في بعض الاستعمالات، أدّى إلى أن يتغيّر موقع كلٍ منهما في بعض الأمثلة، وهذا الانحراف ظهر في بعض الاستعمالات التي مثّلت (كان) أحد أركانها وقد تأتّى هذا بسبب التقديم والتأخير الذي يُعدّ ظاهرة في النّحو العربـــي، ومما وقع في هذا من الأمثلة الاستعمالية- لمّا أجاز سيبويه نصب" داءها" - قول الشاعر:

وقد عَلِمَ الأقوامُ ما كان داءَها بِثَهْلانَ إلاّ الخزيُ ممّن يقودُها

(سـيبويه، ج1/ص50). ويـرى الدرس الحديث في هذا المثال عنصراً من عناصر التحويل الذي يَحدث في الجملة التوليدية، على اعتبار أن الأصل في الجملة الاسمية، هو: المبتدأ + الخبر ، بعد دخول كان يصبح:

كان + المبتدأ + الخبر، ثم ما آل إليه التفسير في المثال السابق، وهو: كان (عنصر تحويل) + الخبر + المبتدأ. والرّتبة أو التّرتيب، من أبرز عناصر التحويل وأكثرها وضـوحاً؛ لأنّ المتكلم يعمد إلى مورفيم حقّه التأخير فيما جاء عن العرب فيقدّمه، أو إلى ما حقّه التقديم فيؤخّره طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النّفس، وبذا فالترتيب أمرٌ يُـراد به سرٌ من أسرار العربية، ووسيلة يُقَرَّبُ بها المعنى العميق والدلالة البعيدة". (عمايرة، 1984م، ص ص88-92).

13.2 أفعال المقاربة:

يوجـد في اللغة العربية عددٌ من الأفعال عُرفت في الاصطلاح اللغوي بأفعال المقاربـة، والنّاظر فيها يرى أنّها لا تدلُّ جميعها على المقاربة وإنّما جزء منها في حيـن يدلّ جزءٌ ثانٍ منها على الرّجاء، وثالثٌ على الشروع، وقد عُدَّ هذا الاصطلاح من باب تسمية الكل باسم الجزء، (ابن هشام،1980م، ج1/ص215). وقد فصّل العبابنة. (1983م،ص21) القـول فـي التأصـيل للاصـطلاح اللغوي الذي اصطلح على هذه المجموعـة من الأفعال. ومن هذه الأفعال، ما وُضِعَ للدّلالةِ على قرب الخبر، وهي ثلاثة:

كادَ، وأوشك، وكَرَبَ، وما وُضِعَ للدّلالة على رجائه، وهو ثلاثة: عسى، واخلولق، وحرى، وما وُضِعَ للدّلالة على الشّروع فيه، وهو كثيرٌ، ومنه: أنشأ، وطَفِقَ، وجَعَلَ، وعَلِقَ، وأخَذَ، ويعملن عمل "كان". (ابن هشام،1980م، ج1/ص ص215، 216).

كـــادَ:

تتشـابه كـاد في العمل مع كان تشابهاً دفع كثيراً من النحاة إلى التساؤل عن سبب انفرادها ببابٍ خاصٍّ، وقد علّل ابن هشام هذا الانفراد، بقوله:"ولولا اختصاص خـبرها بأحكامٍ ليست لكانَ وأخواتها لم تنفرد ببابٍ على حدةٍ". (ابن هشام،1999م، ص 159). قال سيبويه:" وأمّا كاد فإنهم لا يذكرون فيها أنْ وكذلك كرَبَ".(سيبويه، ج3/ص

159). ومعـــنى هـــذا أنّه يشير إلى الأصل الاستعمالي لها. وهو عدم اقتران خبرها بـــأنْ، فقـــد قـــال فـــي موضع من الكتاب:لايقترن خبر كاد بـــ (أنْ) إلاّ في الشّعر ضـــرورةً "وكـــدتُ أنْ أفعل لايجوز إلاّ في شعر". (سيبويه، ج3/ص12). إلاّ أنّه ذكر مثالاً فـــيه شاهدٌ على انحراف كادَ عن هذا الأصل الاستعمالي، إذ اقترن خبرها بأنْ، وهو قول الشّاعر:

قد كادَ مِنْ طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا

ويعلـــل ذلك بأنّه تشبيهٌ بعسى؛ لأنّهما مشتركتان في معنى المقاربة".(سيبويه، ج3/ص 160، والأنـــباري، د.ت، ج2/ص566، وابن يعيش، د.ت، ج7/ص121، وابن عصفور، د.ت، ص108، والـــبغدادي، د.ت، ج4/ص90، والعيني، د.ت، ج2/ص15، وابن منظور،1999م، ج 13/ص119، مصـــح). ومن الأمثلة التي انحرفت فيها كاد عن أصلها الاستعمالي قوله صـــلى الله عليه وسلّم:"ما كدتُ أنْ أُصلّي العصر حتّى كادت الشمس أنْ تغرُب". (السّيوطي، 1996م، ج2/ص279). وإذا كان القرآن الكريم قد استعمل بعض ما حُكِمَ عليه بأنه لغة فـــي غير باب كاد، فإنّ الدراسة لم ترصُد أيّ مثالٍ استعملت فيه كاد استعمالاً اقترن فيه خبرها بأنْ، وقد خلت لغة القرآن من أيٍّ مثالٍ ورد على هذا الاستعمال في حين أنّ القرآن قد استعمل كاد كثيراً ولم يقترن خبرها بأنْ.

عسى:

وهي تقع عند العلماء بين الفعلية والحرفية، وقد رجّح المرادي قول الجمهور بفعليـــتها، وقـــال: "وهـــو الصحيح:". (المرادي، 1992م، ص،461). على أنّ من النحاة المعاصرين من عدّها:

> " فعـــلاً جامداً شذّ عن سائر الأفعال، فلم يتصرّف تصرّفها، ولم يستعمل اســـتعمالها، وتخلّى عن الدلالة على الحدث فاستعمل استعمال الأدوات، وهي من الأفعال المتخلفة التي أخذت بتخلفها تتخلى عن دلالتها القديمة واســـتعمالها القديـــم، وأخـــذت تســـتعمل استعمال الأدوات للدلالة على الـــرّجاء، وتدخل على جملة اسمية، وهو أقل استعمالاتها، وتدخل على جملـــةٍ فعلـــية، وهـــو أغلب استعمالاتها، وأكثرها شيوعاً".(المخزومي، 1986م،" ب " ص ص195، 196).

وذهب" فندريس" إلى" أنّ الأدوات النّحوية التي تستعملها اللغات ليست إلاّ بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أُفرغت من معناها الحقيقي واستعملت مجرّد موضحات أي مجرد رموز".(فندريس، د.ت، ص216). أمّا سيبويه، فقال:" وتقول عسى أنْ يفعل، وعسى أنْ يفعلوا، وعسى أنْ يفعلا، وعسى محمولةٌ عليها أنْ، كما تقول:دنا أنْ يفعلوا، وكما قالوا: اخلولقت السّماءُ أنْ تُمطر، وكلّ ذلك تكلّم به عامّةُ العرب". (سيبويه، ج3/ص185). وقال:"واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلكَ، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أكثر العرب بعسى عن أنْ يقولوا:عسيا وعسوا، وبلو أنّه ذاهبٌ عن لو ذهابه،..؛ لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء". (السّابق، ج1/ص158). ويُفهم من كلام سيبويه السّابق أنّ خبر عسى يغلب أنْ يقترن بأنْ، وهو الغالب في استعمالها، إلاّ أنّ العربَ قد استعملتها دون أنْ تقترن بأنْ، وفي هذا انحرافٌ عن الأصل الاستعمالي المألوف في التراكيب التي تكون عسى ركناً من أركانها. ومن ذلك قول هُدْبَة بن خَشْرَم العُذْري:

عَسَى الكَرْبُ الذي أمسَيتُ فيه يكونُ وراءَهُ فرجٌ قريبُ

(سيبويه، ج3/ص158، وابن يعيش، د.ت، ج7/ص ص117 ،121، والبغدادي، د.ت، ج4/ص 81، والعيني، د.ت، ج2/ص184، والسيوطي،1977م، ج2/ص140). ومنه كذلك:

عسى اللهُ يُغني عَنْ بِلادِ ابنِ قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرّبابِ سَكُوبِ

(سيبويه، ج3/ص159، وابن يعيش، د.ت، ج7/ص 117، ج9/ص62). ومنه كذلك:

فأمّا كيِّسٌ فنجا ولكنْ عَسَى يغترُّ بي حَمِقٌ لئيمُ

(سيبويه، ج3/ص159، والبغدادي، د.ت، ج4/ص82). ويرى المخزومي (المخزومي، 1986م، "ب" ص195). أنّ أنْ الواقعة قبل الفعل الواقع خبراً لـ(عسى) ما هي إلاّ موصولٌ حرفيٌّ جيء به لإيصال الرّجاء إلى الجملة". لقد عُدّت عسى في لُغَيَّةٍ بمعنى لعلَّ واشتُرِطَ في عملها أنْ يكون اسمها ضميراً، وهي بذا منحرفةٌ عن الأصل الاستعمالي لها، فالمعروف عند النحاة أنّها تعملُ عمل كان وأخواتها، والمثال الذي جاءت فيه عاملةً عمل لعلّ، هو قول صخر بن العَود الحضرمي:

فقلت عساها نارُ كأسٍ وعلّها تشكّى فآتي نحوَها فأعودُها

(ابـــن هشـــام، 1980م، ج1/ص239). وفي هذا المثال نَصَبَ الضمير في عساها، في حيـــن رَفَـــع (نارُ) على أنّه خبر، وقد ذكر سيبويه أنّ(عسى) قد يجيء حرفاً دالاً على الترجّي فتعمل عمل لعلّ وذكر على ذلك مثالاً، هو قول عمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عَسَاني

إذ أنكـــر أنّهـــا جـــارّة، وقال: لو كانت الكاف مجرورة لقال عساي، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع". (ســـيبويه، ج2/ص375). والمثال في (ابن جنّي، د.ت، ج3 /ص25، وابـــن يعـــيش، د.ت، ج3/ص ص10، 120، 188، 222، ج7/ص123، والبغدادي، د.ت، ج2/ص435، والعيني، د.ت، ج2/ص229).

الانحراف في عسى:

المعـــروف عند جمهور النحاة أنّ"لعلّ" من الأحرف المشبه بالفعلُ من أخوات إنّ، فهـــي تنصـــب المبـــتدأ، وتـــرفع الخـــبر، وقد جاءت عسى في بعض الأمثلة الاســـتعمالية الحـــيّة عاملةً عمل لعلّ وذلك مع المضمر في قولك: عساك وعساني، وهي بذا منحرفة عن الأصل، إذ إنّها تعمل عمل كان، ومن أمثلتها قول الرّاجز:

يا أبتا علّك أو عساكا،

و قول عِمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عَسَاني

(سيبويه، ج2/ص355، وفي شأن الرجز، انظر، سيبويه، ج4/ص207، وقد روي "عساكن" بدلاً من "عساكَ"). وقد اعترض المبرّد على ذلك بقوله:" فأمّا قول سيبويه إنّها تقعُ في بعض المواضع بمنزلة "لعلّ" مع المضمر، فتقول عساك وعساني، فهو غلطٌ منه".(المبرّد، 1399هـــ، ج3/ص71). وحجّة المبرّد في تغليطه لسيبويه أنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلاّ كما تعملُ في المظهر. أمّا الكاف والياء في (عساك) و(عساني) فيما احتجّ به سيبويه، فقد ذهب المبرّد إلى أنّ التغليط فيهما على أنّهما في محل نصب خبر(عسى)، أمّا اسمها فهو ضمير محذوف تقديره:" عساك الخير أو الشرّ"، وكذلك (عساني) الحديث، ولكنه حُذِف لعلم المخاطب به، وجعل الخبر اسماً على قولهم:"عسى الغويرُ أبؤساً". (انظر، سيبويه، ج1/ص388، والشنتمري، 1987م، ج1/ص 666، ابن يعيش، د.ت، ج7/ص123). ويرى النُّعيمي أنّه يجوز أن تحلّ(عسى)

محل(لعلّ) وعلّته في هذا" أنّ من قواعدهم حملَ النّظيرِ على نظيره في العمل من بعض الوجوه، وعسى ولعلّ معناهما واحدٌ". (النُعيمي،1977م، ص186). ويبدو لي أنّه لم يزد على ما جاء به سيبويه، والذي قال في شأنهما:" فهما طَمَعٌ وإشفاق". (سيبويه، ج4/ص 433). وقد أيّدَ الشنتمري رأي سيبويه وعلّل ذلك "باطّراد وقوع الضمير بعدها على هذا الحال؛ لأنّ قولهم: (عسى الغُوَيْرُ أبؤساً) لم يُسمع إلاّ في هذا، وهو كالمثل". (الشنتمري، 1987 م، ج1/ ص188). وقد ردّ أحد المعاصرين رأي المبرّد، بقوله: "والذي ذهب إليه المبرّد من أنّ الفعل لا يعمل في المضمر إلا كما يعمل في المظهر، وإن كان حجّة قوية إلاّ أنّها ليست ملزمة في هذا الباب؛ وذلك أنّ من قواعدهم حمل النّظير على نظيره في العمل من بعض الوجوه، و"عسى" و"لعل" معناهما واحد فهما طمعٌ وإشفاق كما قال سيبويه، وهذا التشابه هو الذي سوّغ لـــ"عسى" أن يكون لها حالٌ تُحمل فيه على نظيرها"لعل". (النُعيمي،1977م، ص186)، ثُمّ إنّه يؤخذُ على مذهب المبرّد أنّه يستلزم الاقتصار على الفعل ومنصوبه، وهو ما لا نظير له". (السّامرائي،2004م، ص87). ومن انحرافات عسى أن يُقال:عسى" فعلك" وقد أكّد سيبويه على هذا بقوله:" واعلم أنّهم يستعملوا عسى فعلك،..". (سيبويه، ج1/ص 158). ومعنى هذا أنّه لا يجوز أن يقع خبرها اسماً، وإنّما يقع جملة فتؤوّل، ولكنّ استعمالات العرب جاء منها تركيبٌ كان فيه خبرها اسماً، وذلك في قول الزّبّاء:"عسى الغُويرُ أبؤساً". (سيبويه، ج1/ص ص51، 159، وقد ذكروا في هذا الموضع أنّ لعسى في هذا المثال حالاً لا تكون في سائر الأشياء". سيبويه، ج3/ص158، بتصرف). وقد جرى هذا الانحراف-أيضاً-في قول الشّاعر:

أكثَرْتَ في العذلِ مُلِحّاً دائماً لا تُكثِرنْ إنّي عسيتُ صائما

(ابن عصفور، د.ت، ص109، والسيوطي، 1977م، ج2/ص141).

أوشَكَ:

لقد حُملت أوشك على عسى، وفي ذلك قال سيبويه:"..، وتقول: توشكُ أن تجيء،.. وقد يجوز يوشك يجيءُ بمنزلة عسى يجيء". (سيبويه، ج3/ص16). ومعنى هذا أنّ مجيء الفعل الواقع خبراً ليوشك غير مقترنٍ بإنْ هو شكل من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي للفعل النّاسخ "يوشك" إذ الأصل أن يقترن، لا سيّما أنّه الأكثر استعمالاً. ومع ذلك فقد أورد سيبويه مثالاً انحرف عن الأصل الاستعمالي، وهو قول أميّة بن أبي الصّلت:

يُوْشِكُ مَنْ فرَّ من مَنيّتِه في بعض غِرّاتِه يوافقها

(سيبويه، ج3/ص161، ابن أبي الصّلت،1980م، ص53، ابن رشيق، ج1/ص108،ابن يعيش، د.ت، ج7/ص126، والعيني، د.ت، ج2/ص178، والسيوطي،1977م، ج2/ص140، والأزهري، د.ت، ج1/ص ص207، 208، وابن عصفور، د.ت، ص107، وابن عقيل، 1964 م، ج1/ص286). على أنّ سيبويه لم يذكر(أوشك)، وإنّما ذكر المضارع منها، ولعل ما يؤيد أنّ ورود مثل هذا الاستعمال بأنّه منحرف عن الأصل، ما ذكره المرادي، إذ قال:"واعلم أنّ"عسى" لها أحوالٌ: الأول: أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقروناً بـــ"أنْ ". وهذا هو الكثير".(المرادي، 1992م، ص463).

14.2 الانحراف في ما:

قال سيبويه:"..، كما أنّ ما كليس في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها وإذا تغيّرت عن ذلك أو قُدِّمَ الخبر رَجَعتَ إلى القياس، وصارت اللغات فيها كلغة تميم".(سيبويه، ج1/ص 122). إنّ المعروف في الدّرس النّحوي أنّ لـــ(ما) أكثر من استعمال. الأول: لتميم، "وهي تستعملها استعمال أمّا وهل، أي لا يُعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس ما كليس".(سيبويه، ج1/ص57)، والثّاني: هو استعمال أهل الحجاز، إذ قال سيبويه:" وأمّا أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها". (السّابق، ج1/ص57).

لقد عدّ سيبويه استعمال بني تميم لـــ"ما" هو الأصل، ولذا فيمكن القول: إنّ استعمال أهل الحجاز لها يمثّل انحرافاً عن هذا الاستعمال الأصلي، لا سيّما أنّ بني تميم قد استعملوها مؤثرةً في التركيب الذي تباشره معنىً لا مبنىً، وهي بذا كحروف الاستفهام أو غيرها من الحروف التي لا تؤثر في البناء، أمّا عند التّميميين فلها اسمٌ وخبر، وعلى هذا الاستعمال قراءة قوله تعالى:" ما هذا بشرٌ". سورة يوسف، 31. وعليه من الأمثلة الشّعرية قول الفرزدق:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مِثلَهُم بَشَرُ

(سيبويه، ج1/ص60، النّحّاس،1986م، ص67).على أنّ الفرزدق تميميٌّ، وهو بذا يُخالف استعمال قومه الذين عُدّ استعمالهم أصلاً فهم لا يُعملونها. وفي ذلك يقول الكناعنة:" وعلى الرّغم من أنّ سيبويه قد قلّل من شأن الرّواية بقوله:" وزعموا أنّ بعضهم قال".(سيبويه، ج 1/ص60). فإنّ استعمال الفرزدق التميميّ لـــ"ما" على صورتها الحجازية يشير إلى شيوعها

التّداولي في غير الأوساط الحجازيّة أيضاً، بل إنّها مستعملة في عُقر دار التميميين أنفسهم".(الكناعنة،2004م، ص46). ويبدو لي أنّ استعمال كلٍ من الحجازيين والتميميين أصلٌ قائمٌ بذاته، لا سيّما أنّ أمثلة كلٍ منهما مستعملةٌ استعمالاً حيّاً في كلام العرب شعرهم ونثرهم، ولعلّ ما يعزّز هذا أنّ القرآن الكريم قد استعملَ "ما" عاملة وغير عاملة.

15.2 النّواسخ الحرفيّة:

إن وأخواتها:

مجموعـــةٌ من الحروف التي تعمل في المبتدأ والخبر عملاً واحداً، بشرط أن يكـــون المبتدأ ليس اسم شرط، أو اسم استفهام، أو كم الخبرية، أو كل اسم التُزِمَ فيه الرفع على الابتداء، كـــ (ما) التعجبية وايمن الله، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خـــبراً لهـــا إلاّ الجمل غير المحتملة الصدق والكذب وأسماء الاستفهام وكم الخبرية؛ لأنهـــا إنشـــائية لا تصلح أن تكون في موضع الخبر".(ابن عصفور، د.ت، ص117). وهـــذه الحروف، هي: إنّ، وأنّ، ولكنّ، وليت، ولعلّ، وكأنّ، وقد ذكرها سيبويه في الكـــتاب خمسةً، فقال:" هذا باب الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها كعمل الفعل فـــيما بعده". (سيبويه، ج2/ص 131). ويلحظ أنه قد عدّها خمسةً إذ عدّ إنّ واحدة على أنهـــا تَرِدُ بهمزةٍ مفتوحة أو مكسورة، وذلك على وفق ما يقتضيه المعنى الذي يؤديه الســـياق الذي تقع فيه،. وقد فصّل النحاة القول في أحوال همزة إنّ وأنّ. (انظر، ابن هشـــام، 1987م، 163، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 350ــ 362). وهذه الحروف لا يربطها رابـــط دلالـــي واضـــح". (الكناعنة، 2004م، ص 47). ولعل هذا ما دفع سيبويه إلى أن يـــتحدث عنها في مواضع متفرقة من الكتاب، إذ كثر حديثه عنها، فقال:" هـــذا باب ما يَحْسُنُ عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة". (سيبويه، ج1/ص 141)، وقوله:" هذا باب ما يكـــون محمولاً على إن". (السابق، ج1/ ص 144)، وقوله:" هذا باب ما تستوي فيه الحروف الخمســـة". (السابق،ج1/ ص 147)، وقوله:" هدا بابٌ ينتصب فيه الخبر بعد الأحرف الخمسة انتصابه إذا صار ما قبله مبنياً على الابتداء". (سيبويه، ج1/ص 147)، و(انظر، ج3/ ص ص 119، 120، 125، 129، 132، 134، 142، 143، 146، 165، ..).

وقوع خبر إنّ نكرةً:

لقد تقرر في الدرس النحوي أن المبتدأ لا يأتي نكرةً، إلاّ بمسوغات ذكرها النحاة، وهذه المبتدآت النكرات في الاستعمالات التي ترد فيها إن وأخواتها تكون أسماءً لها، وعليه فلا يجوز أن يأتي اسم إن وأخواتها نكرةً، وقد ورد في الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه مثالٌ جاءت فيه النكرة اسماً لإنّ، وهو قول امريء القيس (2000م، ص 31) :

وإنّ شِفَاءً عَبْرَةٌ مُهْرَاقةٌ فهل عندَ رَسْمٍ دارِسٍ من مُعَوَّلِ

(سيبويه، ج2/ص 142، البغدادي، د.ت، ج3/ ص 40، ج4/ ص ص61، 89، والسيوطي، 1977م، ج2/ ص 77، 140). وعلل سيبويه قبوله لمثل هذا الاستعمال بأنه قد اجتمع نكرةٌ ونكرة وقال:" فهذا أحسن؛ لأنهما نكرة ". (سيبويه، ج3/ ص 143). والأصل الاستعمالي الشائع أن تبدأ بالمعرفة؛ لأن الابتداء بالنّكرة مع وجود المعرفة لا يُعد وجهاً وإن كان واحداً من الأمثلة الاستعمالية. إلاّ أنه قد ورَد في المثال السابق نكرة ونكرة.

الانحراف في رتبة عناصر جملة إنّ:

الأصل أن تأتي جملة المبتدأ والخبر بعد إن وأخواتها على الترتيب الآتي: الحرف النّاسخ + الاسم + الخبر، فلا يصح أن يتوسط الخبرُ بين هذه الحروف، وفي ذلك قال سيبويه:" وزعمَ الخليل أنها عَمِلت عَمَلين: الرفع والنّصب، كما عملت كان الرفع والنّصب حين قلت: كان أخاك زيدٌ. إلاّ أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تُريد كأن عبد الله أخوك، لأنها لا تصرَّفُ تَصرُّفَ الأفعال، ولا يُضمر فيها المرفوع كما يُضمر في كان. فمن ثَمَّ فرَقوا بينهما كما فرَقوا بين ليس وما، فلم يُجْرُوها مجراها، ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال". (سيبويه، ج2/ ص 131). إلاّ أنه يُورد مثالاً منحرفاً عمّا ذهب إليه، وهو قول الشاعر:

فلا تَلْحَنِي فيها فإنّ بِحُبِّها أخاكَ مُصابُ القَلْبِ جَمٌّ بَلابِلُهْ

(سيبويه، ج2/ ص 133، البغدادي، د. ت، ج3/ ص 572، العيني، د.ت، ج2/ ص 309، السيوطي، 1977م، ج1/ ص 135، والأشموني، د.ت، ج1/ ص 272). إذ توسّط بين اسم

إن وخـــبرها، وهو (بحبها) شبه جملة، بينها وبين اسمها، ولعل قبوله تأتّى من أنّ حـــبها مصدر عاملٌ عَمَل فعله. ولعل مما ورد من هذا الاستعمال في القرآن الكريم قولـــه تعالى:" فإنّ مَعَ العُسرِ يُسراً، إنّ مع العُسرِ يُسراً". سورة الشرح، 5، 6، وقوله تعالى:" إنّ فـــي ذلك لَعِبرةً لمن يخشى". سورة النّازعات، 26. وكذلك القول المشهور:" إن من البيان لســـحراً، وإن مـــن الشّعر لحكمة". (البخاري، 1987م، ج5/ص ص1976، 2176، القرطبي، 1372هـــ، ج2/ص 45). وأمـــا قولـــه تعـــالى:" إنْ هذان لساحران". سورة طه، 63، إذ المقصود بالإشارة موسى وأخوهُ هارون، وقد علّل ابن تيمية قراءة إنّ بالتشديد تعليلاً صوتياً، فقال:" إن البناء في إن هذان لساحران" أفصح من الإعراب؛ لمناسبة الألف في" هذان" للألـــف فـــي" ســـاحران". (ابن هشام، د.ت، ص ص 49، 50،). وللعلماء في توجيهِ هذه القراءة عِدّة آراء، منها:

أ- إنّ هذان لساحران: إنه هذان لساحران،

إنّ بمعنى نعم،

أمّا القِراءة بتشديد النّون في (إنْ) وقبولها على أنها لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائما، وهي لغة لكنانة، فقد اختارها الزمخشري.

ب – قُرِئت (إن هذين)،

ج – وقال أبو عبيد رأيتها في الإمام مصحف عثمان" هذن" ليس فيها ألف،

د – وقرأ عبد الله بن مسعود " إن ذان إلاّ ساحران"،

هـ – وقال ابن مسعود " إن هذان ساحران"، بفتح أن وبغير لام،

و – وقـــرأت فرقةٌ" ما هذا إلاّ ساحران".(انظر، "أبو حيّان الأندلسي" 2001م، ج6/ ص 238، انظر، الفارسي، 1983م، إذ فصّل القول في توجيهات العلماء لهذه الآية الكريمة).

حذف اسم إنّ:

لا يحذف اسم إن وأخواتها إلاّ للضرورة، والضرورة مخالفة أو خطأ، وأشار ســـيبويه إلى عدم جواز حذف اسم إن بقوله:" أنه لا يحسن، وقد أورد مثالا على ذلك مشككا فيه، بقوله:" وزعم الخليل، وهو قول الفرزدق:

فلو كنت ضَبِّـــيّـــاً عَرَفتَ قرابتي ولكنّ زنجيٌّ عظيمُ المَـــشافِرِ،

(لـــم أقف عليه في الديوان، وهو في ابن منظور، 1999م، ج7 / ص 149، شَفَرَ، وقد وردت" زنجيّاً، وانظر ابن الجبّان، 1991م، ص 328).

ثـم قـال:" والنّصـب أكـثر في كلام العرب، كأنه قال: ولكنّ زنجياً عظيمَ المشـافر لا يعـرف قرابتـي، ولكنّه أضمر هذا كما يضمر ما بُني على الابتداء". (سيبويه، ج2/ ص ص 135، 136، ثعلب، د.ت، القسم الأول، ص 105).

(أخوات إنَّ):

كأنّ:

يـرى سيبويه أنها مركبة من كاف التشبيه و" إنّ ". ولا تعمل إلاّ مشددة، وإذا خففـت بطُـلَ عملهـا في سعة الكلام (النثر)، وما ورد من الأمثلة الشعرية فمقبولٌ بسبب الضرورة. قال سيبويه:" لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مُضْـمَراً فـيها الاسمُ، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا، كما ينصبون في الشعر إذا اضطُرُّوا بكأنْ إذا خففوا، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

كأنْ وَرْدَيه رشاءُ خُلبِ

وهـذه الكـاف إنما هي مضافة إلى أنّ، فلما اضطُررتَ إلى التخفيف فلم تضمر لم يغير ذلك أن تنصـب بهـا، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله". (سيبويه، ج3/ ص ص 163، 164، والـبغدادي، د.ت، ج3/ ص 547، ج4/ ص 356، والعينـي، د.ت، ج2/ ص 287، والسيوطي، 1977م، ج1/ ص 142).

لكنّ:

قـال سيبويه:" ولكنّ المثقلة في جميع الكلام بمنزلة إنّ". (سيبويه، ج2/ص145)، ثم قال:" ولكنّ بمنزلة إنّ ".(السابق، ج2/ص 146). ويبدو لي أن العلماء قد استأنسوا بكلام سـيبويه عند تأصيلهم لـ (لكنّ)، فقد رأوا أنها مكونة من " إنّ التي دخلت عليها اللام والكاف فصارت حرفاً واحداً يفيد الاستدراك".(المُرادي، 1992م، ص ص 617، 618). على أنّ الـدرس الحديث يرفض القول بهذا التركيب، ويرى أنها كتلة لغوية واحدة جاءت في اللغة هكذا". (عمايـرة، 1984م، ص 236). ويفهم من كلام سيبويه أنّ ما يقع على إنّ يقع على لكنّ من الأحكام النّحوية التي تجري عليها في الاستعمالات اللغوية التي تـرد فيها، ولكن الأصل الاستعمالي لـ (لكنّ) يمنع اقتران خبرها باللام". (المُرادي، 1992م، ص 619). مـع أنّـه يجيزه في إنّ دون قيد، وقد ورد في كلام العرب مثالٌ اسـتعماليٌ، اقترنـت فيه اللام بخبر لكنّ، وهو قول الشاعر(البغدادي، د.ت، ج4/ ص

343، والأشموني، د.ت، ج1/ ص 28، والسيوطي، 1977م، ج2/ ص 176، وهو من الشواهد التي لم يعرف قائلها):

يَلومُونَني في حُبِّ ليلى عَوَاذلي ولكنّني من حُبِّها لَعَميدُ

وقد ذكر ابن الأنباري:" لكميد" بدلاً من"لعميد". وقال:" وهو شاذّ لا يؤخذ به لقلّته وشذوذه، ولهذا لا يكاد يعرف له نظيرٌ في كلام العرب وأشعارهم، ولو كان قياساً مطّرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إنّ". (ابن الأنباري، د.ت، ج1/ص 214).

الأصل الاستعمالي لـ (لات) :

ذكر سيبويه أنّ لات لا تعمل إلاّ مع (الحين)خاصّة. فقال:" لا تكون لات إلاّ مع الحين، تضمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين؛ لأنّه مفعولٌ به".(سيبويه،ج1/ص 57)، ثمّ ذكر أنّ قوله تعالى:" ولات حينَ مَناصٍ". سورة ص،3. قد قُرِئت (حينُ) بالضم وهي قليلة".(السّابق، ج 1/ ص 58)، ثمّ قال: " ولا يُجاوز بها هذا الحين رفعتَ أو نصبت، وقد اُختُلِفَ في مفهوم الحين، هل المراد أنّها لا تعمل إلاّ في لفظ الحين أم أنّ ما رَادفَهُ كالسّاعة ونحوها،(ابن عقيل، 1964م، ج1/ ص 320). وقال قومٌ: " المرادُ أنّها لا تعمل إلاّ في أسماء الزمان، فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزّمان"، ومن عملها فيما رادفه قول الشّاعر:

نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ والبغيُ مرتَعُ مبتَغيهِ وخيمُ

وقول آخرَ:

ولَتعرِفنَّ خلائقاً مشمولةً ولتندمنَّ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ

(ابن عقيل،1964م، ج1/ ص ص 320،321). وقال الفرّاء: " معنى ولاتَ حينَ مناص، أي: ليس بحين فِرار، وتَنْصِبُ بها؛ لأنّها في معنى ليس، وأنشد:

تذكّرَ حُبَّ ليلى لات حينا، قال: ومن العرب من يخفض بلات، وأنشد:

طلبوا صُلحَنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أنْ ليس حين بقاءِ

(ابن منظور، 1999م، ج12/ ص 210). أمّا عن أصلها، فقال شمر: " أجمعَ علماءُ النّحويين من الكوفيين والبصريين أنّ أصل هذه التاء التي في لات هاءٌ، وُصِلَتْ بلا ففالوا: لاةَ لغير معنىً حادثٍ، كما زادوا في ثَمَّ وثُمّة ولزمت، فلمّا وصلوها جعلوها تاءً". (ابن منظور، 1999م، ج12/ ص 210، لاتَ). وإذا كان بعض الدّارسين قد أشار إلى أنّ التاء في"لات" للتأنيث، فإنّ السامرائي ينكر عليهم قولهم هذا بقوله:

" أقــول: إنّ التّاء في "لات" لا تكونُ للتأنيث؛ لإنّ تاء التأنيث لــم ترد مفتوحةً في أيٍّ لفظٍ من الألفاظ فهي ساكنة في الفعل الماضــي. ومــتحركة في الاسم بالحركات: الضّمة والفتحة والكســرة، وقد تكون هذه التاء قد زيدت جرياً على لغةٍ قديمة كالــتّاء فــي"ثُمّــة" و"ثَمّــتَ" و" رُبّت" ونحو ذلك. وقد تكون مقــتطعة مــن كلمــةٍ أُخرى، ثُمّ رُكّبت مع"لا" تركيب"ليس". (السّامرائي،1971م، ص53).

وقــال ابــن أبــي الربيع:"لات" أصلها" ليس". فقُلبت ياؤها ألفاً وأُبدِلَت سينها تاءً، كراهة أن تلتبس بحرف التّمني، وقد عزّزَ ما ذهبَ إليهِ فقال:"وممّا يقويّهِ قولُ سيبويه"أنّ اسمَها مضمرٌ فيها".(المُرادي، 1992م، ص ص 485، 486). والإبدال بين السّين والتاء أمرٌ مقبولٌ في الــدّرس الصّوتي، لا سيّما أنّ كليهما أسنانيٌّ لثوي، ومخرجهما قريب إذ " إنّ مخرج الــتاء ممــا بيــن طــرف اللســان وأصول الثّنايا، ومخرجُ السين مما بين طرف اللسان وفُويق الثّــنايا".(ســيبويه، ج4/ ص433)، و" التاء وقفي أسناني لثوي مهموس مرقّق، والسين احتكاكي أســناني لــثوي مهموس مرقق". (ابن جنّي، 1985م، ج1/ ص97 ، الشّايب، 1999م، ص ص 169، 195). ولقــد عــدّت لات محمولة على ليس وذلك في قراءة من رفع (حين)، علــى أن خــبرها مقــدّر، (العكــبري، 1992م، ج2/ ص 308). وهــذا هو الأصل الاستعمالي لها ، وهو أنها تدخل على المبتدأ والخبر بغض النظر عن خلاف العلماء علــى اسمها وخبرها، ولكنّها انحرفت عن هذا الأصل فَعُدّت جارّة، وهو استعمال لا يكاد يُعرَف إلا في هذا المثال الذي ذكره ابن منظور.

ليس:

وهــي عاملة عمل كان وتتميّز عنها بأنها لا تكتفي بالمرفوع ، (سيبويه، ج1/ ص21). ومــردّ ذلــك عــنده أنّها لا تتصرّف، وقد: " وضــعت موضعاً واحداً من ثمّ لم تصــرّف تصرُّف الفعل الآخر". (السابق، ج1/ ص21). وقد عدّها ابن السرّاج، والفارسي فــي أحد قوليه حرفاً. (المُرادي، 1992م، ص 494)، وهي في الاستعمال اللغوي، تقع فــي أربعــة أحــوال، هــي: من أخوات كان، أو من أدوات الاستفهام، أو أنْ تكون مهملــةً، وذلــك في لغة بني تميم، في القول المشهور: " لــيس الطيبُ إلا المسكُ، أو أن تكــون حــرفاً عاطفاً". (السّابق، ص ص 495-498). عند النّظر في (ليس)، يُلْحَظُ أنّها

مُلْحَقَــة بالأفعال النّاقصة بسبب مشا كلتها في بنائها على الفتح، وما تتركه من آثار علـــى ما تباشره في الجملة الاسمية" في حين أنّها تقع مهملة في بعض الاستعمالات، إذ يكون أثرها على المعنى لا على البناء، ومن ثمّ فهي كـــ" ما ". فقد قال سيبويه: " وقد زعم بعضهم أنّ ليس كما، وذلك قليل لا يكاد يعُرَفُ". (سيبويه، ج1/ ص147).

ويبدو لي أن هذا الاستعمال القليل هو شكل من أشكال انحرافها عن استعمالاتها التي وقعت بين الأفعال الناسخة وأدوات الاستثناء، وحروف العطف.

أما المثال الشعري الذي ذكره سيبويه شاهداً على إهمالها، فهو قول أخي ذي الرّمّة:

هي الشّفاء لدائي لو ظَفِرْتُ بها وليس منها شِفاءُ الدّاءِ مبذولُ

(ســيبويه، ج1/ ص ص 71، 147، والــنحّاس، 1986م، ص ص40،70). وقد ذُكِرَ أنّ هذا الاســتعمال وجهٌ من وجوهها التي عُطّلت فيها ليس عمّا أُنيطَ بها من دور النّسخ ". (الكناعنة، 2004م، ص 39).

الفصل الثّالث

المعنى الدلالي للفتحة

ويَنظُر النّحاة إليها على أنّها علامة المفعوليّة. (الزّمخشري، د.ت، ص18). وقد ترتّب على هذه النّظرة أنْ قُسّمت المنصوبات ثلاثة أقسام، إذ استثني من هذه القسمة متعلّقات الإسناد، مثل: اسم " لا " النّافية للجنس، وأخبار الأفعال النّاسخة، وأخبار الحروف النّاسخة، وما يمكن أنْ يُحمَل عليها، وهذه الأقسام، هي:

1. **المفاعيل:** وهي: الأبواب الّتي نصّ النّحاة على أنّها مفعولات، وهي:

المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه" الظّرف بنوعيه: المكان، والزّمان ".

2. **وما حُمل على المفعولية في اللّفظ:**

وأبوابه متفرّقة، ولا تُجمع إلاّ بالتّأويل على معنى المفعول، وهي:

الاختصاص، والمنادى، والإغراء والتّحذير، والمنصوب على الاشتغال.

3. **والمشبّه بالمفعول في اللّفظ:**

وأبوابه: الحال، والتّمييز، و يمكن أنْ يُحمَل على هذا الشّبه اسم " لا " النّافية للجنس، وأخبار الأفعال النّاسخة. وقد تحدّثت الدّراسة عنها في باب الإسناد. ومن المُحدثين من نظر إلى الفتحة على أنّها" ليست بعلم إعراب؛ وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب، التي يحبون أن يُشكّل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام. فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العاميّة ". (مصطفى، 1959م، ص 78). وكذلك المخزومي (1986م، " ب "، ص 81). الّذي يرى أنّ الفتحة: " ليست عَلماً لشيء خاصّ، ولكنّها علم كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافة..، وهي الحركة المستحبّة الّتي يهرع إليها العربيّ ما وجد إلى الخفّة سبيلاً ". وقد كان الدّارسون في الحديث عن علامات الإعراب بين مؤيد، ومعارض، ولعلّ الطّريف في حديث المعاصرين عن الفتحة أنّهم لا يُجَاوِزُوْنَ زمانيّاً بهذا الرّأي إبراهيم أنيس، مع أنّ قطرباً، قد قال إنّ حركات الإعراب وَصْل، وهو بذا يرى أن لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي(الحركات)

علـــى أواخـــر الكَلِمِ في التّركيب الجُمَلي، وأنّ هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكـــن أن تُعَلَّل هذه الحركات تعليلاً صوتيّاً، وقد أعربت العرب كلامها؛ لأنّ الاسم فـــي حـــال الوقف يلزمه السكون للوقف فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإســـكان فـــي الوقف والوصل، وكانوا يُبطئون عند الإدراج، فلمّا وصلوا وأمكنهم الـــتحريك، جعلوا التحريك معاقباً للإسكان ليعتدل الكلام". (الزّجّاجي،1973م، ص70 ، وانظر، عمايرة، 1987م، ص، 67، 68). حتى إنّ سيبويه (ج4/ ص 241). قديماً قال: " وزعـــم الخلـــيل أنّ الفتحة والكسرة والضّمّة زوائد". أمّا هذه الدراسة فتهدف إلى الحديث عن الأمثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل النحوي منطلقةً من تقسيمات النّحاة القدماء إلى المفاعيل.

أولاً: المفاعيل

وتـــتحدث الدراســـة عن المفاعيل التي قرر النحاة أنّها من المفعول الصريح، الـــذي تُعـــدُّ الفتحةُ علامةً له. ولقد رصدت عدداً من الأمثلة التي جاء فيها المفعول على غير الأصل الاستعمالي النّحوي الذي عُرِف عنه.

1. **المفعول به:**

يذكـــر ابـــن سلاّم (د.ت، ج1/ص 12) أنّ باب المفعول به من أوائل الأبواب الـــنّحوية التي وضعها أبو الأسود الدّؤلي، إذ يقول:"..، فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضـــاف، ..". وقـــد عرّفه الفاكهي، (1996م، ص 150) فقال: " حدُّ المفعول به هو ما وقـــع علـــيه فعل الفاعل كضربت زيداً ". ويصنّف المفعول به صنفين: الأول: المرفوع، وهـــو صنفان، القياسي: وهو ما يُعرف في الدرس النّحوي بـــ(ما لم يسم فاعله، أي نائـــب الفـــاعل، ويكـــون فـــي حالة بناء الفعل للمفعول، وهو يقع في باب الإسناد، والثانـــي: السّماعي: وهي تلك الاستعمالات التي رُويت عن العرب مرفوعةً منحرفةً عـــن الأصـــل الاستعمالي لقاعدة المفعول به، وهي النّصب. ومن أمثلته الاستعمالية قول العرب: خَرَقَ الثوبُ المِسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحَجَر، وقال الأخطل (انظر، 33 من هذه الدراسة):

مثْلُ القنافذِ هدّاجونَ قد بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سوآتهم هَجَرُ

فـ (نجرانُ) حقّها النّصب وقد جاءت مرفوعة و (سوآتهم) حقّها الرفع وجاءت منصوبة و(هجرُ) حقّها النصب وقد جاءت مرفوعة. وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعا، كما قال الراجز(انظر، ص 34 من هذه الدراسة):

قد سَالَمَ الحيّاتِ منه القدما

الإفْعُوانَ والشُّجاعَ الشّجعما

فقد جاءت (القدما) منصوبة وحقّها الرفع؛ لأنها فاعل. وربما رفعوهما جميعا، كما قال الشاعر(انظر، ص34 من هذه الدراسة):

إنّ مَنْ صَادَ عَقْعَقَـاً لَمَشُومُ كيف من صاد عَقْعَقَـانِ وبومُ

فقـد وردت (عقعقان) و(بومُ) مرفوعتين وحقُّهما النّصب؛ لأن كلا منهما مفعولٌ به. (انظر، ابن عقيل،1964م ،ج1 /ص462، حاشية،1). وأمّـا الصّنف الرئيسي الثاني، فهـو المنصـوب الـذي يوافق القاعدة النّحوية، وهو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير وسـاطة حـرف الجـرّ أو بهـا". (الجرجاني،1986م، ص241). وقد أشار إلى هذا الفاكهي.(1996م، ص150).

الرّتبـة:

الأصـل الاسـتعمالي فـي ترتيـب أركان الجملة الفعلية أن يقع الفعل أولاً، فالفـاعل، فالمفعول به. ولكن ورد في الأمثلة الاستعمالية عند سيبويه غير قليلٍ مما انحـرف عـن هذا الأصل، وقد علّلها بقوله:" إنّما يقدّمون الذي ببيانه أهمُ لهم، وهم ببيانه أغـنى، وإن كانـا جميعاً يهمّانهم ويعنيانهم". (سيبويه،ج1/ص34). والأمثلة على هذا النّوع مـن الانحرافات النحوية كثيرةٌ. وقعت في استعمالات القرآن الكريم والحديث النّبوي الشّـريف وكلام العرب: شعرهم ونثرهم، وأمثالهم. أمّا الترتيب الذي عُدَّ أصلاً عند القدمـاء، فقد نظر إليه المحدثون على أنّه من الأصول التّوليديّة للجملة الفعلية، وهو يمـثّل جـزءاً مـن تلك المساحة اللغوية الكبيرة التي أتاحت لأبنائها عدداً كبيراً من الاسـتعمالات التي تأتي على وفق ما يكون في نيّة المتكلّم عندما يريد أن يعبّر عن أمـرٍ معينٍ في وقت معينٍ أيضاً. ولعلّ التّحوّلات التي تحدث في الأنماط الاستعمالية التي تُعَدُّ منحرفةً عن الأصل، هي التي دفعت ابن جنّي إلى أن يَعُدّها قسماً مستقلاً".

(ابــن جنّي، د.ت، ج1/ ص296). على أنّ أنيس (1975م، ص333) يُقرر أنّ المفعول لا يصــحُّ أنْ يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة، وقد شكّكَ بقول أصحاب البلاغة، وزعــم أنّ أمثلــتهم مصنوعة".. مع أنّه يذكر رأياً آخر يُخالف فيه نفسَه، وذلك عند حديــثه عن رتبة المُسند والمُسند إليه، إذ يقول:" ووجدت نحو(14) جملة فقط من بين مــئات الجمــل قــد خُولف فيها هذا النّظام، ونحو نصف هذا العدد قد ورد في آياتٍ متتالــيةٍ بســورة النّحل وحدها".(السّابق، ص310). حتّى إنّه يقول:" وليس يشفعُ في انحــراف الفــاعل عن موضعه، أو المفعول عن موضعه ما ساقه سيبويه من حديثٍ عن العناية والاهتمام بالمتقدّم". (السّابق، ص244). ثُمَّ إنّه يُنكر قضية جواز التقديم إذا أمِــنَ اللبس، إذ يقول:" والأساليب التي يسبق فيها المفعول فاعله واضحةٌ جليّة، وفي غــيرها لا يصحُّ أنْ يُغيّرَ أحدهما مكانه، فما قاله النّحاةُ من جوازِ تقدّم المفعول على فاعلــه حين يُؤمن اللبس، لا بُدّ له من أساليب صحيحة، ولا يعدو أن يكون رخصةً مَــنّ بهــا علينــا النّحاة دون حاجةٍ مُلحّةٍ إليها". (أنيس، 1975م، ص244). ولقد عدّ الكناعــنة مــا ورد علــى غــير الأصل الاستعمالي من تحويلٍ في الرّتبة نوعاً من تحــوّلات البنية العميقة إلى بنىً سطحيّة لأغراض دلالية، أو تركيبية، ثُمّ إنّه فسّر ما عَــدَّهُ ابن جنّي قسماً مستقلاً بذاته شكلاً من أشكال الصّراع النّحوي على اعتبار أنّ كُلَّ قسمٍ استقلّ بذاته". (الكناعــنة،2004م، ص ص64، 65). ولعلّ قول التحويليين يوافق ما قال به سيبويه، إذ قال:

> " فــإن قدّمــت المفعول وأخّرت الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلــك قولــك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنّما أردت به مُؤخَّراً ما أردت بــه مُقدَّمــاً، ولم تُرِد أنْ تشغلَ الفعلَ بأوّلَ منه، وإن كان مؤخّراً في اللفــظ. فمــن ثَمَّ كان حَدُّ اللفظِ أنْ يكون فيه مُقدَّماً؛ وهو عربيٌّ جيدٌّ كثيرٌ، كــأنهم إنّمــا يقدّمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهمانهم ويَعنيانهم".(سيبويه،ج1/ص34).

ومعــنى هــذا أنّ المفعول به يبقى كذلك بغضّ النظر عن موقعه، وقد أشار أنــيس إلــى" أنّ المفعول يُعرَفُ في غالب الأحيان بمكانه من الجملة الذي حددته أساليب اللغة، وما رُوي من آثار أدبية قديمة". (أنيس، 1975م، ص243، بتصرّف). وإذا أخذنا قول حُميد الأرقــط بــرواية" كُلَّ" بالنّصب، فإنّها ستكون منحرفةً عن الأصل إذ تُعدُّ مفعولاً به

للفعـــل "تُلقي"، لا سيّما أنّ الترتيب على الأصل هو: وليس المساكين تُلقي كلّ النّوى وذلك في المثال الشّعري:

فأصبحوا والنّوى عالي مُعرّسِهِم وليس كُلَّ النّوى تُلقي المساكينُ

(سـيبويه،ج1/ص70، والـنّحّاس،1986م، ص70، وقد فسّره على الإضمار في ليس). ويُمكن القول: إنّ الرّكن الذي تميّز بحرية الحركة داخل بناء الجملة الفعلية، هو المفعول به، إذ إنّه يتوسّط الفعل والفاعل، أو يتقدّم عليهما معاً، وأمثلة هذا النّوع من الاستعمالات أكـثر من أنْ تُحصى، وممّا ورد منها في استعمال القرآن الكريم، قوله تعالى: " ولقد جاء آلَ فرعونَ النُّذر". سورة القمر، 41. على أنّ أمر التوسُّط واجبٌ في مواضع، منها: أن يتّصـــل الفاعل بضميرٍ يعودُ على المفعول، مثل قوله تعالى: " وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمـــاتٍ ". ســـورة البقرة، 124، ومثل:"ويوم لا ينفع الظالمين معذرتُهم".سورة غافر، 52، ومعنى هذا أنّ الاستعمال الذي لم يوافق هذه الأصول يُعدُّ منحرفاً.

2. **المفعول المُطلق:**

وقـــد حـــدّهُ الكفـــوي بناءً على أنّه نفس الفعل الواقع". وهذه الصّفة هي التي جعلـــته غـــير موافـــق للمفعـــول به تماماً، فهو المصدر المُسلّط عليه عاملٌ من لفظِه".(الكفوي،1992م، ص150، ص159).

في المصادر المُضافة:

إنّ الأصـــل الاســـتعمالي للمصدر"سبحانه" ألاّ يُستعمل مفرداً، ولا مُعـــرّفاً بـــ"ال"، ولا منوّناً إلاّ في الشّعر".(سيبويه، ج1/ص326، والسيوطي، 1977م، ج3/ص 115). ومعـــنى هـــذا أنّ ما ورد مستعملاً مفرداً أو معرّفاً بـــ"ال" هو منحرفٌ، قال ســـيبويه:" وقـــد جاء سبحان منوّناً مفرداً في الشّعر، قال الشّاعر، وهو أميّة ابن أبي الصّلت:

سبحانه ثُمّ سبحاناً يعودُ لهُ وقبلنا سبّحَ الجوديُّ والجُمُدُ

(ديـــوان أمـــية، 1980، ص 37، ســـيبويه، ج1/ص326، والبغدادي، د.ت، ج2/ص37، وابن يعـــيش، د.ت، ج1/ص120، والسّـــيوطي، 1977م، ج1/ص190). ومـــنه كذلـــك ما ذكره السيوطي، وهو قول الأعشى(د.ت، ص 94، وقد وردت" فجره " بدلاً من " فخره " ووردت " الفاجر " بدلاً من " الفاخر"):

أقولُ لمّا جاءني فَخْرُه سبحان مِنْ علقمةَ الفاخرِ،

أي بـــراءةً منه.(وانظر، سيبويه، ج1/ص324، السيوطي، 1977م أي سبحان الله من علقمة الفاخـــر والمضـــاف إليه منوي وإن لم يُلفظ به".(، ج3/ ص 115)، السيوطي، ج3/ص115). ومـــن الأمـــثلة التـــي جاءت منحرفة عن الأصل الاستعمالي المصدر " لبّيك "، قال ســـيبويه:" هذا باب ما يجيء من المصادر مثنى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهاره". (ســـيبويه، ج 1/ ص348). وهو لا يُجيْزُ إضافة " لبّى" إلى الاسم الظاهر، إلاّ أنه أورد مثالاً انحرفت فيه " لبّى " عن هذه القاعدة، وهو قول الشاعر:

دَعَوْتُ لِما نَابَني مِسْوَراً فَلبَّي فَلبَّي يَدَيْ مِسْوَرِ

(ســـيبويه، ج 1 /ص352، والـــبغدادي، د.ت، ج1/ص268)، وقال: " وزعم يونس أنّ لبيّك اسمٌ واحد، ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة، كقولك: عليك، وزعم الخليل أنها تثنية بمنزلة حوالـــيك، لأنّـــا ســـمعناهم يقولـــون: حنانٌ. وبعض العرب يقول:" لبٌّ" . فيجريه مُجرى أمسِ وغاقِ، ولكنْ موضعه نصبٌ ". (سيبويه، ج1 /ص 351).

المصادر الدّالة على انفعال:

إن الاســـتعمال اللغوي في مصدري الفعلين: سمع وطاع، هو" سمعاً وطاعةً" بالنصب ولكن الانحراف قد غشي مثل هذين الاستعمالين، كما هو شأنه في كثير من الاســـتعمالات اللغويـــة، إذ وردا مُسْتَعْمَلين بالرفع. قال سيبويه:" ومن العرب من يقول: سمعٌ وطاعةٌ، أي أمري سَمعٌ وطاعةٌ، بمنزلة:

فقالتْ حَنانٌ ما أتى بِكَ هاهنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ عارفُ

ثـــم قال :" والذي يرتفع عليه حَنان وسمعٌ وطاعةٌ غير مستعمل، كما أن الذي ينتصب علـــيه لَبيّك، وسبحان الله غير مستعمل". (سيبويه، ج1/ص 349). ويذكر عبد اللطيف:" أن الشـــعر لغة انفعالية، يلجأ فيها الشاعر تحت تأثير الانفعال إلى ألفاظ وتراكيب يعتقد أنها أدل على المعنى من غيرها، وما دامت لغة الشعر انفعالية فليس من الممكن وضع قواعد صارمة لها تتّسم بالاطّراد والاستمرار". (عبد اللطيف، د.ت، ص ص 550، 551). وقد ذهب إلى مثل هذا وردز وورث، فقـــال:" وكـــان لكـــل انفعال نبضه الخاص، فيكون له كذلك أنماطه التعبيرية الممـــيزة له". (يسبرســـن، د.ت، ص 303). ثـــم إن (كولردج) قد قال: " الشعر يتضمن الانفعال بصفة دائمة". (كولردج، 1971م، ص ص 294، 295).

نيابة الأسماء الجامدة عن المصادر في باب المفعول المطلق :

مـــن القواعد المقررة في الدّرس النّحوي جواز أن تنوب بعض المفردات عن بعضـــها، ولكن من المقرر أيضاً أنّ ما يكون نائباً لا يكون مثل ما ناب عنه تماماً، ويـــبدو لـــي أن هذا ممكن عده من آثار المجتمعات في قضايا اللغة؛ لا سيّما أن من الـــناس من ينوب عن غيره، ولكنّ نيابته تكون مقيدة بشروط، تجعله ليس كمثل مَن نابَ عنه تماماً، وقد ذكر النحاة أن مما ينوب عن المفعول المطلق " ما يدل عليه، ككل وبعـــض مضـــافين إلـــى المصدر،.. ، وكالمصدر المرادف لمصدر الفعل المذكور، نحو" قعدت جلوســـاً"،.. ، واســـم الإشـــارة على أنْ يُوْصَف بالمصدر، وضميره،.. ، وعدده". (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 561، 562). أمّا المصدر فقد رصدت الدّراسة مثالاً عليه، إذ ناب اسمٌ جامدٌ عنه، وذلك في المثل المشهور: " أعْوَرَ وذا نابٍ"، إذ إن وجه الانحراف فـــي هـــذا المثل، هو رواية " أعْوَرُ " بالرفع، وقد خُرِّجَ بناءَ على أنّه مثالٌ من باب العطف على المرفوع". (الكناعنة، 2004م، ص 72).

3 . المفعول معه:

وقـــد ذكـــره سيبويه، فقال: " هـــذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنّه مفعـــول معـــه ومفعـــول بـــه". (سيبويه، ج1/ ص 297). وجعله ابن عصفور من باب المنصـــوبات التـــي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم". (ابن عصفور، د.ت، ص 175). وقد نعته الكناعنة بأنّه عنوان غير محدد، ومن ثمّ وصفه سيبويه وعلّله". (الكناعـــنة، 2004م، ص 73). أمّـــا الفاكهي، فقد حدّه بقوله:" هو الاسم الفضلة التالي واواً أُريـــد بها التخصيص على المعية". (الفاكهي، 1996م، ص 163). وقال عنه الزمخشري: " وهـــو المنصـــوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلاً، كقولك: ما صنعت وأباك،.. ". (الزمخشري، د.ت، ص 56).

إن مـــن المقـــرر في الدرس النحوي أن الواو تنتقل من أصل استعمالي إلى آخـــر، يخـــتلف تماما عن غيره، إذ يكون كل استعمال لها أصلاً مستقلاً بذاته وذلك على وفق الاستعمالات التي ترد فيها، فهي عاطفة، وجارّة، واستئنافية، وناصبة على المعية، وحالية، ومنها ما يعرف بواو الثمانية..، واللغة تجيز – فيما تجيز من أحوال الـــواو – النصـــب على المفعول معه في" مـــا صنعت وأباك"، وأما إذا لم يكن مؤكداً، فإن القـــياس هو النصب على المفعول معه وحسب. وأما العطف على" ما صنعت وأبوك" فقد أجازه

سـيبويه ووصفه بالقبح". (سيبويه، ج1/ص 298). إذاً، الحكم على المفردة بأنها من باب المفعـول معـه أمـر يتعلّق بوجود فعلٍ أو ما فيه حروفه ومعناه بعد واوٍ يُرادُ بها التّنصـيص على المعية، مسبوقة بفعل أو ما فيه حُروفه، كأن يقال: " سرت والنيلَ، و " أنا سائرٌ والنيل ". (انظر، ابن هشام، 1987م، ص 231). ولكن عدم وجود الفعل يجعل مـا بعد الواو مرفوعاً على الابتداء، وقد رصدت الدراسة في أمثلة سيبويه مثالاً، لم يكـن للفعـل فـيه وجود ومع ذلك رويت المفردة بالنصب وذلك في قول أسامة ابن الحارث بن حبيب الهُذلي:

فما أنا والسيرَ في متْلَفٍ يُبرِّحُ بالذّكَرِ الضّابِطِ

(ديوان الهُذليين، 1965م، ص 195، وقد ورد " ما " بدلا من " فما " و " يُعَبِّرُ " بدلاً من " يُبرِّحُ "، وسيبويه، ج1/ص 303، والنحاس، 1986م، ص98).

4 . المفعول له:

ويسـمى المفعـول لأجله، ومن أجله، أي المستغنى عنه. (المعلل)، بكسر الّـلام، أي الواقع علّة لحدث قد شاركه المعلل وقتاً وفاعلاً، أي فيهما معاً سواءٌ كان باعـثاً وغايـة، كقمت إجلالا لك، أم باعثاً فقط، كقعدتُ عن الحرب جُبْناً". (الكفوي، 1992م، ص 161). أمّـا سيبويه فقد تحدّث عنه بأسلوب الوصف، فقال: " هـذا باب ما ينتصـب من المصادر؛ لأنه عذرٌ لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوعٌ له؛ ولأنه تفسيرٌ لما قبله لِمَ كـانَ".(سـيبويه، ج1/ص ص 367- 369). وسـمّاه ابن عصفور: المفعول من أجله، وجعلـه مـن المنصـوبات التي يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم". (انظر، ابن عصفور، د.ت، ص 175). وبذا فهو لم يصطلح الاصطلاح المعروف بالمفعول لأجله، وإنمـا هـو مـن اصطلاحات المتأخرين. (انظر، العبابنة، 1983م، وقد فصّل القول في تسميته والتأصيل له). وشروطه حتى يكون منصوباً، هي:

1- التعليل لحدثٍ ، 2- المشاركة في الزمان والفاعل ، (انظر، الزمخشري، د.ت، ص 60). وقـد وقـع فـي أمثلة القرآن الكريم ما حقق هذه الشروط، مثل قوله تعالى:" يجعلـون أصـابعهم فـي آذانهـم مـن الصواعق حذر الموت". سورة البقرة، 19). فالحذر: منصوب ذُكِرَ علّةً لجعل الأصابع في الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد، وفاعلهما – أيضـاً – واحـد، وهـم الكافرون، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب". (ابن هشام،

1987م، ص 226). والمفعول لأجله بهذا المفهوم يقترب من المفعول المطلق، إلاّ أنه يفترق عنه في التعليل، إذ إن المفعول المطلق ليس كذلك؛ لأنه الفعل نفسه، وقد ذُكر أن الشيء لا يكون علّة لنفسه". (السيوطي، 1977م، ج3/ص ص 132، 133). وإذا فَقَدَ المفعـــول لأجلـــه شرطا من شروطه فإنه يُجَرُّ، ومن ثم فهو ينحرف عن الاستعمال الأصـــلي له، وقد وَرَدت في كلام العرب أمثلة من هذا الاستعمال، منها قول امرئ القيس (2000م، ص 40):

فَجِئْتُ وقد نَضَتْ لِنَوْمٍ ثيابَها لدى السِّتْرِ، إلاّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ

فقـــد تأتّى الانحراف في هذا المثال من أنّ نضّ الثياب ليس شرطاً أن يصاحبه النّوم مباشـــرة، وفي هذه الحالة يفترقان من حيث إن زمانهما ليس واحداً، وفي ذلك قيل:" فـــإن الـــنوم، وإن كـــان علّة في خلع الثياب، لكنْ زمن خلع الثوب سابقٌ على زمنه". (ابن هشام، 1987م، ص 228). وقد ذكر ابن هشام مثالاً من أمثلة سيبويه مستشهدا به على الانحراف في المفعول لأجله، وهو قول امرئ القيس:"

ولو أنّ ما أسْعَى لأدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي _ ولَم أطلب _ قليلٌ مِن المالِ

فأدنى أفعل تفضيل، وليس بمصدر، فلهذا جاء مخفوضاً باللام". (ابن هشام، 1987م، ص 227 ، والمـــثال عـــند سيبويه، ج1/ ص 79، والنحاس،1986م، ص 46، وابن عصفور، د.ت، ص 178، وقـــال: "فلـــو" بـــدلاً من "ولو"). وقد علّق عبد الحميد على قول ابن هشام في هذا المـــثال، فقـــال:" فإن اللام الداخلة على "أدنى" دالة على التعليل، لكن لا يقال: إنّ هذا من باب المفعـــول لأجلـــه؛ لأن الشـــرط فيما يُسمّى مفعولاً لأجله- في عُرف النحاة- أن يكون مصدراً، والـــذي معنا أفعل التفضيل". (ابن هشام، 1987م، حاشية صفحة، 227). وقد ذكر ابن هشام مثالاً آخر، وهو قول أبي ذؤيب الهُذلي، (ابـــن هشام، 1980م، ج2/ ص 45، والسيوطي، 1977م، ج3/ ص 132) :

وإني لَتَعْرُوني لِذِكْراكِ هِزَّةٌ كما انْتَفَضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وفـــيه انحـــراف عن الأصل الاستعمالي للمفعول لأجله بسبب اختلاف الفاعل،" فـــإن الذكر هي علة عُرُو الهزّة، وزمنهما واحدٌ، ولكنْ اختلف الفاعل؛ ففاعل العُرُو، هو الهزّة، وفاعل الذكـــرى هو المتكلم؛ لأن المعنى لذكري إيّاك، فلما اختلف الفاعل خُفِضَ باللام، وعلى هذا جاء قولـــه تعـــالى:" لِتَرْكَبُوها وَزِيْنَةً ". سورة النحل، 8. فإنّ (تركبوها) بتقدير: لأنْ تركبوها، وهـــو علّـــة لخلـــق الخيل والبغال والحمير، وجيء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل؛ لأنّ فاعل

الخلـق هـو الله سـبحانه وتعـالى، وفاعل الركوب بنو آدم، وجيء بقوله جلّ ثناؤه:" وَزِينَةً " منصوباً؛ لأنّ فاعل الخلق والتّزيين هو الله تعالى".(ابن هشام، 1987م، ص 229).

5- المفعول فيه(الظّرف):

قـال سـيبويه:" هذا باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاكَ لأنها ظروف تقع فيها الأشـياء، تكون فيها،.. ".(سيبويه، ج1/ص403). وهو يُعدّ من المصطلحات القديمة، وقد تعرّض له سيبويه في أكثر من موضعٍ في الكتاب: (انظـر، سيبويه، ج1/ص ص219 ، 223، 403، 404، ج2/ص159، وغـيرها مـن المواضع). ولعلّ تَعَرُّضَهُ هذا يعود إلى ارتـباط المصطلح بالمعنى اللغوي، وهو الوعاء، ويعد النصب في المفعول فيه، هو الأصـل الاسـتعمالي الأكثر شيوعاً، مع أن سيبويه قد أجاز الرفع في بعض الأمثلة التي أوردها. من مثل:" سِيرَ عليه يومٌ،..". سيبويه، ج1/ص 216).

والظرفـية تقـع على ألفاظٍ تكادُ تكون محددةً، إذ يفهم منها معنى الظرفية ، كالجهـات فيما يتصل بظروف المكان، أو ما شاعَ منه في الاستعمال اللغوي أنه دالٌ علـى زمـانٍ بالنسـبة لظروف الزمان، إلاّ أن سيبويه أورد أمثلة ليست مما أَلِفَتْهُ العربـية، بمعـنى أن النّصب على الظرفية ليس أصلاً فيها، وبذا فهي منحرفة عن الأصـل الاستعمالي لها، ومنها:" هو مني معقد الإزار، وهو مني دَرَجَ السّيلِ. وهو أمرٌ غير مقيس؛ لأن الرفع هو الأصل؛ لافتقاره إلى الإبهام، ولكنّه مقصورٌ على ما سُمِعَ عن العرب، وهذا واضح في كلام سيبويه:" وليس يجوز هذا في كل شيء، لو قلت: هـو مَجْلِسَـكَ، أو مُـتَّكأ زيدٍ، أو مَرْبِطَ الفرسِ. لم يَجُزْ، فاستعمل من هذا ما استعملت العرب، وأجِزْ منه ما أجازوا". (سيبويه، ج1/ص ص 414، 415، والكناعنة، 2004م، ص 83).

(أمـس):

يُعـد مـن الظـروف الاسـتعمالية المبنية على الكسر، وقد انحرف عن هذا الأصل، إذ وَرَد مبنيّاً عند قوم من العرب، وذكره سيبويه في الكتاب، ومثّل له بقول الراجز، وهو العجاج:

لقد رأيتُ عَجَبَـاً مُذْ أَمْسَا

عَجَائِزاً مِثْلَ السَّعَالى خمسا

(العجّـاج، 1997م ص 400، وقـد وردت " الأفاعي" بدلاً من " السَّعالى " ، سيبويه، ج3/ ص 285) وقد وصفه بأنه قليل. وذهب المُبَرّد وغيره من النّحاة إلى أن" أمس" اسمٌ مبنيّ، لمشابهته الحرف، إذ إنّ وَجَه الشّبه بينهما أنّ" أمس" اسم لا يَخصُّ يوماً بعينه، وإنّما يُطْلَـقُ على كل يوم يليه يومك، فإذا انتقلت عن يومك انتقل (أمس) عن ذلك اليوم. (انظـر، ابن هشام، 1987م، ص 15). وبهذا فهو يشبه، (مِنْ) التي تأتي لابتداء الغاية ولا تنحصـر في غاية بعينها، وإنما تنتقل من غاية لأخرى. فإذا قلت: (انطلقت من الملعـب)، جعلـت ابتداء غايتك الملعب، وإذا قلت: (انطلقت من المدرسة)، جعلت ابـتداء غايتك المدرسة،.. ولعل هذا ما يفهم من قول المبرد:" فإنما هي بمنزلة (مِنْ) التي لابتداء الغاية فيما وقعت عليه، وتنتقل من شيء إلى شيء". (المبرّد، 1399هـ ، ج3/ص 173). ولقد تبيّن لي أن الظروف في اللغة متعددة الأصول الاستعمالية، حتى إنهـا تعد ظاهرةً تختلف باختلاف استعمالات القبائل العربية لها، ولعل (حيث) من خير الأمثلة على هذا. فهي تنطق حيثُ، بالضم وحيثِ، بالكسر وحيثَ بالفتح. إذ إن الأول هو الأكثر شيوعاً في الاستعمال.

ثانياً: المحمول على المفعول به في اللّفظ:

1- الاختصاص:

وقـد ذكره سيبويه، فقال:" هـذا باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه". (سـيبويه، ج70/2). وحدّه الفاكهي، فقال:" هو حكم عُلِّقَ بالبناء للمفعول (بضمير ما)، أي الـذي أو شـيء (تأخّر عنه)، أي الضمير سواءٌ كان الضمير(لمتكلّم) وهو الغالب، نحو: نحن العـرب أقرى الناس للضّيف (أو لغيره) نحو:" بك اللهَ نرجو الفضل ". (الفاكهي، 1996م، ص ص 153، 154). ويـبدو لـي أن التعدّد في استعمالات الاسم الواقع بعد الضمير في الأنماط الاستعمالية في الاختصاص، لا تعد منحرفة عن الأصل إذا ورد فيها رواية غـير روايـة النصب؛ لأن روايتي الرفع والجر تفسّران نحوياً، ومن ثم تخرج كل مـنهما إلـى بـابٍ آخر من الأبواب النحوية، وقد أجاز سيبويه مثل هذه التفسيرات ووصـفها بـالجودة. (انظر، سيبويه، ج2/ ص ص 70 - 72). ومثّل على ذلك بقوله تعـالى:" وامـرأتُـهُ حمّالةَ الحطب". سورة المسد، 4، فـ " حمّالةَ " بالنصب على تأويل

أذكــرُ حمالةَ الحطب شتماً لها، وأمّا قِراءة الجمهور برفع (حمّالةُ) فعلى أنها خبرٌ للمرأة. (انظر، القيسي، 1974م، ج2/ص 507، "أبو حيّان"، 2001م، ج8 /ص 527).

وكذلك قول الفرزدق (1987م، ص 312):

كم عمّة لك يا جريرُ، وخالةٍ فدعاءَ قد حلبت عليّ عِشَارِي

شغّارةً تَقِذُ الفصيلَ برجلها فَــطــّارة لــقوادم الأبــــكارِ

(سيبويه، ج2/ ص72). ويمكن أنْ يقع تحت هذا التّفسير، ما ينصب على القطع، ومن أمــثلة التّوجــيهات الّتــي حدثــت فــي قول الله تعالى: " والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصّــابرين في البأساء ". سورة البقرة، 177، إذ قرئت " والصّابرون "، وجاء فيها كذلك " والموفيــن " ، بالنّصب. " والصّابرون ". بالرّفع. (انظر، الزّمخشري، د.ت، ج1،/ص 110). والرّازي، د.ت، ج5/ص45، وابن خالويه، 1934م، ص11).

2- الإغراء والتّحذير:

وقــد حــدّ الفاكهــي الإغــراء بقوله:" هو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود، ليفعله المخاطــب فيرتكــبه". (الفاكهي،1996م، ص 154). وحدّ التّحذير فقال:" هو تنبيه المخاطب علــى أمرٍ مكروهٍ، ليجتنبه المخاطب، فلا يرتكبه". (السّابق، ص 154)، وقال ابن عصفور:" ولا يُغــرى إلاّ المخاطــب". (ابن عصفور، د.ت، ص150). وذكر السيوطي أنّ الإغراء:" هــو إلزام المخاطب العُكوف على ما يُحْمَدُ عليه ". (السيوطي، 1977م، ج3/ص 27). وذكر الــتّهانوي التّحذير على " أنّه معمولُ فعلٍ محذوف، إمّا وجوبا، وإمّا جوازاً، تقديره اتّقِ، مثل: إيّاك والأسد". (التّهانوي، ج1/ص390).

وقد ذكر النحاة أن الواو في أسلوب التحذير الذي يقوم على العطف لا بد من ذكــرها، مــثل: إياك والأسَدَ، أو إياك وأن تفعل" ومعنى هذا، أن الاستعمال الذي لم تُذْكــر فــيه هذه الواو مخالف للقواعد النحوية منحرف عنها، وقد ذكر ذلك سيبويه فقال: " واعلــم أنه لا يجوز أن تقول: إياك زيداً، كما أنه لا يجوز أن تقول: رأسك الجدار، حتى تقــول: مــن الجــدار أو والجــدار". (ســيبويه، ج1، ص279). ويظهــر أن استعمالات الاختصاص التي تُعَدُّ منحرفة عن الأصل هي تلك الاستعمالات التي فقد فيها عنصر الواو التي تُعَدُّ من خصائص أسلوب التحذير، إذ قيل: " والعِلّة في وجوب إثبات الواو في هــذا الكلام أن لفظة " إياك" منصوبة بإضمار فعل تقديره: اتّقِ أو باعد، واستُغنِيَ عن إظهار هذا

الفعل لما تضمن هذا الكلام من معنى التحذير، وهذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد؛ فإذا كان قد استوفي عمله، ونُطِقَ بعده باسم آخر، لَزِمَ إدخال حرف العطف". (الحريري، 1975م، ص 29). وقد أورد مثالاً عُدّ منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

إيّاك إيّاك المِراءَ فإنّه إلى الشّرِ دَعّاءٌ وللشّرِ جالِبُ،

كأنه قال: إياك، ثم أضمر بعد إياك فعلاً آخر، فقال: اتّقِ المراء".(سيبويه، ج1/ص279، وقال:" إلا أنهم زعموا أن ابن أبي إسحاق أجاز هذا البيت، والنحاس، 1986م، ص91، والشنتمري، 1987م، ج1/ص348). ومعنى هذا أن العرب استعملت هذا النمط بالواو أحياناً وبحذفها أحياناً أخرى، إلا أن الأكثر استعمال الواو، لذلك عد أصلاً في استعمالها، ومن ثم حكم على الاستعمال الذي لم ترد فيه الواو بالشذوذ، وبذا فهو منحرفٌ عن أصله الاستعمالي. ومما جاء منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لأسلوبِ التحذير، ما رواه سيبويه، إذ قال:" وحدثني من لا أتّهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول:" إذا بلغ الرجل السّتّين فإيّاه وإيّا الشّوابِّ ". (سيبويه، ج1/ص279). وقد وصف هذا الاستعمال بالشذوذ من وجه؛ لإن التحذير يكون للمخاطب، ولا يجوز أنْ نُحذّرَ غائباً، وهناك انحراف آخر حدث في استعمال كتلة التّحذير" إيّاك"، إذ إن الكاف التي فيها في محل جرٍّ. (انظر، سيبويه، ج1/ص279). وقد ورد في مثالٍ استعمالي على غير المألوف فيها، وهو قول أورده السيوطي غير منسوب لقائل، وهو:

فلا تَصْحَبْ أخا الجهلِ وإيّاكَ وإيّاهُ

فالمعروف من الناحية التركيبية أن (إيّا) مختصّة بضمائر الخطاب، وهي غير مختصّة بمباشرة الأسماء الظاهرة، ومع هذا فالمثال السابق يمثل مظهراً يمكن أن يكون فيه إشارة إلى أنه قد استعمل مع الاسم الظاهر، ولكنه ضاع بسبب غلبة ضمائر الخطاب عليه في اتصالها بـ (إيّا). ولعله يمكن القول: إن ما ينسحب على مثل هذا ينسحب على تلك الأمثلة التي ورد فيها (إيّا) بضمير المتكلم، ومثال ذلك ما ورد في المثال:" إيّايَ وأن يَحْذِفَ أحدكم الأرنب" أي: إيّايَ نحِّ عن حذف الأرنب، ونحِّ حذف الأرنب عن حضرتي".(السيوطي، 1977م، ج3/ ص26، وذَكَرَ أنّه لا يكون المحذور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف، نحو : إيّاك والشّر، وما زِ رأسكَ والسيف).

الاشتغال:

وقد ذكره سيبويه، فقال:" وإن شئت قلت: زيداً ضربته، وإنما نصبه على إضمار فعل هـذا يفسـره، كـأنك قلت: ضربت زيداً ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسـيره. فالاسم هاهنا مبني على هذا المضمر".(سيبويه، ج1/ص81). وعلل ابن عصفور ذِكْرَهُ للاشتغال بعد المبتدأ والخبر، لقوله: " لأن كثيراً من مسائله يرجع إلى ذلك، ثم قال:" هـو أن يتقدم اسمٌ ويتأخّر عنه فعلٌ متصرّفٌ، أو ما جرى مجراه، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو فـي سـببيّه، ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المُشْتَغِل عنه أو في موضعه". (ابن عصفور، د.ت، ص94). وقـال عـنه ابن هشام: " ضابط هذا الباب: أن يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه فعلٌ، عـاملٌ في ضميره، ويكون ذلك الفعل بحيث لو فُرِّغَ من ذلك المعمول وسلِّط على الاسم الأول لنصبه، ومثّل على ذلك بـ: زيداً ضربته، وقال: ألا ترى أنك لو حذفت الهاء وسلّطت" ضربت" علـى" زيـد" لقلـت:" زيـداً ضربتُ" ويكون زيداً مفعولاً مقدّماً، وهذا مثالُ ما اشتغل فيه الفعل بضـمير الاسم". (ابن هشام، 1987م، ص ص 192، 193). ولقد ذُكِرَ " أنّ حمل العلماء له علـى المفعـول بـه رغبةٌ في تسويغ الحركة الإعرابية". (الكناعنة، 2004م، ص 105). وقد نعـت ابـن مضـاء باب الاشتغال بأنّه: " من الأبواب التي يُظَنُّ أنّها تعسر على من أراد تفهـيمها أو تفّهمهـا؛ لأنها موضع عامل ومعمول ". (ابن مضاء، 1982م، ص 103). ولعل الدافع لنعته هذا ما عُرِف به أسلوب الاشتغال من كثرة التأويلات التركيبية والدلالية للاسم الذي يتقدّم على الفعل. ولقد قال سيبويه في قول بشر بن أبي خازم:

فأمّا تميمٌ تميمُ بنُ مُرٍّ فَأَلْفاهُمُ القومُ رَوْبَى نِيامَا

(سيبويه، ج1/ص 82، وابن منظور، 1999م، ج5/ص 354، رَوَبَ). وقد حُمِل هذا المثال علـى القـراءة الشاذّة بنصب (ثمودَ) في قول الله تعالى:" وأمّا ثمودُ فهديناهم". سورة فصّـلت، 17 . وقـد ذُكِرَ " أنّ النّصب عربيّ كثير والرفع أجود". (سيبويه، ج1/ص 82). ويمكن أن نَعُدَّ الرفع أصلاً في الاستعمال في حين يكون النّصبُ منحرفاً وإن ذُكِر أنّ اسـتعمالَ كل منهما مستقلٌ بذاته، إذ أُعطي الرفع الأفضلية بسبب كثرة الاستعمال. ولعل قول الفَزارِيّ يقع تحت هذا الباب، وهو:

والذئبَ أخشاه إن مررتُ به وحدي وأخشى الرّياح والمطرا

(سـيبويه، ج1/ص 90، والنّحاس، 1986م، ص 71، وقال: نصب الذئب على إضمار الفعل، كأنه قال: أخشى الذئب أخشاه).

النّـــداء:

حـــدّه الفاكهي، فقال:" حد الاسم المنادى: هو المطلوب إقباله غالباً". (الفاكهي، 1996 م، ص 155). وحـــدّه الكفـــوي، فقـــال: " هـــو إحضـــار الغائب، وتنبيه الحاضر، وتوجيه المُعْـــرِض، وتفـــريغ المشغول، وتهييج الفارغ".(الكفوي، 1974م، ج4/ص 364). ويبدو أن قـــول الكفوي أدق من قول الفاكهي، إذ إنّ الفاكهي، قال: المطلوب إقباله. وهذا يدخل مـــع المنادى الاسم المندوب؛ لأن المتفجّع عليه لا يطلب إقباله، مع أنّه منادى، قال الجزولي:" المندوب ينادى على وجه التفجّع، فإذا قلت:" يا محمد" فكأنك تناديه وتقول له:" تعال فأنا مشتاق إليك". (الفاكهي، 1996م، ص 155، من كلام المُحقق).

والنّداء في الاصطلاح اللغوي، هو: " المطلوب إقباله بحرفٍ ناب مناب" أدعو" لفظاً أو تقديـــراً".(الجرجانـــي، 1986م، ص 182). على أنّ المخزومي يرى: " أنّ النّداء ليس جملـــة فعلـــية، ولا جملة غير إسنادية، وإنّما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات، يستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة، أو نحو ذلك".(المخزومي، 1986م، " ب " ص 311). والملاحـــظ على أسلوب النّداء أنّه يقع في أكثر من استعمال. ولعل هذا مـــا دفـــع الـــنّحاة إلـــى عده من باب المفعول به، لا سيما أنّ من استعمالاته ما هو منصـــوب، ولذلـــك نجد أن قواعدهم فيما يخصّه قد حُملت على المفعول به، وأما ما اســـتعمل مـــنه مبنياً على ما كان يُرْفَعُ به، فقد تعاملوا معه على أنّه في محل نصب مفعـــول بـــه، ولعـــل السبب في قبول استعمالات النداء – وإن اختلفت تركيبياً– هو نظـــرية العامل، بمعنى أن البحث عن عناصر الإسناد هي التي كانت وراء وجود ما قُـــدِّر في جميع استعمالات النّداء، ما يعرف بالفعل أدعو أو أنادي، ومصطلح النداء أو المـــنادى يكاد يكون عند جميع النّحاة. (انظر، سيبويه، ج1/ص 198، والمبرّد،1399 هـــ، ج4/ص 204، وابـــن الســـرّاج، 1987م، ج1/ ص 328). حتى إن سيبويه يذكره بقولـــه:" الدعـــاء والمدعـــو". (ســـيبويه، ج2/ص 229). على أن النحاة يذكرون أنواع المنادى، وهي عندهم على النحو الآتي:

المـــنادى المضـــاف: مثل، يا عبدَ الله، فعبد الله مكونة من عبد + لفظ الجلالة، وهو منصوب في كل أحواله، (سيبويه، ج2/ص 182).

المنادى النكرة:

وقــد استعمله الخليل، (انظر، السابق). وبعد ذلك شاع هذا النوع عند معظم نحاة البصرة، والنكرة نوعان: مقصودة وغير مقصودة، فالمقصودة تبنى على الضم، ولا تنون، وغير المقصودة تُنْصبُ دائماً.

المــنادى الشــبيه بالمضــاف، وهو منصوبٌ لمشابهته للمضاف، وذكر سيبويه أن الخليل كان يرى أنّه نُصبَ طلباً للخفّة". (سيبويه، ج2/ ص 182).

المــنادى المفــرد العلم: ويكون مبنياً على الضم في محل نصب، وهو مثل المنادى النّكرة المقصودة، وهو عند سيبويه المنادى المفرد". (انظر، السابق).

ولــيس من شأن هذه الدّراسة أن تتحدث عن النداء حديثاً مفصلاً، وإنّما من شأنها أن تذكر حديثاً يساهم بتمثل مواضع الانحراف التي وردت في بعض الاستعمالات التي خالفت الأصول التي أسّسها النّحاة، ومن ذلك ما يأتي:

1- نــداء مــا فيه الألف واللّام: لا يجيز النحاة نداء ما فيه "الألف واللّام". إلاّ في الشــعر ضرورة، فقد قال سيبويه:" ألا ترى أنّه لا يجوز لك أن تقول: يا العرب". (سيبويه، ج2/ص 234). وهــذا المنع تأتّى من أنه لا يجوز أن يجتمع في الاسم أداتا تعريف، علــى اعتبار أن النداء يفيد التعريف، والبصريون هم الذين لم يجيزوا مثل هذا اللون مــن النداء،(انظر، الأنباري، د.ت، ج1/ص ص 335- 340)؛ لأنه في هذه الحالة يجتمع تعريفان في كلمة واحدة. وفي ذلك قال سيبويه:

> " وزعــم الخليل رحمه الله أن الألف واللام إنما منعهما أن يدخلا في النداء من قِبل أنّ كل اسم في النداء مرفوعٍ معــرفة. وذلــك أنّــه إذا قال: يا رجلُ ويا فاسقُ، فمعناه كمعــنى يــا أيها الفاسق، ويا أيها الرجلُ، وصار معرفة لأنّــك أشــرت إلــيه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللّام،.. ". (سيبويه، ج2/ص 197).

وقــد نصّ على منع نداء ما فيه "الــ" صراحةً، فقال:" واعلم أنّه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الألف اللام ألبتّة؛ إلاّ أنّهم قد قالوا: يا أله، اغفر لنا، وذلك من قِبل أنه اسمٌ يلزمه الألف والــلام لا يفارقانــه، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي في نفس الحرف". (سيبويه، ج2/ص 195). وبذا فوجه جواز نداء لفظ الجلالة، هو ملازمة"

الـــــ" له؛ لأنه أصبح بملازمته هذه كأنه جزءٌ منه. وفي الاستعمال اللغوي لنداء ما فيه "الـــ" صورٌ، هي:

يا + أيّها + المنادى المُحلّى بـــ" الـــ".

يا + أيّتها + المنادى المُحلّى بـــ"الـــ".

يا + اسم إشارة + المنادى المُحلّى بـــ "الـــ"

يا + أي + اسم إشارة + المنادى المُحلّى بـــ "الـــ"

يا + أيّة + اسم إشارة + المنادى المُحلّى بـــ "الـــ"

وعلـــى هـــذا، فالاستعمال المنحرف، هو: يا + المنادى المُحلّى بـــ"الـــ". وعليه من الأمثلة الاستعمالية الشعرية، قول الشاعر:

من أجلكِ يا الّتي تَيّمت قلبي وأنتِ بخيلَةٌ بالوُدِّ عَنّي

(ســـيبويه، ج2/ ص 197، والأنـــباري، د.ت، ج1/ ص 336، وقـــد وردت "فديـــتك" بدلاً من "أجلـــك"، الســـيوطي، 1977م، ج3/ ص 47). ولعـــل ما يعزّز أنّه منحرفٌ عن الأصل الاستعمالي ما ذكره ابن يعيش، إذ قال:" إنّه شاذٌ قياساً واستعمالاً". (ابـــن يعيش، د.ت، ج2/ص 9). ومن أمثلته أيضاً قول الشاعر:

فيا الغلامان اللذان فَرّا إيّاكما أن تُكسِباني شرّا

(ابـــن عصـــفور، د.ت، ص 194، السيوطي، 1977م، ج3/ ص 47). ومما ذكر السيوطي على هذا الانحراف قول الشاعر:

عبّاسُ يا الملك المتوّجُ والّذي عَرَفَتْ له بَيْتَ العُلا عَدْنَانْ

(الســـيوطي، 1977م، ج3/ص47). ويُذكر أنّ اللّغة العربيّة قد استأنست ببعض الألفاظ لـــنداء مـــا فـــيه "الـــ" إلاّ لفظ الجلالة، فلم يرد له استعمال غير " يا أللهُ ". وقد فسّر المحدثون الاستعانة بمثل هذه الألفاظ بأنّه "

> لغايـــات الهـــروب من تشكّل مقطع طويل مُغلق، فعندما ننادي كلمة القمـــر، مـــثلاً، فإنّـــنا نقول: يا القمر ylkamaru فقد تشكّل في بداية هذه الكلمـــة مقطـــع طويـــل مغلق، (yl)، وهو مقطع لا يمكن قبوله في اللّغة العربيّة إلاّ إذا تحقّق فيه شرط قبوله، وهو أنْ يكون حدّ الإغلاق مشدّداً، وعند ذلـــك فـــإنّ اللّغـــة تلجـــأ إلى إحدى طريقتين، الأولى منهما: تقصير الحركة الطّويلـــة، وهـــو ما لم يحدث في الفصحى إلاّ في الأمثلة القليلة التي ذُكِرت ،

ولكــنّ اللّهجــات العاميّة قد اتّخذت المعيار القياسي أو الوحيد فيها، فالعاميّات الآن لا تمــانع أبداً في مثل هذا الأمر، والثّانية: اجتلاب كتلة مساعدة للتّوصل إلى نداء ما فيه الألف واللام، وهو الطّريق الذي اتّخذته العربيّة الفصحى الّتي اجتلبــت لفظيّ (أيّ وأيّة) للتّخلّص من تشكّل المقطع المرفوض، وليس كما قــال القدمــاء للــتّخلّص مــن مسألة دخول تعريف على تعريف . وأمّا لفظ الجلالــة، فــإنّ له ظــرفاً خاصّاً، إذ إنّه عند مناداته بــ(يا)، فإنّه سيصبح (yllhu)، وهــذه الكــتابة الصــوتية تظهــر أنّ المقطــع الطويــل المغلق (yl)، مقــبول فــي العربية؛ لأن حدّ الإغلاق فيه مُشدّد. فهو حدّ ابتداء في المقطع الذي يليه. ويجوز فيه أيضاً التخلّص من هذا المقطع عن طريق إقحام همــزة محركة بالفتح، وهو ما يسمى بقطع الهمزة، وقد وصف القطع بأنه لغة أكــثر العــرب". (العبابنة، 2000م، ص ص 31، 32، والكناعنة، 2004م، ص 116، وانظر، ابن منظور، ج1/ص 190، أَلَهَ).

تنوين المنادى المفرد:

مــن المعروف في الدرس النحوي أن المنادى إذا كان علماً أو نكرة مقصودة بُنــي علــى الضــم علــى أنّه في موضع نصب، ولا يجوز تنوينه، إلاّ أنّ الدّراسة رصــدت مثالاً انحرف عن هذا الأصل الاستعمالي، وهو قول الأحوص (1982م، ص 137):

سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها وليس عليك يا مَطَرُ السّلامُ

قال سيبويه:"

وأمّــا قول الأحوص: سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها، فإنّما لحقه التنوين كما لحــق مــا لا ينصرف؛ لأنّه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثل النّكرة؛ لأنّ التنويــن لازم للنكرة على كل حال والنصبَ، وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كــان غــير منوّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكــنه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصارَ كأنّه يُرْفَعُ بما يَرْفَعُ مــن الأفعال والابتداء، فلمّا لحقه التنوين اضطراراً لم يُغيَّر رفعه كما لا يغيَّر رفــعُ مــا لا ينصرف إذا كان في موضع رفعٍ؛ لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمــنزلة ما هو في موضع رفعٍ، فكما لا ينتصبُ ما هو في موضع رفعٍ كذلك لا ينتصبُ هذا ". (سيبويه، ج2/ ص ص 202، 203).

لكـــاعِ:

قـــال ابـــن مـــنظور:" ..، والـــمرأة لَكاعِ مثل قَطامِ. وفـــي حديث ابن عمر أنه قال لـــمَوْلاةٍ له أَرادت الـــخُـــروجَ مـــن الـــمدينة: اقْعُدِي لَكاعِ! و مَلْكَعانةٌ و لَكِيعةٌ ولَكْعاءُ. وفـــي حديث عمر أنه قال لأَمَةٍ رآها: يا لَكْعاءُ أَتَشَبَّهِينَ بالـــحَرائرِ؟ قال أبو الغريب النصري:

أُطوِّفُ ما أُطَوِّفُ، ثم آوِي إلـــى بَـــيْتٍ قَعِيدتُه لَكاعِ

قـــال ابـــن برّي: قال الفراء: تثنـــية لَكاعِ أَن تقول يا ذواتَـــيْ لَكِيعة أَقْبِلا، ويا ذواتِ لَكِيعة أَقْبِلْـــنَ. وقـــالوا فـــي النداء للرجل: يا لُكَعُ، وللـــمرأة يا لَكاعِ، وللاثنـــين يا ذَوَيْ لُكَعَ، وقد لَكِعَ لَكاعـــةً". (ابن منظور، 1999، ج12/ص 321). ويذكر النحاة أن هناك أسماءً تلزم النداء ولا تستعمل في غيره، وذلك نحو قولهم:

> " يا فُسَقُ، ويا لُكَعُ، ويا غُدَرُ، ويا خَبُثَ، وللمؤنث: يا لكاعِ، ويا خباثِ، ويا غدارِ، يا فُساقِ. ولا يستعمل شيء من هذا في غير النداء. وقال سيبويه:" ويدلُّـــك علـــى أنه اسم للمنادى أنّهم لا يقولون في غير النداء: جاءتني خباثِ ولكاعِ، ولا لُكَعُ ولا فُسَقُ، فإنما اختُصّ النداء بهذا الاسم أن الاسم معرفة، كما اخـــتُصّ الأســـد بأبي الحارث إذ كان معرفة. ولو كان شيء من هذا نكرة لم يكـــن مجـــروراً؛ لأنّهـــا لا تُجَرُّ في النكرة. ومن هذا النحو أسماءٌ اختُصّ بها الاســـم المنادى لا يجوز منها شيء في غير النداء، نحو: يا نَوْمانُ، ويا هَناهُ، ويا فُلْ". (سيبويه، ج2/ ص 198).

وسيبويه في هذا الموضع من الكتاب يمنع أن تستعمل " لكاعِ " في غير النداء، إلاّ أنّه يجيز هذا الاستعمال في غير النداء في موضعٍ آخر من الكتاب، إذ قال:" ومما جـــاء مـــن الوصـــف منادىً وغير منادىً: يا خباثِ ويا لكاعِ". (السابق، ج3/ص 272). وقال المُـــبرد:" وقد يضطّرُ الشاعر فيستعمل هذا في غير النداء؛ لأنّها في النداء معارف، فينقلها عن ذلك". (المبرّد، 1399هـــ ، ج4/ص 338). وقد ذَكَرَ البيت السابق.

وإذا كـــان استعمال الشعراء لهذه المفردة في غير النداء ضرورةً، فمعنى هذا أنّهـــا مـــنحرفة عـــن الأصل الاستعمالي لها، على أن ابن هشام ذكر وجهاً يُعيد هذا المـــثال إلى أصله الاستعمالي، إذ خرّجه على النداء، فقال:" ويُحـــتمل أنّ التقدير: قعيدته يقـــال لها يا لكاعِ، فيكون جارياً على القياس". (ابن هشام، 1980م، ج3/ ص 95). وإذا كانت السيّادة في هذا المثال لرأي سيبويه فالمفردة " لكاعِ " منحرفةٌ عن الأصل، ولو أخذنا

بـــرأي ابـــن هشـــام الذي وجّه مراد الشاعر. ولقد عثرتُ في أكثر من موضع على حديـــثٍ فـــيه اســـتعمال " لكـــاع " مفعـــولاً به، وذلك في قول سعد بن عبادة سيّد الأنصار": " فلو وجدت لكاعاً متفخّذها رجلٌ لم يكن لي أن أحرّكه ..، (البيهقي، 1994م، ج7 / ص 394، ابن حنبل، د.ت، ج1/ ص 238، والطيالسي، د.ت، ج1/ ص 347).

حـــذف حـــرف النّـــداء: من الأصول الاستعمالية لأسلوب النداء الذي قرره الدّرس الـــنّحوي، أن يقع حرف النداء أولاً، ثم يليه المنادى، على أن حرف النداء يحذف في بعـــض الاستعمالات، وهو أمرٌ مقبول عند النحاة، قال سيبويه:" وإن شئت حذفتهن كلّهنّ اســـتغناءً، كقولـــك: حارِ بنَ كعب، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبلٌ عليه بحضرته يخاطبه". (ســـيبويه، ج2/ص 230). وهـــذا النوع من الاستعمال في أسلوب النداء له حظوةٌ في القـــرآن الكـــريم، منها: قوله تعالى:" يوسفُ أعرض عن هذا ". سورة يوسف، 29، وقوله تعـــالى: " ربـــنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا". سورة آل عمران، 8. ولعل النّحاة قد أجازوا حـــذف حـــرف النداء في مثل هذه الاستعمالات لأمن اللّبس، إلاّ أن هناك أنواعاً من المـــناديات لا يجـــوز معها حذف حرف النداء، قال سيبويه: " ولا يحسُن أن تقول: هذا، ولا رجـــلُ، وأنت تريد: يا هذا، ويا رَجلُ، ولا يجوز ذلك في المُبهم،.. وقد يجوز حذف ياء من النكرة في الشعر، وقال العجّاج (1997م، ص 184):

جَاريَ لا تَسْتَنْكِري عَذِيرِي

سَعْيِي وإشْفَاقِي على بَعِيرِي

(سيبويه، ج2/ص 230، وابن الشجري، 1349هـــ، ج2/ ص 88، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص 16، والـــبغدادي، د.ت، ج283/1). علـــى أن المبرّد قد أشار إلى القاعدة في مثل هذا، فقال:" فجملة هذا:

> " أنّ كـــل شـــيء مـــن المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيءٍ، فدعوته أنّ حَـــذْف (يـــاء) منه غير جائز؛ لأنه لا يجمع عليه أن يحذف منه الموصوف وعلامـــة الـــنّداء، وذلك أنّه لا يجوز أن تقول: رجلُ أقبل، ولا: غلامُ، تعالَ.. وأنـــت تريد النداء، إلاّ أن يضطر شاعرٌ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء". (المُبرّد، 1399هـــ، ج4/ص ص 258، 259).

وقـــد فصّـــل الســـيوطي القول في مثل هذا الحذف، فقال:" ويستثنى صورٌ لا يجوز فيها الحـــذف، أحدهـــا: اســـم الله تعالى، وإذا لم تلحقه الميم، نحو: يا ألله، الثاني: المستغاث نحو: يا

لَـزيد،.." ، وأيّها وأيّتها" (انظر، السيوطي، 1977م، ج3/ص 43، والسيوطي، 1985م، ج3 /ص 222).

الترخـــيم :

وهـــي:" ظاهـرةٌ مـن ظواهر النداء، وقد حظيت باهتمام النحاة ففصّلوا فيها المسائل، وعقدوا لها الفصول". (السعودي، 1995م، ص4). وقد ذكر ابن منظور:

" و التَّرْخيمُ: التلـيـين؛ ومنه الترخيمُ فـي الأسماء لأنهم إنما يحذفون أواخـرها لـيُسَهِّلُوا النطق بها، وقـيل: التَّرْخيم الـحذف؛ ومنه تَرْخيم الاسم فـي الـنداء، وهـو أن يحذف من آخره حرف أو أكثر، كقولك إذا ناديت حَارِثـاً: يـا حَـارِ، ومالِكاً: يا مالِ، سمي تَرْخيماً لتلـيـين الـمنادي صوته بحـذف الـحـرف؛ قـال الأصمعي: أَخَذَ عنـي الـخـلـيل معنى التَرْخِيم وذلـك أنه لقـينـي فقال لـي: ما تُسمي العرب السَّهْل من الكلام؟ فقلت له: العـرب تقول جارية رَخِيمةٌ إذا كانت سَهْلَةَ الـمَنْطِقِ؛ فعمل باب التَّرْخيم علـى هذا".(ابن منظور،1999م، ج5/ص ص179، 180، رَخَمَ).

وحـدّه الفاكهـي، فقال:" حدّ الترخيم حذف بعض الكلمة، حقيقة كان ذلك البعض أو مجازاً على وجه مخصوص عند النحاة".(الفاكهي، 1996م، ص156). أمّا سيبويه، فقد ذكره فقـال:" هذا باب الترخيم، والترخيم حذف، كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً". (سيبويه، ج2/ ص 239). وأمّا عن أصوله الاستعمالية، فقال: " واعلم أن الترخيم لا يكون إلاّ في النداء إلاّ أن يُضْطرّ شاعرٌ، وإنما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم، فحذفوا ذلك كما حذفـوا التنويـن، وكما حذفوا الياء من قومي ونحوه في النداء". (السابق، ج2/ ص ص 239، 247). والملاحـظ أن أحاديـث القدمـاء عـن الترخيم لا تتعدى حديث سيبويه فهم يـأخذون مـنه، وكذلك فعل بعض المحدثين. (انظر، عبادة، د.ت، ص138). على أن بعضهم قد فسّروا الترخيم على أنه شكل من أشكال بلى الألفاظ". (عبد التواب، 1990 م، ص135، فـندريس، 1950م، ص 89). أو أنـه اختصـار في الكلمة". (برجشتراسر، 1929م، ص70). ومعـنى بلى الألفاظ: أن الألفاظ تكون عُرضة لقص أطرافها فتَبْلَى كمـا تـبلى العمـلات المعدنية والورقية التي تتداولها أيدي البشر على مرّ الزمان، والكلمات الطويلة هي الأكثر عُرضةً للبلى وتساقط الأطراف من الكلمات القصيرة". (انظـر، عبد التواب، 1990م، ص135، وفندريس، 1950م، ص 89). يفصّل سيبويه القول

فـــي ترخيم المنادى، المفرد والمركّب والحكاية، ويفرد له باباً في الكتاب، ولا حرج عـــنده في الترخيم في النداء، وقد ذكر الشنتمري (1994م، ص 317) أنّ :" النداء باب حـــذف وتغيـــير". ولكـــن الحرج في الترخيم في غير النداء، وقد ذكره سيبويه، تحت عـــنوان:" هذا باب ما رخّمت الشعراء في غير النداء اضطراراً". (سيبويه، ج2 / ص 269). وقـــد أورد علـــيه تســـعة أمثلة من الشعر، كلها منحرفة عن الأصل الاستعمالي، إذ وردت فيها أسماءٌ مُرخّمة في غير النداء، ومنها قول الراجز:

وقد وسَطّتُ مالِكا وحَنْظَلاَ

(ســـيبويه، ج2/ ص 269)، إذ رخّـــم " مالكـــا" و "حنظلة" وموقعهما ليسا منادىً وإنما مفعولٌ به، وكذلك قول ابن أحمر:

أبو حَنَشٍ يؤرقُنا وطَلْقٌ وعمارٌ وآونةً أُثالا

(الســـابق، ج 2/ ص 270). يريد " أثالة "، (انظـــر بقية الأمثلة في سيبويه، ج 2 / ص ص 271- 273). ثـــم إن ســـيبويه يمـــنع الترخـــيم أيضاً في: المضاف إليه، والوصف، والمضـــاف، والاسم المنوّن في النداء، والمستغاث به، والمندوب. (انظر، سيبويه، ج2/ ص ص 239، 240). ومـــن الأمـــثلة الاســـتعمالية التي رُخِّم فيها المضاف إليه، قول الأســـود بن يعفر(1968م، ص 56، وورد " وألقى سلاحي كاملاً فاستعاره " بدلاً من " وهذا ردائي عنده ليُعيره " وفي الشطر الثاني" نفسي " بدلاً من " حقي "):

وهذا رِدائي عنده يَستعيرُه لِيَسْلُبَني حَقّي أمالِ بن حنظل

(سيبويه، ج2 / ص 246)، إذ رخّم" حنظلة " وأجراه بعد الترخيم مجرى اسم لم يُرخّم، وقد حكم النحاة عليه بأنه ضرورة، وهذا النوع من الأمثلة الاستعمالية المنحرفة كثير. (انظر، سيبويه، ج 2/ص ص 246، 247).

النُّدبـــــة:

قال ابن منظور:

" ونَـــدَبَ الـــمَيْـــتَ أي بكـــى علـــــيه، وعَدَّدَ مـــحَاسِنَه، يَنْدُبه نَدْباً؛ والاســـم النُّدْبةُ، بالضم. ابن سيده: ونَدَبَ الـــمَيْتَ بعد موته من غير أَن يُقَـــيِّد بـــبكاء، وهو من النَّدَب للـــجراح؛ لأَنه احْتِراقٌ ولَذْعٌ من الـــحُزْن، و النَّدْبُ: أَن تَدْعُوَ النادِبةُ الـــميتَ بحُسْنِ الثناء عليه فـــي قولها: وافُلاناهْ! واهَناهْ! واسم

ذلك الفعل: النُّدْبةُ، وهو من أبواب النـــحو".(ابن منظور، 1999م، ج14/ص 87، ندّ، وندَب).

وقال الفاكهي: " حدّ الندبة: نداء المتفجَّع عليه لفقده حقيقة أو حكماً،.. وهي في الغالب مـــن النّســـاء". (الفاكهي، 1996م، ص 158). وأمّا الجرجاني، فقال:" والاسم المندوب هو المتفجّع عليه بواوٍ أو ياء". (الجرجاني، 1986م، ص 250). وهذه التعريفات جميعها تذكر أن الندبة نداءٌ يراد به التفجّع على عزيز أو التوجّع من مؤلم. وقد تحدث سيبويه عن الـــندبة في باب خاصّ بها في الكتاب، فقال:" هذا باب الندبة". (سيبويه، ج2/ص 220)، ثـــم ذكـــر قوله:" هذا باب ما لا يجوز أن يُنْدَب، وقال وذلك قولك: وارجُلاهْ ويا رَجُلاه. وزعم الخلـــيل رحمه الله ويونس أنّه قبيحٌ، وأنّه لا يقال". (السابق، ج2/ ص 227). وعلّة القبح في هذا الاستعمال، هي الإبهام، وقد عزّزها بقوله:" ألا تـــرى أنّك لو قلت: واهذاه، كان قبيحاً؛ لأنّـــك إذا ندبـــت فإنّما ينبغي لك أن تفجّع بأعرف الأسماء، وأن تخصّ ولا تُبْهِم؛ لأنّ الندبة على البـــيان،..".(ســـيبويه، ج2/ص 227). إلاّ أنّه يورد قولاً فيه انحرافٌ عن هذا التأصيل الـــذي ذكره، وقد أورده مُشكِّكاً فيه، إذ قال:" وزعم أنّه لا يستقبح وَامَنْ حفرَ بئر زمزماه؛ لأنّ هـــذا معـــروفٌ بعيـــنه، وكان التبيين في الندبة عُذرٌ للتفجّع. فعلى هذا جرت الندبة في كلام العـــرب". (ســـيبويه، ج2/ص 228). ولعـــل معيار القُبح في الاستعمالات التي ذكرها سيبويه هو الإبهام، ومن ثمّ فإنّ ما أُستعمل منها منحرفٌ عن الأصل مخالفٌ له.

ثالثاً: المُشبّه بالمفعول في اللفظ:

وهـــو نـــوعٌ ثالث أضافه النحاة إلى المنصوبات انطلاقاً من شبهه من ناحية الشـــكل بالمفاعيل، وهو أمرٌ مردّه إلى التّصنيف الخاضع لحركات الإعراب، وشأن هـــذه الدّراســـة هـــو أن تعـــالج الانحرافات الاستعمالية التي وقعت في بابي الحال والتمييز اللذين يقعان تحت هذا الصّنف من المنصوبات.

الحـــــــال: لقد أفرد له الفاكهيُ حديثاً مفصّلاً تعرّض فيه لكل ما يتّصل به من كلامٍ يخـــصّ أنواعه وشروطه وتعدده. (انظر، الفاكهي، 1996م، ص ص 164- 170). وقد ذكـــر ابـــن هشـــام باب الحال، فقال:" وهو وصفٌ، فضلة، يقع على جواب كيف،..، وهي عـــبارة عمّا اجتمع فيه ثلاثة شروط؛ أحدها: أن يكون وصفاً، والثّاني: أن يكون فضلة، والثالث: أن يكـــون صالحاً للوقوع في جواب كيف.(ابن هشام، 1987م، ص 234). وهو يَرِدُ في اللغة

مُذكّـراً ومؤنثاً، على حد قول ابن منظور، (ابن منظور، 1999م، ج3/ص 402، حَوَلَ). وهـو في الاصطلاح:" ما يُبيّن هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً، نحو: ضربت زيداً قائماً، أو معنىً نحو: زيدٌ في الدار قائماً" (الجرجاني، 1986م، ص 50، والتهانوي، 1996م، ص612)، وذُكِرَ أنه" كل اسم نكرة منتصب بعد تمام الكلام". (الكفوي، 1992م، ص 361). أمّا سيبويه فقـد عالجه بأسلوبٍ فَصَلَ فيه أجزاء الحال، وقد ذكر كل جزء على وفق دلالته، فقد تحـدّث في موضع عن الحال، فقال:" هذا باب ما ينتصب أنّه حالٌ يقع فيه الأمر وهو اسمٌ وذلك قولك: مررت بهم جميعاً، وعامّةً وجماعةً". (سيبويه، ج1/ص 376). والحال التي يقع فـيها الاسم؛ لأنّه حال يقع فيه السّعر وذلك قولك: لك الشاءُ شاةً بدرهم شاةً بدرهم". (السابق، ج1/ص ص 395، 396). ومصطلح" الخبر" من أشهر المصطلحات التي عبّر بها سيبويه عن الحال، إذ قال:

> " هـذا بـاب مـا ينتصب فيه الخبر؛ لأنه خبرٌ لمعروفٍ يرتفع على الابتداء، قدّمته أو أخّرته، وذلك قولك: فيها عبدُ الله قائماً، وعبدُ الله فيها قائماً. فعبدُ الله ارتفـع بالابـتداء؛ لأنّ الذي ذكرت قبله وبعده ليس به، وإنّما هو موضع له، ولكنّه يجري مجرى الاسم المبني على ما قبله". (سيبويه، ج2/ ص 88).

ثـم إنه ذكره في موضع آخَر من الكتاب، فقال:" هذا باب ما ينتصب؛ لأنه خبرٌ للمعروف المبنـي علـى ما هو قبله من الأسماء المبهمة". (السابق، ج2/ص 77، وما بعدها). ولقد ذكر مصطلح" الصفة " للدلالة على الحال. (سيبويه، ج1/ص 397). ولعل مردّ ذلك إلى ما بيـنهما من الارتباط في الدلالة، على أن هذا المصطلح لم يحظَ بالشهرة عند النّحاة، إذ أصـبح كل منهما يحمل دلالة خاصّة ويشكّل باباً مستقلاً في الدّرس النّحوي. وأمّا مـا ورد فـي بـاب الحال من أمثلةٍ انحرفت عن الأصل الاستعمالي، فقد رصدت الدّراسة عدداً منها:

ما يقع من المصادر المعُرّفة بالألف واللام حالاً:

قـال سيبويه:" وهذا ما جاء منه في الألف واللام" يُريد ما جاء من هذا الباب، بـاب المصادر التي تقع أحوالاً، وذلك قولك أرسلها العِراكَ، قال لبيد (صيام، د.ت، ص 80، وقد وردت " فأوردها " بدلاً من " فأرْسَلها ") :

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يَذُدْها ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

(وانظر، سيبويه، ج1/ص 372، ص 86، والبغدادي، د.ت، ج1/ص 524، والعيني، د.ت، ج3 / ص 219، وابـــن يعيش، د.ت، ج2/ص 62، والسيوطي، 1977م، ج1/ص 239). وقد ذكر أنّ الحال لا يأتي معرفةً، إذ قال:" ولـــيس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام". (ســـيبويه، ج1/ص 372). وقـــد مـــثّل للحال بأمثلة نثرية جاءت منحرفة عن الأصل، ومـــنها: " مررت بهم الجّماءَ الغفيرَ، والنّاس فيها الجّماءَ الغفيرَ، وقال: فهذا ينتصب كانتصاب العـــراكَ. (ســـيبويه، ج1/ص 375). ثمّ إنّه يذكر هذا المثال، ويُجيز فيه الرفع، معزّزاً إيّـــاه بقـــراءة قولـــه تعالى:" قل هي للذين آمنوا في الحياة الدنيا خالصةٌ يوم القيامة" بالرفع والنّصـــب . ســـورة الأعراف، 32، سيبويه، ج2/ص91، وانظر، العكبري، 1992م، ج1/ ص 438). أي أنّهـــا أمثلةٌ انحرفت عن القاعدة، ولكنّها قُبلت أحوالاً، وإن كانت معرفة؛ لأنهـــا تـــؤول:" ومذهب جمهور النحويين أنّ الحال لا تكون إلاّ نكرة، وأنّ ما ورد منها معرّفاً لفظـــاً، فهو منكرٌ معنىً". (ابن عقيل، 1964م، ج1/ص 630). على أن البغداديين ويونس يـــزعمون أنّه يجوز تعريف الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا" جاء زيدٌ الراكبَ". (ابـــن عقـــيل، 1964م، ج1/ص 631). وتقـــول العرب:" هـــذه ناقةٌ وفصيلها راتعين"، وهو الأصـــل (القـــياس)، ولكن بعض العرب تقول: " راتعان "، ويمكن عَدُّ الاستعمال الثانـــي مـــنحرفاً عـــن ســـنن العـــرب في الشائع من استعمالاتها في هذا النوع من التراكيب، التي منها أيضاً ما نقل عن يونس بن حبيب أن ناساً من العرب، يقولون: مررت بماءٍ قعْدة رجُلٍ، ويبدو أن هذا الاستعمال كان قليلاً؛ لأن الجر فيه هو الوجه وفقاً لتعبير سيبويه وأن النصب استعمال بعيد".(الكناعنة، 2004م،ص 133).

صاحب الحال:

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفةً، إلاّ أنّه يقع نكرةً بمسوغات، منها: أن يتقدّم عليه الحال، قال سيبويه:

> " هذا باب ما ينتصبُ؛ لأنّه قبيحٌ أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله، وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ. لمّا لم يجُز أن توصف الصّفة بالاسم وقبُحَ أن تقول: فيها قائمٌ فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبُحَ مررت بقائمٍ وأتاني قائمٌ، جعلتَ القائم حالاً وكان المبني على الكلام الأول ما بعده". (سيبويه، ج2/ص122).

وقد أورد أمثلةً انحرفت عمّا ذهب إليه، ومنها قول ذي الرّمّة:

وتَحْتَ العَوالِي في القَنَا مستظلةً ظباءٌ أعارتْها العُيونَ الجآذِرُ

(سيبويه،ج2/ص123، وابن يعيش، د.ت، ج2/ص64)، فقد نَصَبَ " مستظلّة " على الحال بعد أن كانت صفة للظباء مُتَأخِّرة، فلمّا صارت متقدّمة امتنع أن تكون نعتاً، لأنّ النعت لا يتقدّم على منعوته. ومنها كذلك قول الشّاعر:

وبالجِسْمِ مِنّي بَيِّناً لو عَلِمْتِه شُحوبٌ وإن تَسْتَشْهِدي العَيْنَ تَشْهَدِ

(سيبويه، ج2/ص123، والأشموني، د.ت، ج2/ص75، والعيني، د.ت، ج3/ص147). وقد تقدّم "بيّناً" على شحوب ونُصِبَ على الحال بعد أن كان صفةً متأخّرة، أي شحوبٌ بيّنٌ. وكذلك قول كُثيِّر:

لِمَيّةَ موحِشاً طَلَلٌ يلوحُ كأنّه خِلَلُ

(عزّه، 1996م، ص 171، وابن الشّجري،1349هـ، ج1/ص26، وابن جنّي، د.ت، ج2/ص 492، والبغدادي، د.ت، ج1/ص533، والعيني، د.ت، ج3/ص163، والأشموني، د.ت، ج2 /ص174، وسيبويه، ج2/ص123، وقال: وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشّعر وأقلّ ما يكون في الكلام). ولعلنا نلمح في عبارته هذه ما يؤيّد أنّ هذه الأمثلة منحرفةٌ عن الأصل الاستعمالي لها، إلاّ أنّها قُبِلت في الدرس النّحوي لِعلّة الضرورة.

التّمييز:

وهو من المصطلحات التي لم تَحْظَ من حيث التعدد في المصطلحات التي استُعملت للدّلالة عليه، بما حظي به غيره من المصطلحات النّحوية الأخرى عند النّحاة، وهو لُغَةً، يدلّ على العَزْل والفَرْز، قال ابن منظور: "... ومِزْتُ الشَيءَ أَمِيزُهُ مَيْزاً:عَزَلْتُهُ وفَرَزْتُهُ، وكذلك: مَيّزْتُهُ تَمْيِيزاً فَانْمَازَ". (ابن منظور، 1999م، ج13/ص231، مَيَزَ). وقد ذكره ابن هشام، فقال:" التمييز، وهو: اسمٌ، فضلة، نَكرة، جامدٌ، مفسّرٌ لما انبهم من الذّوات". (ابن هشام، 1987م، ص237). وقد رصدت الدراسة بعض الأمثلة التي جاءت في باب التمييز وانحرفت عن الأصل الاستعمالي، ومن ذلك:

تمييز عَقْد المائة:

لا يجيز سيبويه في التّمييز الذي يقع بعد المائة إلاّ الجرّ، إذ قال:

" فإذا بلغت العقد الذي يليه (يعني عقد المائة) تركت التنوين والنّون وأضفت، وجعلت الذي يعمل فيه ويُبيَّنُ به العدد من أيّ صنف هو واحداً، كما فعلت ذلك فيما نوّنت فيه، إلاّ أنّك تُدخل فيه الألف واللام، لأنّ الأوّل يكون به

معـــرفةً ولا يكـــون المنوّنُ به معرفةً. وذلك قولك: مائةُ درهمٍ ومائةُ الدّرهَمِ. وذلـــك إنْ ضاعفته قُلت: مائتا درهمٍ، ومائتَا الدّينارِ. وكذلك العَقْدُ الذي بعدَهُ، واحـــداً كـــان أو مثنّىً، وذلك قولك: ألفُ درهَمٍ وألفا درهَمٍ". (سيبويه، ج 1/ ص 207).

ومع أنّ نصّ سيبويه هذا واضحٌ في تأصيله لمثل هذا الاستعمال، إلاّ أنّه قد ورد في أمثلته ما انحرف عنه، وقَبِلَهُ في الشّعر ضرورةً، إذ قال الرّبيع بن ضَبُعٍ الفَزاريّ:

إذا عاشَ الفتَى مائتَيْنِ عاماً فقد أوْدَى المَسَرّةُ والفَتَاءُ

(سـيبويه، ج1/ص208، والبغدادي، د.ت، ج3/ص306، والسيوطي، 1977م، ج1/ص253، وابن يعيش، د.ت، ج6/ص ص21 ،23، وابن منظور، 1999م ، ج10/ص181، فتا. وقد ذكرَ " اللّذاذة " بدلاً من " المسرّة "). وفي هذا المثال انحرافان، الأوّل: إثبات نون (مائتين)، مـــع أنّها مضافة ويجب أن تُحذف نونها على وفق ما قرره سيبويه، والثّاني: نصب (عامـــاً)، والأصل ينُصُّ على أن تكون مجرورة، وقد قُبلت هذه الانحرافات لاستقامة الوزن العَروضي.

الفصل بين الأعداد وتمييزها:

يـــرى النّحاة أنّه لا يجب أن يُفصل بين العدد ومميّزِه، وقد عدّ سيبويه الفصل بيـــنهما في الكلام قبيحاً، فقال:" ولو قال: أتاك ثلاثون اليومَ درهماً كان قبيحاً في الكلام، لأنّه لا يقـــوى قوّة الفاعل". (سيبويه، ج2/ص158). وأمّا الأمثلة الشعريّة فقد ورد منها أمثلةٌ انحرفـــت فـــي بعض المفردات عن الأصل الاستعمالي الذي حدّده النّحاة، ومن ذلك قول الشّاعر العباس بن مرداس:

على أنّني بَعدَ ما قد مضى ثلاثونَ للهَجْرِ حَوْلاً كَميلا

يُذكّرُنيكِ حَنينُ العَجـــولِ ونَوْحُ الحَمامَةِ تَدْعُو هَديْلا

(سـيبويه، ج2/ص158، والأنـباري، د.ت، ج1/ص308، وابـن يعيش، د.ت، ج4/ص130، والـبغدادي، د.ت، ج1/ص573، والسيوطي، 1977م، ج1/ص354). وقد فصل الشّاعر بين " ثلاثيـــن" و"حـــولاً " بالمجرور ضرورةً. وهذا النّوع من الفصل بين العدد ومميّزِه يجعلـــه النّحاة من ضرورة الشّعر، قال المبرّد:" وأمّا عشرون ونحوها فلا يجوز أن تقول فـيها: عشـــرون لك جارية، ولا خمسةَ عشر لك غُلاماً. إلاّ أن يُضطرَّ شاعرٌ". (المبرّد، 1399 هـــ، ج3/ص 55). علـــى أنّ الكوفيين يأخذون بهذا الرأي. فقد ذكر ثعلب أنّ الفصل

بيـــن المفسّرِ ومفسّرِهِ يجوز في الشّعر لا في الكلام". (ثعلب، د.ت، ج2/ص425). وقد ذكر مثالاً على هذا، وهو قولٌ لسُحَيم عبد بني الحسحاس (الحلواني، 1972م، ص 123) :

وأشهَدُ عند الله أنْ قد رأيتُها وعشرينَ منها إصبعاً من ورائيا

يُـريدُ: وعشـرين إصبعاً منها، فقدّم المجرور وفصل به بين عشرين وتمييزها، وقد ذُكِرَ أنّ الفصل بين هذه الأعداد وتمييزاتها قبيحٌ، لضعف عملها فيها من حيث كانت محمولـةً فـي العمل على الصفة المشبهة. والصفة المشبهة محمولة في عملها على اسـم الفاعل، واسم الفاعل محمولٌ في عمله على الفعل. (انظر المثال في: ابن يعيش، د.ت، ج4/ص130، وابن عصفور،1980م، ص204).

تمييز "كم" الخبريّة:

ذكـر سـيبويه " كـم "، وقـد فصّل القول فيها على أنّها نوعان، الأول: كم الاسـتفهاميّة، والثانية: كم الخبريّة. (انظر، سيبويه، ج2/ ص156). وذكر ابن هشام أنّ " كم " بمعنى كثير، ويستعملها من يريد الافتخار والتّكثير، وتمييزها مخفوض دائماً. وبذا افترقت عن الاستفهامية التي يكون تمييزها منصوباً، مع جواز خفضه إن دخل علـيها حـرف جرٍّ". (انظر، ابن هشام، 1987م، ص240). ولا يجيز سيبويه أن يُفصلَ بيـن كـم الخبريّة وما تُضافُ إليه إلا في الشّعر ضرورةً. وتُحملُ هذه الضرورة- كغيرها- على أنّها شكلٌ من أشكال الانحراف عن الأصل الاستعمالي في الشّائع من استعمال كم الخبريّة، قال سيبويه: " وقد يجوز في الشّعر أن تُجرّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ، (سيبويه، ج2/ص 166)، ومثّل عليها بقول الشّاعر:

كم بجودٍ مُقرِفٍ نال العُلى وكريمٍ بُخلُهُ قد وَضَعَهْ

(سيبويه، ج2/ص ص166، 167، والبغدادي، د.ت، ج3/ص ص119، 120، وابن السّيرافي، 1976م، ج2/ص30، وذكر المحقّق أنّ حالة الجرّ- مع الفصل للضّرورة - تظلّ أجودها للمعنى لمـا فـي ذلـك من الدّلالة على التكثير، وهو مُراد الشّاعر، انظر، حاشية2/ص 30 من الجزء الثّانـي لكـتاب سيبويه)، وقد احتجَّ سيبويه على مَن يَمكن أن يُفسّر إضمار " من " " كم بِجـودٍ من مُقْرِفٍ" بأنّه ليس في كل موضعٍ يُضمرُ الجار". وقد وصف سيبويه هذا الاستعمال بأنّـه جائـزٌ في الشّعر، ولا يُساوي الأوجه الأخرى (الرّفع والنّصب) في الاستعمال، وقد أشار إلى مثل هذا بعض الدّارسين، (انظر، الكناعنة، 2004م، ص140).

الفصل الرّابع

الكسرة ومعنى الإضافة

للعلمـــاء فـــي معنى الإضافة في اللغة والاصطلاح أحاديثُ تتصل بما تؤدّيه تركيبياً ودلالياً، فقد قال عنها ابن منظور:

" وإضـــافة الاســـم إلى الاسم كقولك غلامُ زيدٍ، فالغلام مضاف وزيدٍ مضـــاف إلـــيه، والغرض بالإضافة التّخصيص والتعريف، ولهذا لا يجوز أن يُضـــاف الشّـــيء إلى نفسه؛ لأنّه لا يُعرِّف نفسهُ،..، والنّحويون يسمّون الباء حـــرف إضـــافة وذلك أنّك إذا قلت: مررت بزيدٍ فقد أضفت مرورك إلى زيدٍ بالباء".(ابن منظور،1999م، ج8/ص109، ضَيَف).

وقد حدّها الكفوي بأنها:" إسنادُ اسمٍ إلى غيره بتنزيله من الأوّل مَنزلة التنوين أو مـــا يقوم مقامه، وذكر أنّ من فوائدها: التعريف، أو التخصيص، أو التخفيف، أو رفع القُبح". (الكفوي، 1992م، ص ص197، 198).

إضافة الأسماء إلى الأفعال:

مـــن المعروف في الدرس النحوي أنّ الإضافة تقع بين نكرةٍ ونكرة، أو نكرةٍ ومعـــرفة، علـــى أنّ إضـــافة النّكرة إلى النّكرة تُفيد التّخصيص، وإضافة النّكرة إلى المعـــرفة تُفيد التعريف. وظاهرة التعريف والتنكير خاصّةٌ بالأسماء وحدها. وقد وقع فـــي أمثلة سيبويه بعض الاستعمالات التي انحرفت عن هذا الأصل، إذ أُضيف اسمٌ نكـــرة إلـــى فعـــل، وقد سمّاه سيبويه فقال:" هذا باب ما يُضاف إلى الأفعال من الأسماء". (سيبويه، ج3/ص117). ومنها قول الشّاعر، وهو يزيد بن عمرو بن الصّعِق :

ألا مَنْ مُبْلِغٌ عنّي تميماً بآيةِ ما تُحبُّون الطّعامَا

(سيبويه، ج3/ص118، وقال: فما لغوٌ). ويُلحظ أن " ما " فصلت بين الاسم" آية " والفعل" تحـــبّون "، وقـــد نُعـــت ذلـــك بأنّه لغوٌ على أنّه ذكر مِثالاً آخر للأعشى وقد وردت الإضافة فيه دون فصلٍ بين الاسم والفعل، وهو:

بآيةِ تُقْدِمونَ الخَيلَ شُعْثاً كأنّ على سَنَابِكِها مُدامَا

(سيبويه، ج3/ص118). وقد قبلَ هذه المُخالفة، بقوله: " ولا يُضاف إلى الفعل غير هذا كما أنّ" لَـــدُن لا تَنْصِبُ إلاّ في "غُدْوَة ". واطّردت الأفعال في آية اطراد الأسماء في أنقولُ، إذا قلت:

أتقول زيداً منطلقاً، شُبّهت بِتَظْنُّ ". (سيبويه، ج3 /ص119). وهو بذا يقيسها على لدن التي اختصّت إضافتها بغدوة.

الفصل بين المُضاف والمُضاف إلية:

لا يُجيز سيبويه الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف إذا لم يكن المضاف اسم فاعلٍ؛ لإنّ اسم الفاعل يجري مجرى الفعل، إذ قال:" ولا يجوز: يا سارقَ الليلةَ أهلِ الدّار إلاّ في شعر، كراهية أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور". (سيبويه، ج1/ص ص، 176، 177). وقد أورد أمثلةً انحرفت عن هذا الأصل، منها قول عمرو بن قميئة (1965م، ص 182):

لمّا رأتْ سَاتِيدَمَا استَعْبَرَتْ لله درُّ _ اليومَ _ مَنْ لامَهَا

(سيبويه، ج1/ص178، والبغدادي، د.ت، ج2/ص247، والحموي، د.ت، " ساتيدما " ج2/ص ص441، 448، ج3/ ص ص168، 169، ج4/ ص ص 94، 491، والأنباري، د.ت، ج2/ص 432). ومنه كذلك قول أبي حيّةَ النُّميريّ:

كما خُطَّ الكِتابُ بِكفٍّ يوماً يهوديٌّ يُقارِبُ أو يُزيلُ

(سيبويه، ج1/ص179، وابن الشّجري، 1349هـ، ج2/ص250، والعيني، د.ت، ج3/ص470، والأنباري، د.ت، ج2/ص432). ففصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّ تقديره: بكفٍّ يهوديٍّ يوماً. (للزّيادة، انظر، الأمثلة الاستعمالية في كتاب سيبويه، ج1/ص ص،179، 180). وقد نَعَتَ سيبويه هذه الاستعمالات بقوله:" فهذا قبيح ". (السّابق، ج1/ص180). ثمّ إنّه – وعلى غير عادته في التّمثيل – قد أورد أمثلةً منحرفةً لبعض شواعر العرب، وذكر قول دُرْنَا بنت عَبْعَبَة، من بني قيس بن ثعلبة، وهي أوّلُ شاعرةٍ فيما يتّصل بالترتيب، ترد في كتاب سيبويه، إذ استشهد بشعر عشرٍ من الشّواعر زيادةً عليها، (انظر، الجبوري، 1990م). إذ قالت:

هُما أَخَوَا في الحَربِ مَنْ لا أخَا له إذا خافَ يوماً نَبْوةً فدعاهُما

(سيبويه، ج1/ص180، والعيني، د.ت، ج3/ص472، وابن يعيش، د.ت، ج3/ص21، والأنباري، د.ت، ج2/ص434، وابن جنّي، د.ت، ج2/ص405). وقد عزّز سيبويه هذا الاستعمال–مع أنّه مخالفٌ– بقوله تعالى:" فبما نقضهم ميثاقهم". سورة النّساء، 155، وسورة المائدة، 13. وقال:" فإنّما جاء لأنّه ليس لـ " ما " معنى سوى ما كان قبل أنْ تجيء إلاّ التوكيد، فمن ثَمّ جاز ذلك إذ لم تُرِدْ به أكثر من هذا، وكانا حرفين أحدهما في الآخر عاملٌ، ولو

كـــان اســـماً أو ظرفاً أو فعلاً لم يجز". (سيبويه، ج1/ص ص،180، 181). وعلى هذا قوله تعـــالى:" وكذلـــك زيّنَ لكثيرٍ من المشركين قتلُ أولادَهم شُركائهم". في قوله تعالى:"شُركاؤهم". سورة الأنعام ،137.

إضافة الكاف إلى النّفس:

قـــال ســـيبويه:" ولـــو اضطُرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه، قال: ما أنتِ كِي، وكَيْ خطـــأ؛ مـــن قـــبلِ أنّه ليس في العربيّة حرفٌ يُفتَحُ قبل ياء الإضافة". (سيبويه، ج2/ص385). وهـــذا مـــثالٌ يُعـــزِّز القولَ بأنّ سيبويه يقبلُ بعض الانحرافات، ويُخرّجها على أنّها ضـــرورة كما حدث عنده في كثيرٍ من الأمثلة الشّعريّة، ثمّ إنّه يمكن القول: إنّه مثالٌ على أنّ سيبويه لا يقبل بعض الانحرافات حتى في الشّعر، وبذا يبدو أنّ قضيّة الكيل بمكياليـــن واردةٌ عندهُ، وإذا الْتَمَسْنا له عذراً فيما ذهب إليه، قلنا: إنّ ذلك خاضعٌ لما تقتضيه مصلحة اللغة التي تُعدُّ البراجماتيّة مظهراً من مظاهر سير استعمالاتها، على أنّ الـــدّرس اللغـــوي قد احتوى كثيراً من الاستعمالات التي فُسِّرت على أنّها حدثت بســـبب مصـــلحةٍ اقتضت اللغة أن تُستعمل من أجلها، أي بفعل تدخّل قانون ما من قوانينها.

الممنوع من الصّرف:

وهـــو بـــابٌ شـــائعٌ فـــي الدرس النّحوي ويمكن القول: إنّ الشّعرَ قد حظي بمفـــرداته أكثر من غيره من الكلام العربي. إذ صُرف كثيرٌ ممّا الأصلُ فيه أن يُمنع مـــن الصّـــرف لعلّـــة الضرورة. وقد استعمل سيبويه عدداً من المصطلحات للدلالة عليه، منها:" المـــتروك صرفه". (سيبويه، ج3/ص196)، "وما لا ينصرف". (انظر، سيبويه، ج 3/ص ص196، 197، 198 ،215، 227)،" والممنوع من الانصراف" (السّابق، ج3/ص ص 210، 213). والممـــنوع من الصّرف مخالفٌ للأصل؛ لأنّه يُجر وتكون الفتحة علامة لجـــرّه عوضاً عن الكسرة، وقد أجاز النّحاةُ صرف الأسماء التي تتحقق فيها شروط المـــنع من الصّرف إذا وقعت في الشّعر. ويسمى الممنوع من الصّرف بـــ" الممـــنوع تنويـــنه"، ويسمى متمكناً غير أمكن لعدم تمكّنه في الاسميّة بسبب مشابهته الفعل في أنّ كليهما لا يجـــوز تنويـــنه". (وهـــبة وزمـــيله، 1984م، ص389). والملاحظ على كثيرٍ من الأمثلة الاســـتعمالية التي تناولتها الدراسة أنّ الانحرافات عن الأصول الاستعمالية قد وقعت

فـــي الشّـــعر أكـــثر من غيره من الأمثلة الاستعمالية الأخرى، وذلك بكثرتها إذا ما قورنـــت بغـــيرها مـــن الأمـــثلة، ثمّ إنّ هذه الأمثلة الشّعريّة تُعدُّ انحرافاتها في باب الممنوع من الصّرف أكثر الانحرافات عدداً، وقد كان النّحاة يُجيزون صرف ما حقّهُ أن يُمـــنع مـــن الصّرف خوفاً على النّاحية الجمالية في الجِرْس الموسيقي المتعارف علـــيه فـــي علم العروض، ومِنْ ثَمَّ فكلّ مثالٍ صُرفت فيه مفردة وكان الواجب أن لا تُصـــرف هـــي مـــن باب المُخالفة والانحراف عن الأصل الاستعمالي، وقد وقعت الضرورة أكثر ما وقعت في الممنوع من الصّرف.

الإضافة وحروف الجرّ:

الجـــــرّ:

وهو من الحالات الإعرابيّة الخاصّة بالأسماء، قال ابن عقيل، وهو يهدف إلى ذكر علامات الأسماء:

بالجرّ والتّنوين والنِّدا، وألْ ومُسْنَدٍ- للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

(ابـــن عقيل، 1964م، ج2/ص16). وقد عبّر عنه الكوفيّون بـــ" الخفض ". (الفرّاء، 1980 م، ج1/ص3). وذُكِـــرَ أنّه: " الكسرة التي يُحدثها العامل في آخر الاسم، سواءً كان ذلك العامل حرفاً أو مضافاً".(انظر، ابن هشام،1980م، ج1/ص ص 12، 13، والفاكهي،1996م، ص196). والجـــر فـــي الاصطلاح، الإضافة؛ لأنّ حرف الجر يُضيف ما بعدَه إلى ما قبلَهُ، وقـــال الزّجّاجي: " الحروف الجارّة تجرُّ ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها،..، وكذلك في تركيب الإضافة". (الزّجّاجي، 1973م، ص93).

الفصل بين الجار والمجرور:

لا يُجـــيزُ سيبويه الفصلَ بين الجار والمجرور، إذ قال: " لا يجوز لك أن تفصل بيـــن الجار والمجرور بحشوٍ إلاّ في شعر". (سيبويه، ج3/ ص111). وعلّل ذلك بقوله: " لأنّه قبيحٌ أن تفصل بين الجار والمجرور؛ لأنّ المجرور داخلٌ في الجار فصارا كأنّهما كلمة واحدة ". (سيبويه، ج2/ ص164).

كـــم:

يعدّها سيبويه مثل " رُبَّ "، إذ قال: " واعلم أنّ كم في الخبر لا تعمل إلاّ فيما تعمل فـــيه رُبَّ؛ لأنّ المعنى واحد، إلاّ أنّ كم اسمٌ ورُبَّ غير اسمٍ، بمنزلة مِنْ. والدليل عليه أنّ العرب

تقــول: كم رجلٍ أفضلُ منكَ، تجعله خبر كم. أخْبَرَنَاهُ يونس عن أبي عمرو". (سيبويه، ج2/ص 161). وذكــر أنّ كــم تعمل في كل تركيبٍ عمل رُبَّ، إلاّ أنّها تنصبُ؛ لأنّها منونة، ومعناها منونة وغير منونة سواء". (السّابق، ج2/ص161). ومع كُلِّ هذا التأصيل لعمل "كــم" إلاّ أنّ ســيبويه قد أورد مثالاً وقع فيه الاسم بعد كم منصوباً، وذلك في إحدى روايــات قــولٍ للفرزدق (1987م، ص 312، وقد ورد " كم خالةٍ يا جريرُ وعمّةٍ ". انظر، ص65، 74 من هذه الدراسة) وهو:

كم عمّةً لَكَ يا جَرِيرُ، وَخَالَةً فَدْعَاءَ قد حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

وقــد أشار إلى أنّ هذا إنْشاد بعض العرب، (سيبويه، ج1/ص162، وقد ورد في، ج2/ص 72 بجــرّ عمة، والبغدادي، د.ت، ج3/ص126، والعيني، د.ت، ج1/ص550، وج4/ص489، وابن يعيش، د.ت، ج4/ص133، والسّيوطي، 1977م، ج1/ص254، ص451). وعلى رواية النّصــب في "عمّة " يكون المثال شاهداً على الانحراف في عمل كم، إذ جاء التمييز منصــوباً مع أنّه وقع بعد كم الخبريّة التي تقرر في الدرس النّحوي أنّ ما يقع بعدها يكون مجروراً.

مِن:

إنّ الشّائع في استعمالها اللغوي أنّها تعمل الجر في الأسماء، إلاّ أنّ سيبويه قد ذكــر أنّ" مُــنْ" بضم الميم قد استعملت للقسم، وهذا انحرافٌ عن الأصل الاستعمالي لهــا، إذ قــال: " واعلــم أنّ من العرب من يقول: مِنْ رَبّي لأفعَلَنَّ ذلك ومُنْ ربّي إنّك لأشرّ، يجعلهــا في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: " والله لأفعلنَّ ". (سيبويه، ج3/ص499). ولعــلّ مــا دفــعَ ســيبويه إلــى قــبولها عاملةً عمل حروف القسم في هذه الأمثلة الاســتعمالية، مــا حدث لأصواتها من تغيير في حركاتها، إذ المألوف في ميمها أنّها مكسورة، ونونها ساكنة.

لولا:

وقــد عدّهــا سيبويه في أحد استعمالاتها حرف جر، وبذا فإن هذا الاستعمال مخالفٌ للمألوف عنها، إذ قال:

> " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحوّلاً عن حاله إذا أُظهِر بعده الاســم، وذلك لَوْلاكَ ولَوْلايَ، إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفِع. ولــو جــاءت علامة الإضمار على القياس لقلتَ لولا أنتَ، كما قال سبحانه:

" لــولا أنــتم لكنّا مؤمنين". سورة سبأ، 31، ولكنّهم جعلوه مضمراً مجروراً.

والدلــيل علــى ذلك أنّ الياء والكاف لا تكونانِ علامةَ مضمَرٍ مرفوع، وقال:

هذا قول الخليل رحمه الله ويونس، ومثاله من الشّعر، قول يزيد بن الحكم:

وكَمْ مَوْطِنٍ لَولايَ طِحْتَ بهِ كما هَوَى بأجْرامِه من قُلَّةِ النّيِّقِ مُنْهَوِي

(ســيبويه، ج2/ص ص373، 374، والــبغدادي، د.ت، ج1/ص54، وج2/ص430، وابــن الشّجري، 1349هـ، ج2/ص212، وابن جنّي، د.ت، ج2/ص259، والأنباري، د.ت، ج2/ص 691، وقــد أورد " وأنــت امــرؤٌ " بدلاً من " وكم موطنٍ ")، إذ وقع الضمير المتصل في لــولاي الــذي أصله أن يكون في محل جر أو محل نصب بعد لولا، التي هي عند جمهــرة الــنّحاة حرفٌ من حروف الابتداء تتطلب اسماً ظاهراً مرفوعاً أو ضميراً منفصــلاً مرفوعاً، وعلى خلاف النّحاة فيها بين الجواز والمنع، فقد قال المبرد:" هو تعبــيرٌ غــير جائزٍ عربيةً، فإن وقع في كلامٍ فهو خطأ "، وقال غيره من العلماء: هو جائز لوروده في كلام العرب المحتجِّ بكلامهم، غير أنّه ليس من منهج المطرد ولا المَهيْع المســتمر، قال أبو سعيد السيرافي: " ما كان لأبي العباس المبرد أن يُسقط الاستشهاد بشــعر رجلٍ من العرب قد روى قصيدته النّحويون وغيرهم، ولا أن يُنكر ما أجمع الجماعةُ على روايته عن العرب، ثم إنّ أبي رجاء قال: وما كان لأبي العبّاس المبرد أن يُنكر ورود مثل هذا التعبير عن العرب. (للزيادة، انظر، الأنباري، د.ت، ج2، حاشية صفحة،691، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص ص7، 8، وابن يعيش، د.ت، ج3/ص118، وج9/ ص23، والسيوطي، 1977م، ج2/ ص33).

لَعَلَّ:

إن المقــرر في الدرس النّحوي أنّها من أخوات إنَّ، ولكنها انحرفت عن هذا الأصــل الاستعمالي، إذ عُدّت حرف جر، في لغة عُقَيْل، ومثالها الذي ذكره النّحاة، هو:

لَعَلَّ اللهِ فَضّلَكُم علينا بشيءٍ أنّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

ومن الأمثلة الاستعمالية التي يذكرها النّحاة تعزيزاً لاستعمالها جارّةً قول الشّاعر كعب بن سعد الغنوي:

فقلتُ ادْعُ أُخْرَى وارفَعِ الصّوتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أبي المِغْوارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(ابــن هشام،1980م، ج2/ص ص118، 119، وقال:" ولهم في لامها الأولى الإثبات والحذف، وفــي الثّانــية الفتح والكسر"، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص5، وقد ذكر أنّ لعلّ حرف جرٍ زائد دخل على المبتدأ؛ فهو كالباء في"بحسبك درهمٌ "، وانظر، الغلاييني، 1986م، ج3/ص190).

الإضمار في حروف الجر:

قــال سيبويه: " ولا يجوز أن يُضمر الجار". (سيبويه، ج1/ص263، وانظر، ج2/ص ص283، 284). وهــذا أصلٌ استعماليٌّ يُفهم منه عدم جواز إضمار حروف الجر، إلاّ أنّ العرب قد استعملت " رُبَّ " استعمالاً انحرف عن هذا الأصل، وقد مُثِّلَ على هذا بقول الشّاعر:

وبَلْدَةٍ ليسَ بها أنيْسُ
إلاّ اليَعَافيرُ وإلاّ العِيْسُ

إذ أُضــمر فــي هذا المثال" رُبَّ" بعد الواو. وجعله سيبويه تقوية لإضمار الفعل مع قوّته، إذ جاز إضمار حرف الجر مع ضعفه. (سيبويه، ج1/ص263، ومن ثمّ قال يونس: أُمرر على أيُّهم أفضل إنْ زيدٍ وإنْ عمروٍ. يعني: إنْ مررتَ بزيدٍ أو مررتَ بعمروٍ).

حروف القسم:

التّــاء:

ومن استعمالاته المألوفة في كلام العرب، أنّه يباشر الاسم المقسم به وبخاصّةٍ لفــظ الجلالة"الله"، قال سيبويه:" لا يدخلون التاء في غير الله". (سيبويه، ج3/ص499). وقد ذكــر ابــن هشام أمثلةً نثريّة انحرفت فيها التاء عن الأصل الاستعمالي الذي قال به ســيبويه، إذ باشــرت الــتاء كلمة " رَبَّ " في قول العرب: " تَرَبّ الكعبةِ" و"تَرَبّي لأفعلــنَّ" وندر" تالرّحمنِ" و "تحياتِكَ". (ابن هشام،1980م، ج2/ص127). ويمكن القول: إنّ ممــا يؤيّــد القول: إنّ هذه الاستعمالات منحرفة، قول ابن هشام في الأمثلة التي ســاقها، وقــد باشرتها التاء مع أنّ فيها مخالفة لما أورده سيبويه،" وندر" تالرّحمن"، وكأنّــه يُقــرُّ: "تــرَبّ الكعــبة" و" تربّي"، ولا يُقرُّ" تالرّحمن" إذ حكمَ عليه بالندرة، والمعروف أنّ النّادر أقلُ وجوداً من القليل.

الفصل الخامس

الإعراب بالتّبعيّة

قـــال الفاكهي: " وهو خمسةُ أقسامٍ بالاستقراء: نعت وعطف بيانٍ وتوكيدٍ وبدل وعطف نسقٍ". (الفاكهي،1996م، ص177). لم يكن تناول سيبويه للتّوابع منتظماً فقد كان متفرقاً، ثـــمّ إنّـــه لم يضع أحكاماً خاصّة بها ". (ســـلمان، 1965م، ص 6). وقد سُميت بذلك؛ لأنّهـــا تتـــبع مـــا قبلها في الإعراب،" وإنّما سمّاها النّحويون كذلك؛ لأنّها تابعةٌ لغيرها في إعرابها. (رفعاً ونصباً وجراً في الأسماء، ورفعاً ونصباً وجزماً في الأفعال، وليس أصليةً فيه". (وهبة وزميله، 1984م، ص125).

يـــتّفق التعريف الاصطلاحي مع المعنى اللغوي للتّوابع، في اللغة: التّابع من الأصـــل تَـــبِعَ: " وتَبِعَ الشيءَ تَبَعاً وتِبَاعاً في الأفعال وتَبِعْتُ الشّيءَ تُبوعاً: سرتُ في إثْرِه،... وقـــال الأزهري: التّبَعُ ما تبِعَ أثَرَ شيءٍ فهو تَبَعَةٌ، وتابَعَ بين الأُمورِ مُتابَعَةً وتِباعاً: واتَرَ ووَالَى". (ابن منظور،1999م، ج2/ص ص13، 14، تَبِعَ).

وأمّا في التعريف الاصطلاحي:

> " فالـــتّوابع، هي: الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التّبَعِ لغيرها، وهـــي خمسةُ أضرب: تأكيدٌ، وصفةٌ، وبدلٌ، وعطف بيانٍ، وعطف بالحروف، وكـــلُّ ثانٍ بإعراب سابقِهِ من جهةٍ واحدة، وخرج بهذا القيد المبتدأ، والمفعول الثانـــي والمفعول الثالث من باب علمتُ وأعلمتُ، فإنّ العامل في هذه الأشياء لا يعمل من جهة". (الجرجاني، 1986م، ص51).

والمصـــطلحات الدّالةُ على التّوابع بأنواعها تُعدُّ من المصطلحات النّاضجة في الكتاب لسيبويه. (انظـــر، سيبويه، ج2/ص ص26، 189، 386). على أنّها لم تكن كذلك عـــند من جاء بعده من النّحاة. (ابـــن السرّاج، 1987م، ج1/ص174، والزمخشري، د.ت، ص110، وقد قال عنها: هي الأسماء التي لا يمسّها الإعراب إلاّ على سبيل التّبع لغيرها). وقد قـــال عـــنها إبراهـــيم مصـــطفى: " المماثلة في الإعراب، وهو الذي يسميه النّحاة اتباعاً". (مصـــطفى، 1959م، ص114). ولقـــد رصـــدت الدراســـة أمثلةً انحرفت عن الأصل الاستعمالي الذي قرره النّحاة القدماء، وسنقف عند كُلٍّ منها.

أولاً: العطف:

وهو في اصطلاح النّحاة من العرب، نوعان: عطف البيان، وعطف النّسق.

1. عطف البيان:

هو التّابع الجامد المُشبهُ للصّفة في توضيح متبوعهِ إن كان معرفةً وتخصيصه إن كان نكرة، فالتوضيح مثل قول الشّاعر: " أقسم بالله أبو حفصٍ عمر" فعمر عطف بيان وضّح من هو أبو حفص. ويجوز أن يُعربَ بدلاً، وتخصيص النّكرة، مثل قوله تعالى: " ويُسقى من ماءٍ صديدٍ". سورة إبراهيم، 16، فصديد عطف بيانٍ لماء.

2. وأمّا عطف النّسق:

فهو التّابع الذي يتوسّط بينه وبين متبوعهِ أحدُ أحرف العطف التّسعة". (وهبة وزميله،1984م، ص250). والعطف عند الجرجاني:" هو تابعٌ يتوسّط بينه وبين متبوعه حرفٌ من حروف العطف". (الجرجاني، 1986م، ص156). لقد استعمل النّحاة عدداً من المصطلحات للدلالة على العطف، منها: الإشراك، (سيبويه، ج1/ ص277، ج2/ ص ص182، 190). والنّسق، ويُنسب إلى الكوفيين. وقد رأى إبراهيم مصطفى أنّ العطف ليس له إعراب خاص، وليس جديراً أن يُعدّ من باب التّوابع، ولا أنْ يُفردَ ببابٍ لدرسهِ". (مصطفى، 1959م، ص116).

العطف على الضّمير المجرور:

لا يُجيز سيبويه العطف الظاهر على المضمر المجرور، مثل: " مررت بكَ وزيدٍ" ولا يجوز عنده هذا العطف ولو أكّدت الضمير المجرور بضميرٍ منفصل، فلا يحسن لك أن تقول: " مررت بكَ أنت وزيدٍ". (سيبويه، ج1/ص291). وقد وافقه في هذه المسألة جمهور البصريين، واشترطوا لهذا العطف إعادة الجار، مثل: مررت بك وبزيد".(ابن يعيش، د.ت، ج3/ص77). أمّا الكوفيون فقد خالفوا سيبويه والبصريين في هذه المسألة إذ أجازوا العطف على الضمير المخفوض بلا إعادة الخافض، مثل: مررت بك وزيدٍ". (الأنباري، د.ت،ج2/ص246). ومع أنّ سيبويه لم يُجز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور، إلاّ أنّه أورد مثالاً جاء فيه الاسم الظاهر معطوفاً على الضمير، وذلك في قول الشّاعر(قائله مجهول مع كثرة

الاستدلال به، انظر، السيوطي، 1977م، ج2/ ص 101 ، ابن يعيش، د.ت، ج3/ص78، والبغدادي، د.ت، ج2/ ص338):

فاليومَ قرّبتَ تَهجُونا وتَشْتِمُنا فاذهَبْ فَما بِكَ والأيّامِ مِنْ عَجَبِ

(سيبويه، ج2/ص383). وقد استدلّ سيبويه على هذا الأمر بأنّ الضمير المتّصل لا يتكلّم به إلاّ معتمداً على ما قبله، فهو كالتّنوين في الاسم، فلما ضَعُف عندهم كرهوا أن يعطفوا اسماً يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه.

عطف والأرحام:

وذلك في قوله تعالى: " واتّقوا الله الّذي تساءلون به والأرحام". سورة النّساء، 1.

لا يُذكرُ هذا النّوع من العطف إلاّ وتذكر معه قراءة هذه الآية بجر" والأرحامِ" ويرى الأنباري أن هذا المثال من القرآن الكريم ليس من باب العطف على الضمير المجرور، وإنّما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم، قوله تعالى: " إنّ الله كان عليكم رقيباً" سور النّساء، 1. (الأنباري، د.ت، ج2/ص ص248-252). ثم إن ابن جني يرى: " أنّ قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدّرة غير الملفوظ بها وتقديره وبالأرحام، وحُذفت بدلالة الأولى عليها".(ابن جني، د.ت، ج1/ص285). وقد رمى الفرّاء قراءة حمزة:" والأرحامِ" بالجر بالقبح".(الفراء، 1980م، ج2/ص252، وانظر، " أبو حيّان الأندلسي"،2001م، ج3/ص ص165-167، وقد فصّل القول في القراءات التي جاءت في " والأرحام " رفعاً ونصباً وجراً). وحجّته أنّ العرب لا تَرُدُّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُنِّيَ عنه".(الفرّاء، 1980م، ج1 /ص252). أما المبرّد فقد انفرد برأيٍ خاصٍّ به وهو عدم تجويزه لقراءة الجر في الآية، ولم يُوافقه على ذلك أكثر النّحاة، وقد ردَّ على ابن يعيش، فقال:

> " وقد ردّ أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد هذه القراءة، وقال: لا تحلّ القراءة بها، وهذا قولٌ غيرُ مَرضيٍّ من أبي العبّاس؛ لأنّه قد رواها إمامٌ ثِقة ولا سبيل إلى ردّ الثّقةِ، مع أنّه قد قرأتها جماعةٌ من غير السّبعة كابن مسعود وابن عبّاس والقاسم وإبراهيم النّخعي والأعمش والحسن البصري وقَتادة ومُجاهد، وإذا صحّت الرواية لم يكن إلى ردّها سبيل". (ابن يعيش، د.ت، ج2/ص71).

على أنّ من المحدثين مَنْ أيّد سيبويه فيما ذهب إليه، فقال: " إنّ رأيه هو الصحيح فلا يجوز العطف على الضمير المجرور". (سلمان، 1965م، ص253). ولست

أدري كيف فاته تجويز سيبويه لهذا الاستعمال من العطف في الضرورة، فسيبويه لا يمـــنعه ولكنه يجيزه بقيد، وسلمان يذكر أن سيبويه لا يُجيزه، وفي هذا من البُعد عن الدّقّة في الأخذ برأيٍ وتأييده ما لا يَخفى على أحدٍ.

العطف على ضمير الرّفع المتّصل:

قـــال ســـيبويه: " واعلم أنّه قبيحٌ أن تقول: ذهبتَ وعبدُ الله، وذهبتُ وعبدُ الله، وذهبتَ وأنـــا؛ لأنّ أنا بمنزلة المُظهر، ألا ترى أنّ المُظهر لا يُشركهُ إلاّ أن يجيء في شعر". (سيبويه، ج2/ص380). إلاّ أنّـــه أورد أمثلةً منحرفةً عن هذا الأصل الاستعمالي الذي يُفهم من كلام سيبويه أنّه لا يُجيز عطف المُظهر على المُضمر، ومنها قول الرّاعي:

فلمّا لَحِقْنا والجِيادُ عَشِيَّةً دَعَوْا يا لَكَلبٍ واعتَزَيْنا لِعَامرِ

(السّـــابق، ج2/ص380، والنمـــيري، 1980م، وقـــد ورد الشـــطر الأول: فلمّا التقت فرساننا ورجالهم). إذ عطف" الجياد" على الضمير" نا " في لحقنا، ومنها كذلك:

آبِكَ، أيّهْ بِيَ، أو مُصَدَّرِ مِنْ حُمُرِ الجِلَّةِ، جَأبٍ حَشْوَرِ

(ســـيبويه، ج2/ص382، وابـــن منظور، 1999م، ج1/ص259، أوَبَ، وقد ذكر: أنّه يُقال لمن تنصـــحه، ولا يقـــبل، ثـــم يقع فيما حذّرته منه: آبَكَ، مثل ويلَكَ). وقد عَطَف الشّاعر الاسم الظاهر" مُصَدّر" على الضمير" الياء" في" بي" دون إعادة الجار.

العطف على التّوهّم:

يُعدُّ هذا النّوع من العطف ظاهرةً في الدرس النحوي، وقد قال عنه البغدادي: " ويُسمّى في الكلام بالعطف على التّوهّم وفي القرآن العطف على المعنى". (البغدادي، د.ت، ج 4/ص159). والملاحـــظ أنّ عطف التّوهّم أكثر ما يقع في باب " ليس "، لا سيّما أنّه يكـــثر دخولهـــا على المُسند في الجملة المنفيّة، ولعل المثال الاستعمالي الحي الأكثر وروداً واستعمالاً على ألسنة النّاس، هو قول الشّاعر:

بَدَا لِيَ أنّي لَسْتُ مُدرِكَ مَا مَضَى ولا سَابِقٍ شَيْئَاً إذا كَانَ جَائِيَا

فقـــد عطـــف "سابق" مجروراً على" مُدرك " منصوباً، توهّماً أن المعطوف عليه قد اتّصـــل بالباء؛ لأن اتصال الباء بالمسند هنا كثير وشائع". (سيبويه، ج1/ص165،وج3 /ص29، والـــبغدادي، د.ت، ج3/ص665، والسيوطي، 1977م، ج5/ ص 278، والمخزومي، 1986م، " ب "، ص241). والـــتّوهّم: ضـــربٌ مـــن التّخـــيّل أو الظن، وهو أن يتمثّل الإنســـانُ الشـــيء موجـــوداً، وهو لا أصل له- أي لا وجود له – وقد يكون التوهّم

عكس ذلك، بمعنى أن يتمثل الإنسان الشيء الموجود معدوماً، وهو عند النّحاة على نوعين، أحدهما: توهّم العامل المعدوم موجوداً، مثل: ليس زيدٌ قائماً ولا قاعدٌ، بخفض" قاعد " على توهّم دخول الباء في الخبر، والآخر: توهّم العامل الموجود معدوماً، مثل: إنّهم أجمعون ذاهبون، وإنّك وزيدٍ ذاهبان برفع " أجمعون " تبعاً لرفع " هُم " على الابتداء، وتوهّم عدم وجود إنّ. والأصل: إنّهم أجمعين ذاهبون، إنّك وزيداً ذاهبان. وقد علّق سيبويه على قول الشّاعر:

بدا لِيَ أنّي لستُ مُدركَ ما مضى،...، فقال: " لمّا كان الأوّل تستعمل فيه الباء ولا تُغيّر المعنى، وكانت مما يلزم الأوّل نووها في الحرف الآخر، حتى كأنهم قد تكلّموا بها في الأوّل". (سيبويه، ج3/ص29). ويبدو أنّ هذا التعليق هو الذي دفع النّحاة إلى القول بالتوهّم ظنّاً منهم أنّ سيبويه يقصده ولعلّه يقصد أنّ الشّاعر خفضَ " سابق " بباءٍ غير موجودة لكنها لمّا كانت كثيرة في المعطوف عليه " الأول " كانت بمثابة الغائب الحاضر. فهو لم يقل بالتوهّم؛ لأنّ الباء عنده منويّة في الثّاني"سابق"، والنيّة قصد، والتوهّم تخيّل أو ظن، وإذا كان النّحاة قد فهموا أنّ سيبويه قد قال بالتوهّم، من قوله:"...، والإشراك على هذا التوهّم بعيد كبعد"ولا سابقٍ شيءٍ،..". (سيبويه، ج3/ص51). فقد جانبهم الصّواب؛ لأن سيبويه قال هذا معلّقاً على تقدير الخليل، في قول الأعشى (د.ت، ص 149، وقد وردت " قالوا الركوبُ! فقلنا تلك عادتنا " بدلاً من " إن تركبوا فركوب الخيل عادتنا "):

إنْ تَركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا أو تَنْزِلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

(سيبويه، ج3/ص51). وهو قوله: أتركبون فتلك عادتنا، أو تنزلون فنحن معروفون بذلك، وربّما أراد سيبويه أن يقول: إن توهّم الخليل لهذا التقدير في قول الأعشى بعيدٌ في الوصول إلى مراد الأعشى كبعد تقديره في قول زهير: "ولا سابق" فسيبويه يقصد توهّم الخليل في تقديره للمثال فأطلق التوهّم وأراد به التقدير عند النّحوي لا عند المتكلم، ثم إنّ سيبويه قال: " واعلم أن ناساً من العرب يغلطون، فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون وإنّك وزيدٌ ذاهبان، وذاك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنّه قال: هُم، كما قال" ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا ". (سيبويه، ج2/ص155). فسيبويه غلّط هؤلاء النّاس؛ لأنّهم نطقوا بإن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم، ثم رأوا أنّهم

صـــنعوا مثل ما صنع زهير فغلطوا؛ لأنّهم أنكروا عملاً موجوداً. أمّا زهير فقد عمد إلـــى عـــاملٍ لازمٍ للأوّل غير مغيّر للمعنى، غير موجودٍ فيه، فنواه عملاً في الثاني، وبـــذا فقـــد خَلُـــصَ رشوان، إلى أنّ التوهّم لم يقع في كلام الفُصحاء، ولا كلام الله". (انظر، رشوان، 1995م، ص ص257، 259).

الانحراف في الرّتبة:

الأصـــل الاستعمالي للعطف فيما يتّصل بالرتبة أن يقع الاسم المعطوف عليه أوّلاً ثـــمّ حرف العطف ثمّ المعطوف، وهذا الأصل هو الشّائع في الاستعمال اللغوي، وقـــد انحرفـــت عـــنه بعض الأمثلة الاستعمالية، مع أنّ البصريين لم يجيزوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلاّ في حال النّصب، كما في قول الشّاعر:

جَمَعْتَ وفُحْشاً غِيْبَةً ونَميمَةً خِصالاً ثلاثاً لَستَ عنها بِمُرعَوي

(القـــزّاز القيرواني، 1973م، ص217، وابن جني، د.ت، ج2/ص383، والبغدادي، د.ت، ج1 /ص495). وأمّـــا فـــي حالتي الرفع والجر فلا يجوز أن تقول: مررت وعمروٍ بزيدٍ، وذاك؛ لأنّ الفعـــل لا يـــدلُّ عليه، وفي المرفوع يقبح إذا قلت: قام وزيدٌ عمروٌ، فإذا قـــالوا: فيكَ وعَيْبٌ شرٌّ، وعليك ورحمةُ اللهِ السّلام، يريدون: فيك شرٌّ وعَيْبٌ وعليك السّـــلام ورحمـــة الله، لم يُجزه البصريون في شعرٍ ولا غيره، وأجازه الكوفيون في الشّـــعر، وعلّـــة المنع عند البصريين أنّ هذه الأسماء ترتفع بالابتداء فكما لا يجوز: وعمرو زيدٌ منطلقان، كذا لا يجوز هذا، وأنشد الكوفيون في جوازه، قول الشّاعر:

ألا يا نَخلَةً من ذاتِ عِرقٍ عليكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلامُ

(الـــبغدادي، د.ت، ج1/ص496، والقـــزّاز القيروانـــي، 1973م، ص ص217، 218، وعـــبد اللطـــيف، د.ت، ص418). ويرى ابن جني أن هذا الاستعمال ليس من باب الضرورة، وقـــد رفضـــه في غير الواو وعلى قلّته". (ابن جني، د.ت، ج2/ص385، وابن عصفور، د.ت، ص256). ويمكـــن القـــول: إنّ هذه الأمثلة الاستعمالية التي جاءت منحرفةً عن الأصـــل الاستعمالي فيما يتّصل بالرتبة في باب العطف مقبولةٌ عند النّحاة، لسببين: الضـــرورة الشّعريّة، وأمن اللبس، إذ إن التقديم والتأخير فيها لا يؤدي إلى لبس في المعنى ولذلك أجازه قومٌ في سعة الكلام". (البغدادي، د.ت، ج2/ص 167).

ثانياً: البـــدل:

ذكره ابن منظور، فقال:

" بَـــدَلَ الفـــرّاء: بَدَلٌ وبِدْلٌ لُغتان، والتّبديلُ: البَدلُ. وبَدَلُ الشّيء: غيره. ابن سيده: بِدْلُ الشّيء وبَدَلَهُ وبَدِيلُهُ الخلَفُ منه، والجمع أبدال. قال سيبويه: إنّ بَدَلَـــكَ زيدٌ. أي إنّ بديلك زيدٌ، قال: ويقول الرّجل للرّجل: اذهب معك بفلان، فـــيقول: معـــيَ رجـــلٌ بَدَلُهُ. أي رجلٌ يُغني غَناءهُ، ويكون في مكانه". (ابن منظور، 1999م، ج1/ص343، بَدَلَ).

وقد فصّلَ الفاكهيُّ القول في أنواع البدل. (انظر، الفاكهي، 1996م، ص ص185 -192). على أنّ الجرجاني قد عرّفه فقال:

" هـــو تابعٌ مقصود بما نُسبَ إلى المتبوع دونه، فالحدّ الأخير(مقصود بمـــا نُســـبَ إلـــى المتبوع) يُخرِجُ النّعتَ والتأكيد وعطف البيان؛ لأنّها ليست بمقصـــودة بمـــا نُسِبَ إلى المتبوع، وأمّا الحدُّ دونه يُخرِجُ العطف بالحروف. ويـــتم بلا واسطة، ويمكن حذف المبدل منه دون الإخلال في تركيب الكلام". (الجرجاني، 1986، ص44، وابن عقيل، 1964م، ج2/ص247، والتّهانوي، ج1/ص205، ووهبه وزميله، 1984م، ص76).

وذكـــر ابـــن عصفور أنّ: " البدل إعلام السّامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبييـــن الأول أو تأكـــيده، وعلـــى أن يُنوى بالأول منهما الطرح معنىً لا لفظاً". (ابن عصفور، د.ت، ص 266، وانظـــر، الزمخشـــري، د.ت، ص ص 121،122). ويرى المخزومي أن مصطلح البدل لا ينطبق إلا على البدل المباين، أما الأنواع الثلاثة الأخرى فلا ينبغي أن تُســـمّى: بـــدلاً". (المخزومـــي، 1986م، " أ "، ص195). أمـــا سيبويه فقد استعمل مصـــطلح البدل استعمالاً يدل على أنه قد وصل إليه ناضجاً. (انظر، سيبويه، ج1/ص ص14، 421، 439، ج2/ص ص14، 16، 117، وغـــيرها مـــن المواضع). إذ قال في أحد المواضـــع التي استعمل فيه مصطلح البدل:" هذا باب بدل المعرفة من النّكرة والمعرفة من المعـــرفة، وقطـــع المعرفة من المعرفة مُبتدأة". (سيبويه، ج1/ص14). والأصل الاستعمالي للـــبدل، علـــى وفق ما يرى النّحاة بالنّظر إلى التعريف والتنكير، هو بدل معرفةٍ من معـــرفة، ونكرةٍ من نكرة، ومعرفةٍ من نكرة، ونكرة من معرفة، ولا يُشترط في بدل

الــنّكرة من غيرها أكثر من أن يكون في ذلك فائدة: " فأمّا كونها من لفظ المُبدَل منه أو موصوفه فغير مشروط، بدليل قوله:

فلا وأبيكَ خيرٍ منك إنّي ليؤذيني التّحَمْحُمُ والصّهيلُ

فـــ"خـــيرٌ منك" بدلٌ من" أبيك "؛ لأنّه نكرة وأبوك معرفة والبدل ينقسم بالــنظر إلى الإظهار والإضمار إلى أربعة أقسام: ظاهرٌ من ظاهر، ومُضمرٌ مـــن مُضـــمرٍ، وظاهرٌ من مُضمر، ومُضمر من ظاهر، وقد منع النّحاة بدل المُضـــمر من المُضمر أو الظاهر في بدل البعض من الكل وبدل الاشتمال لما يلــزم فـــيه مـــن خلوّ الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربطها بالمبتدأ ". (ابن عصفور، د.ت، ص ص 269، وما بعدها).

ثالثاً: النّعت :

استعمل سيبويه مصطلح الصفة للدلالة على النعت، (سيبويه، ج2/ص ص 11، 22، 24، 26). كما أن غيره من النحاة قد استعملوه. (والمـــبرّد، 1399هـــ، ج2/ص ص 52، 312، وابـــن السراج، 1987م، ج2/ص ص 6، 13، 22، وابن جني، د.ت، ج2/ص ص 201، 401، والزمخشـــري، د.ت، ص ص 114- 116، وقال: " هي الاسم الدال على بعض أحـــوال الذات، وذلك، نحو: طويل وقصير وعاقل وأحمق". وابن عقيل، 1964م، ج2/ص190، وابـــن عصـــفور، د.ت، ص240). ثم إنه قد استعمل مصطلح النعت. (سيبويه، ج2/ص ص 22، 120، 122). واستعمل كذلك مصطلح الوصف. (سيبويه، ج1/ص 188). ثم إنـــه قـــد أشار إلى مصطلح النعت السببي، بقوله: " هذا باب ما جرى من الصفات غير العمـــل علـــى الاســـم الأول، إذا كـــان الشيء من سببه وذلك قولك: مررتُ برجلٍ حسنٍ أبوه، ومررتُ برجلٍ كريمٍ أخوه، وما أشبه هذا..، وإنما أجريت هذه الصفات على الأول حتى صارت كأنهـــا له؛ لأنـــك قـــد تضـــعها في موضع اسمه، فيكون منصوباً ومجروراً، ومرفوعاً، والنعت لغـــيره". (ســـيبويه، ج2 /ص 22). وأما في التعريف الاصطلاحي، فالصّفة." كل لفظٍ يُبيِّنُ حالة الشّيء، أو الشّخص التي تميّزه عن غيره". (وهبه وزميله، 1984م، ص ص 225، 414). وللنّعتِ أصول استعماليه ذكرها النحاة، منها ما يتصل به وبالمنعوت، من مثل:

أ- **المطابقـــة في:** الإعراب، والتعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وحكم النعت في مطابقته لمنعوته في الأحوال الخمسة الأخيرة كحكم الفعل مع فاعله تماماً. (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج2/ص193).

ب- الرّتبة.

ج- حذف المنعوت (الموصوف).

فالأصل الاستعمالي للنعت أن يقع بعد المنعوت (المنعوت + النعت). إلا أنه قـد جـاء فـي بعض الاستعمالات أمثلة انحرفت عما قرره الدرس النحوي وسنقف عنده. أما ما يتصل بالمطابقة، فقد ذكر سيبويه أن المعرفة لا توصف بها النكرة". (سـيبويه، ج2/ص17). كمـا أن الموصوف بالنكرة، لا يكون إلا نكرة. (السابق، ج2 /ص229). وذكـر ابـن عقيل هذا الأمر، فقال: " فلا تنعت المعرفة بالنكرَة، فلا تقول: " مـررتُ بزيدٍ كريمٍ " ولا تنعت النكرة بالمعرفة، فلا تقول:" مررتُ برجلٍ الكريم ". (ابن عقيل، 1964م، ج2/ص192). وقال سيبويه: "

> واعلـم أنـه لا يجوز أن تَصف النكرة والمعرفة، كما لا يجوز وصف المختلفيـن، وذلـك قولـك: هـذه ناقة وفصيلُها الراتعان. فهذا مُحالٌ؛ لأنّ " الـراتعان " لا يكونان صفةً للفصيل ولا للناقة، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله ". (سيبويه، ج2/ص59).

وأمـا الرتـبة، فإن الأصل الاستعمالي الذي قرره النحاة هو أن يقع المنعوت (الموصـوف)، ثـم النعت (الصفة)، ولا يجوز تقديمه عليه، فإذا تقدم النعت وكان اسـماً، فـإن المنعوت في هذه الحالة يعرب بدلاً من النعت، وقد ذكر السيرافي مثالاً شعرياً وهو قول الفرزدق:

وتَرَى عَطيّةَ ضَارباً بِفنَائه ... رِبْقَين بينَ حَظائرِ الأغْنَامِ

متقلِّداً لأبيه كانت عِنْدَهُ ... أرْباقُ صاحبِ ثُلّةٍ وبهامِ

فقال:" أراد مـتقلداً أرباق صاحب ثلة وبهام كانت عنده لأبيه، فقدم النعت على المنعوت ولم يكن النعت باسمٍ فيقع الفعل عليه، وهو متقلد ويجعل المنعوت بدلاً منه". (السيرافي، ج1/ص251،). ولقد ذكر أن هذا ضرورة، وهي غير كثيرة في الشعر، ويمكن القول: إن التقديم هنا

حرصاً من الشاعر على أن ينص أنها كانت عنده لأبيه لما يوحي به ذلك من توارث الصفة بينهم فيكون ادعى للذم، وأوجع في الهجاء ". (عبد اللطيف، د.ت، ص420).

حذف المنعوت (الموصوف):

الأصل الاستعمالي للمنعوت أن لا يحذف،ولكن اللغة أجازت، لأبنائها حذفه في بعض الاستعمالات، وفي ذلك قال الزمخشري: " وحقُ الصّفة أن تصحب الموصوف، إلاّ إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني معه عن ذكره، فحينئذ يجوز تركه وإقامة الصّفة مقامه" (الزمخشري، د.ت، ص 116). وقد وقع هذا الانحراف في الأمثلة الاستعمالية الشعرية والنثرية، ونعت بأنه باب واسع، قد وضع ابن يعيش القاعدة في ذلك، فقال:

> " اعلم أنّ الصّفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أنْ لا يحذف واحِدٌ منهما؛ لأنّ حذف أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجع عمّا اعتزموه، فالموصوف القياس يأبى حذفه لما ذكرناه؛ ولأنه ربما وقع بحذفه لَبْسٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: مررت بطويل، لم يُعلم منه ظاهر اللفظ أن المرور به إنسان أو رمح أو ثوب، ونحو ذلك مما قد يوصف بالطول، إلاّ أنه قد حذفوهُ إذا ظهر أمره وقويت الدلالة عليه إمّا بحال أو لفظ. وأكثر ما جاء في الشعر؛ لأنّه موضع ضرورة، وكلما استُبهم كان حذفه أبعد في القياس" (الزمخشري، د.ت، ج3 /ص 59).

ويلاحظ الزّمخشري لم يربط حذف الموصوف بالضرورة، وإنما جعل ذلك متوقفاً على ظهور أمره وقوة الدلالة عليه. ولقد وقع مثل هذا في لغة القرآن، ومنه قول الله تعالى:" وعندهم قاصرات الطّرف عِينٌ". سورة الصّافات، 48، والتقدير: " نساءٌ قاصرات الطّرف"(الغلاييني، 1986م، ج3/ ص 231). وأمّا الأمثلة الشعرية فمما وقع فيها حذف المنعوت، قول النابغة (د.ت، ص 123):

كأنّك من جِمَال بني أُقيشٍ يُقَعْقَعُ خَلْفَ رِجْلَيهِ بِشَنٍّ

(الطبري، 1405هـ، ج1/ص 77، وج5 /ص 117، وقال: يريد كأنك من جمال بني أُقيشٍ يُقعقعُ،.. فاكتفى بما ظهر من ذكر الجِمال الدّال على المحذوف من إظهار ما حذف، الطبري، 1407هـ، ج3/ص 548). ولقد ذُكِرَ أنّه إذا كان بعض النحاة كالسيرافي (ج1/ص 232)، وابن جني (ج1/ص ص 284، 285)، يقصرون هذا على الضرورة، فذلك لعدم

الـتفاتهم إلـى تضافر القرائن والتّرخّص في بعضها عند أمن اللبس" (عـبد اللطيف، د.ت، ص 362).

الجـر على الجِـوار: تُعدّ مسألة الجر على الجوار من المسائل النّحوية التي أفردت لهـا الأبـواب وأُلّفـت فيها المصنفات، وعلى كثرة أمثلتها الاستعمالية، إلاّ أنّه قلّما يحضـر فـي ذهن من يسمع بها غير المثال الاستعمالي المشهور" هذا جحر ضبٍّ خَـرِبٍ " (سيبويه، ج1/ص 436). إذ حظي هذا المثال بالسيادة على غيره من الأمثلة التـي تقع تحت باب الجر على الجوار، وقد ذكر أن" خرب " نعت للجحر المرفوع، ولـيس بنعـت للضّبّ فجرّوه؛ لأنّه موافقٌ لتنكير الضّبّ؛ ولأن موقعه يقع فيه نعت الضّـبّ، كمـا أنّه والضّبّ بمنزلة اسم واحدٍ" (الكناعـنة، 2004م، ص 178). وحمل" خـرب " علـى أنّـه صفة لجحر بالرفع هو القياس" وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم" (سـيبويه، ج1/ص 436)، ولكـن جرّه على أنه صفة لضبّ فهو لغة لبعض العرب، ومعـنى هـذا أنّهـا قليلة الاستعمال؛ لأنّ الحمل على اللفظ " ضبّ " لا يفضي إلى الدّلالة التركيبية لإرادة المتكلم، وإنّما هو اتباعٌ موقعي إيقاعي" (الكناعنة، 2004م، ص 178). وبـذا يمكن القول: إنّ جر" خرب" على أنّه صفة لضبّ يمثل شكلاً من أشكال الانحـراف في أسلوب النّعت، لا سيّما أنّ "خرب" يفهم من موقعها أنها نعت لجحر، ولكـن القدماء عللوا جرّها بسبب مجاورتها للضّبّ حتى صارت في الدّرس النّحوي مسـألة تسـمّى الجـر بالجوار، على أن الأصل الاستعمالي في الجر يكون بإحدى حـالاتٍ من ثلاث، وهي: الجر بالحرف أو الإضافة أو التبعيّة، ولمّا كان هذا المثال لا ينتمي لأيٍّ من هذه الحالات، فقد اضطُرّ النّحاة إلى عدّه من أسلوب الجر، وإن لم يكن من تلك الأصول الاستعمالية التي قررها الدّرس النّحوي.

رابعـاً: التّوكيـد:

وهو أسلوب من أساليب العربية التي يبدو لي أنّ الشّك من أسباب وجوده، لا سـيّما أن الإنسـان من طبعه الشّك في كثير مما يواجهه في حياته، ولمّا كان الأمر كذلـك فقد أعطت اللغة أبناءها نمطاً من الاستعمال وقع تحته عدد من التراكيب التي تـزيل هذا الشّك، عُرفت بالتوكيد. ولعل ما يعزّز هذا ما ذكره ابن منظور، إذ قال: " وقـال أبـو العباس: التّوكيد دخل في الكلام لإخراج الشّك". (ابن منظور، 1999م، ج15/ص

382)، وقـيل: " التّوكـيد لفظٌ يُراد به تمكين المعنى في النّفس، أو إزالة الشّك عن الحديث أو المُحـدَّث عنه" (ابن عصفور، د.ت، ص 261). ويقول عامّة الناس إذا ما شكّ أحدهم في أمـر: وِكَـاد (wikd)، يُـريد أنّ هذا الأمر مؤكّد موثّـقٌ لا لبس فيه ، فإذا كرّر المـتكلم علـيه القول أزال هذا التكرار ما في نفسه من شك، ويمكن القول: إنّ هذا اللـون من التوكيد يقع تحت نوع التوكيد اللفظي. أما في التعريف الاصطلاحي فهو يطلق على اللفظ الدال على التقرير، ويكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، وهو ما نعني به التوكيد التابع". (التهانوي، 1996م، ج1/ص ص 90، 91، والجرجاني، 1986 م، ص 15، ووهبه وزميله، 1984م، ص 124، وذكرا أنّه في اصطلاح النحاة من العرب، تابع يقرر معنى المتبوع في ذهن السامع، ويجعله متحققاً بعيداً عن الاحتمال بحيث لا يُظَنُّ به غيره). أمّا سيبويه فقد استعمل مصطلح التثنية للدلالة على التوكيد اللفظي، إذ قال: " هذا باب مـا يُثنّى فيه المستقر توكيداً، وليست تثنيته بالتي تمنع الرفعَ حاله قبل التثنية، ولا النصبَ ما كان علـيه قـبل أن يُثـنّى، وذلك قولك: فيها زيدٌ قائماً فيها،.. ومثله في التوكيد والتثنية: لَقِيتُ عَمْراً عَمْـراً " (سـيبويه، ج2/ص 125). وقـد أطلق مصطلح الصفة على التوكيد المعنوي، فقـال:" وأمّـا أجمعـون فـلا يكون في الكلام إلاّ صفة". (السابق، ج2/ص 379). وما يهم الدّراسـة مـن بـاب التوكـيد هو ما ورد من أمثلة استعمالية انحرفت عن الأصل الاستعمالي المقرر لها، فقد ذُكِرَ أن الحروف تؤكد لفظياً، ومنها حروف الجواب فإذا أُكّدت تأكيداً لفظياً أعيدت ألفاظها نفسُها، ومن ذلك قول الشاعر:

لا،لا أبوح بحبِّ بثينةَ إنّها أخذت عليّ مواثقاً وعهودا

فـإذا كـان الحـرف من غير حروف الجواب، وهي كثيرة، فإنّه يؤكد لفظياً إذ يعاد الحرف مرّة أخرى بشرط أن يتصل بحرف التوكيد ما اتّصل بالحرف المؤكَّد، مثل: إننـي إننـي بـريءٌ، وقـد عُدّ ما خالف هذا الأصل شاذّاً. أي منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، ومن ذلك قول الشاعر:

إنّ إنّ الكريم يَحْلُم ما لم يَرَينْ مَن أجاره قد ضِيْما

حيـث أكّـد الشـاعر" إنّ" الأولى توكيداً لفظياً بإعادة لفظها من غير أن يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد مع أنّ" إنّ " ليست من حروف الجواب. (انظر، ابن هشام، 1999م، ج 3/ص ص25-31، وعـيد، 1987م، ص 596). أمّا سيبويه فقد ذكر مثالاً نثرياً انحرف

عن الأصل الاستعمالي، وهو: " إنّهـــم أجمعون ذاهبون ". إذ الأصل فيه أن يتبع التوكيد المؤكـــد في الإعراب، إلاّ أنّه قد يأتي غير جارٍ عليه فيحمل على التّوهّم والغلط، قال سيبويه:" واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنّهم أجمعون ذاهبون" (سيبويه، ج2/ص 155). فالمتكلّم رفع لفظ التوكيد" أجمعون" والوجه والقياس فيه النّصب، أي الأصل؛ لأنّـــه توكـــيدٌ للضمير المنصوب في" إنّهم"، وقد رأى رشوان أنّ من حمل هذا على التوهم والغلط غير مصيب؛ لأنّ سيبويه قد غلّط الناس الذين نطقوا بإن غير عاملة، وهذا مخالف لسان كلامهم. (انظر، رشوان، 1995م، ص 259).

الفصل السادس

حروف المعاني

لحـــروف المعاني دور كبير في الربط بين أجزاء الكلام، إذ بدونها لا تستقيم النصـــوص، ومـــن ثـــم لا تؤدي معنىً يستقر في ذهن المتلقي. ولقد حظيت باهتمام العلمـــاء: قدماء ومحدثين، وأفردت لها المؤلفات التي تحدثت عن التأصيل لها، وعن المعاني التي تؤديها، والوظائف التي تقوم بها، في الربط بين أجزاء الكلام.

قـــال الأزهري: " كل كلمة بُنِيَت أداة عاريةً في الكلام لِتَفْرِقة المعاني، فاسمها حرف، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل: حتى وهل وبل، ولعلّ". (ابن منظور، 1999م ج3/ ص 127 ، حـــرف). والحـــرف:" كلمـــة تدل على معنىً في غيرها، فقط،.. ومعنى هذا الكلام أن دلالة الحـــرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلَّقه بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كلٍّ منهما، على معناه الإفرادي، غير متوقفة على ذكر متعلَّق". (المرادي، 1992م، ص ص 20ــ 22). وقـــد ذُكِـــرَ أن: " الأصـــل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وُضع له في الأصل". (ابن الأنباري: د.ت، ج2/ ص 634).

ولقـــد قسّـــم سيبويه الكَلِمَ إلى: اسم، وفعل، وحرف، إذ قال عن الحرف:" ..، وحـــرف جـــاء لمعـــنىً لـــيس باسم ولا فعل". (سيبويه، ج1/ ص 12). وما يهمنا في هذه الدراســـة فـــيما يتصـــل بالحـــروف، هـــو وظائفها التي تؤديها من خلال ارتباطها بالمفـــردات التـــي تمـــثل نصاً ما. وفي ذلك يقول المخزومي ــ وقد سمّى الحروف أدوات ــ" الأدوات: كلمـــات إذا أُخذت مفردةً، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنىً، ولا تدل علـــى معانيها إلاّ في أثناء الجملة". (المخزومي، 1986م، " أ "، ص 37). وأمّا عن التأصيل للحـــروف. فَـــيُذْكَرُ أن حروف الجر وسائر الحروف العربية الأخرى لم تكن حروفاً بـــادئ ذي بدء، ولكنها استعملت أسماءً، أو أفعالاً دالاّت على معانٍ تامّة مستقلة، ثم تعرضـــت لتأثـــيرات الاستعمال فأفرغت من معانيها، " فالأدوات النحوية التي تستعملها

اللغـــات ليســـت إلاّ بقايا من كلمات مستقلة قديمة، أفرغت من معناها الحقيقي، واستعملت مجرّد موضـــحات، أي مجـــرّد رمـــوز" (انظر، فندريس، 1950م، ص 216، والمخزومي، 1986م، "ب"، ص 79). على أن من الدارسين من عدّها عناصر نحوية ليس لها معنىً مستقل خـــاص بها، فهي ليست شيئاً أكثر من وسائل وظيفتها التعبير عن العلاقات الداخلية بيـــن أجـــزاء الجملـــة، ومنزلتها في علم النحو تستوي ومكانة التصريف والوسائل الـــنحوية الأخـــرى التي تستخدم للغرض نفسه، ولكنها على الرغم من افتقارها إلى معـــنىً مستقل خاص بها، تشارك الكلمات الكاملة في قوانين التركيب الصوتي، وما هـــي إلاّ حالات وسطى بين الكلمات الكاملة وبين العناصر النحوية". (أولمان، د.ت، ص ص 53ـ56، وانظر، الكناعنة، 2004م، ص 185). وسنتناول فيما يأتي من صفحات الأمـــثلة الاستعمالية التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي لها، لا سيما أنّ الحروف فـــي اللغـــة مقسمة إلى: حروف مختصة بمباشرة الأفعال وأخرى مختصة بمباشرة الأسماء وثالثة غير مختصة وإنما تباشر الأسماء والأفعال، (انظر، ابن عقيل، 1964م، ج1/ص ص 20، 21). ولكـــل مـــنها قوانيـــن وضـــوابط محـــددة استنتجها القدماء بالاستقراء الذي خضعت له كل الاستعمالات اللغوية في كثير من البيئات الاستعمالية المختلفة.

الحروف المختصّة:

مـــن المقرر في الدرس النحوي كأصل من الأصول الاستعمالية أنّ في اللغة حـــروفاً مختصـــةً بمباشرة الأفعال المضارعة، وهي حروف الجزم، إذ يُجزم الفعل المضارع الذي تباشره، وحروف النصب، وتنصب الفعل المضارع الذي تباشره .

حروف الجزم:

وهي حروف محددة تؤدي وظيفة في الأفعال المضارعة التي تباشرها، وهذه الوظـــيفة،" هـــي حالة إعراب تختص بها الأفعال ولا تكون إلاّ فيها؛ لأن الجزم في أصله اللغوي يعني القطع، قطع الحرف أو الحركة عن آخر الفعل" (الجواري، 1984 م، ص 91).

لـــم.

يكـــون جازماً، وملغىً، وناصباً الفعل ووظيفة النصب بالنسبة لـــ " لم " هي مـــا تمثل الاستعمال الذي حدث فيه الانحراف عن الأصل الاستعمالي، إذ إنّ الشائع في عمله هو الجزم، فقد حكى اللحياني عن بعض العرب أنّه يُنْصَبُ بـــ " لم " وقال ابن مالك في" شرح الكافية": زعم بعض الناس أن النصب بـــ" لم "، اغتراراً بقراءة بعـــض الســـلف" ألم نشرحَ لك صدرك" بفتح الحاء، وذُكر أنّ ابن عطيّة خرّجه في كـــتابه على أنّه:" ألم نشرحن، فأبدل من النون ألفـــاً، ثم حذفها تخفيفاً ". (انظر، " أبو حيّان " 2001،ج8/ص483). والقـــول بالخفّـــة أمرٌ تقره القوانين الصوتية، لا سيما أنّ الدافع وراءه، هو الميل إلى السهولة والتيسير، إذ إن الجهد المبذول في قولهم: "نشرحَ" أقل منه في "نشرحن".

ومن شواهده أيضاً، قول الراجز:

في أي يَوْمَيَّ، من الموت أفِرّ أيومَ لم يُقْدَرَ أم يوم قُدِرْ

وقـــد حمله العلماء على أنّ الفعل(يُقْدَرَ) مؤكد بالنون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثم حذفـــت ونويت" (المرادي، 1992م، ص 267). وقد ذكر سيبويه مثالاً كانت " لم " أحد أركانه إلاّ أنّها لم تؤدِّ وظيفة الجزم، والمثال هو قول الشاعر:

ألا ربّ مولودٍ وليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْدَهُ أبوانِ

(سيبويه، ج2/ص 266). ويمكن تحليل هذا المثال على النحو الآتي:

يَوْلِدُه	> يَلِدُه	> لم يَلِدْه	> لم يَلْدْه	> لم يَلْدَه
yawliduhu الأصل المرفوع.	yaliduhu الأصل بعد حذف شبه الحركة.	Lam yalidhu بعد دخول الجازم " لم ".	Lam yaldhu التقى ساكنان اللام والدال.	Lam y*ldahu حذف حركة اللام ليستقيم الوزن.

وقـــد حدث هذا على اعتبار أنّ فتحة الدال ليست علامة إعراب، وإنّما صوتٌ اجتُلبَ ليســـتقيم الـــوزن العروضي؛ لا سيما أنّ لفظها يشعر أنّها منصوبة مع أنها مسبوقة بجـــازم، وهو" لم " ولا يمكن عدّها ناصبة في مثل هذا الموقع. وقد حدث في وظيفة" لـــم " انحـــراف آخـــر، وهو ما ورد في المثال الذي ذكره سيبويه، إذ جاء ما بعدها مرفوعاً، وهو قول زياد الأعجم:

عَجِبْتُ والدّهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ مِن عَنَزِيٍّ سَبَّني لم أضْـرِبُهْ

(سـيبويه، ج4/ص 180، والـنّحاس، 1986م، ص 36، وقـد علل ذلك بأنه لما كانت القافية موقوفـة حُوِّلـت الضّـمة التـي في الهاء من أضربه إلى الباء لئلا يجتمع ساكنان، والسيوطي، 1977م، ج2، /ص 208). إذ إنّ الأصل الاستعمالي لـ " لم " أن يُجْزَمَ ما بعدها، وفي هذا المثال جاء الفعل (أضربه) بعدها مرفوعاً، والأصل أن يجيء مجزوماً، إلاّ أنّه قُبِل مع أنّه مخالفٌ وذلك للضرورة الشعرية. ومثله قول الراجز:

أزُرْتَ ديارَ الحيِّ أمْ لم تَزُوْرُها،

وحقـه: أم لـم تَزُرْها. ولكنه على اللغة المتقدمة". (النّحاس، 1986م، ص 37). وقوله على اللغة المتقدمة فيه إشارة إلى أنّ استعمال" لم " رافعةً يُمثِّل استعمالاً لغوياً مألوفاً فـي مـثل هذه الأمثلة، ويمكن قبول هذا في وظيفة لم على أنها أم الباب في جوازم الأفعال المضارعة لها ما لا يكون لغيرها من أخواتها.

إلغـاء عمل لم:

ويمكـن عدّ " لم " منحرفةً عن أصلها الاستعمالي في حال إلغائها، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

لولا فوارسُ من ذُهْلٍ وأسرتهم يَومَ الصّليفاء لم يَوفُونَ بالجارِ

(الـنّحاس، 1986م، ص 37، وابن جني، د.ت، ج2/ص 42، وابن منظور، 1999م، ج7/ص 390، صـلف. وقـد ذكر " نُعْمٍ " بدلاً من " ذُهلٍ"، والبغدادي، د.ت، ج3/ص 226). وقد ذُكر أنّهـا تمثل واحداً من الأصول الاستعمالية للغة جُذام الذين يُشبّهون" لم" بـ " لا "، إذ معـناهما النّفي، والقدماء يرونَ أنّ النون في الأفعال الخمسة علامة إعراب، فإثباتها علامة الرفع، وحذفها علامة النصب تارة، وعلامة الجزم تارة أخرى، في حين يرى الدرس الحديث أنّ هذه النون، ما هي إلاّ

> " للحفـاظ علـى علم التثنية والجمع والتأنيث، ولا مناص من المحافظة علـيها وإثباتها، فلو حُذفت النون لتعرّض ذلك كلّه للحذف أو التغيير، فتضيع الدلالـة عليه، فالنون إذن، في هذه الأمثلة إنّما هي لوقاية الألف والواو والياء مـن الحذف، أو التقصير/ لا للدلالة على أنّها معربة مرفوعة". (المخزومي، 1986م، "ب"، ص ص 137، 138).

لا (النّاهيـة):

وهـــي من جوازم الأفعال المضارعة (المُرادي، 1992م، ص 300)، وقد انحرفت عن عملهـــا في قراءة أُبيٍّ، لقوله: " لا تَخَفْ دَرَكاً ولا تخشى". سورة طه، 7. وذُكِر أنّ: " الجيّدُ أنْ يقول: " لا تخفْ دركاً ولا تخشَ". (النّحاس، 1986م، ص 36، والداني، 1930م، ص 152).

حـــروف النّصـــب: وهي حروف مختصة بمباشرة الأفعال المضارعة لتؤدي وظيفة النصب فيها، ومنها:

لـــن: والشـــائع في الاستعمال اللغوي له أنّه ينصب الأفعال المضارعة على السواء المعـــتلة منها والصحيحة، إلاّ أنّ الدّراسة قد رصدت مثالاً جاء منحرفاً عن الأصل الاستعمالي، وهو قول الشاعر:

فَلَنْ أَنْفَكِكْ أَرْثِي أخاً لِيَ ماجداً جميلَ المُحَيَّا كان لِي سنداً ظَهْرَا،

فقال: فلن أَنْفَكِكْ فجزم بلن وإنّما يفعلون ذلك؛ لأن النون والميم أختان كما قيل في اللغات. قال:

كأني بين خافيتيْ عقابٍ أصاب حماسةً في يوم غينِ

أراد فـــي يـــوم غـــيم، وقد يقولون للحية: أيم وأين"(النّحاس، 1986م، ص 37، وابن السّكّيت، 1978م، ص 77، وقد وردت " يُريد " بدلاً من " أصابَ ").

والكـــلام فـــي هذا التوجيه واضح، إذ قُبِل هذا الاستعمال بسبب القرب في الصفات الصـــوتية بيـــن الميم والنون، والذي يؤدي إلى حدوث إبدالٍ بينهما، وهو أمر تجيزه القوانيـــن الصـــوتية، لا سيما أنّ النون تشترك مع الميم في أنّ مجرى الهواء معهما يكـــون من الأنف". (أبو الطّيّب، 1961م، ص ص 62، 63، 111). وهما بذلك متقاربان تقاربـــاً شـــديداً مســـوّغاً لِما يحدث بينهما من تبادل، وهذا الأمر – صوتياً – مقبولٌ تماماً، ولا خلاف عليه في الدّرس الصوتي، ولكنْ أن يؤدي هذا التشابه الصوتي إلى الـــتّوحّد في الوظيفة النحوية _ وإن قُبل _ تبقى الأمثلة الاستعمالية التي يحدث فيها مـــثل هـــذا واقعةً فيما يُعْرف بالانحراف عن الأصل الاستعمالي المقرّر في الدّرس النحوي.

لـــولا: حـــرفٌ مـــن حروف العربية تناوله الدّرس النّحوي بالشرح والتفصيل فقيل: " حـــرف، له قســـمان، الأول: أن يكـــون حرف امتناع لوجوب، وبعضهم يقول: لوجود، بالدال.

قـيل: ويلـزم علـى عبارة سيبويه في " لو " أن يقال: " لولا " حرف لما سيقع لانتفاء ما قبله. الثانـي: أن تكـون حـرف تحضيض، فتختصّ بالأفعال، ويليها المضارع". (انظر، المرادي، 1992م، ص ص 597- 606). وقـد شكّلت أحد أركان مثالٍ من أمثلة سيبويه، وعدّها حـرف جـر، وهـي بذا تُعد منحرفة عن الأصل الاستعمالي لها، والمثال هو قول الشاعر، يزيد بن الحكم، (السيوطي، 1977م، ج4/ ص 208):

وكم موطنٍ، لولاي طحت، كما هوى بأجرامه، من قُلّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

وقـد ذكـره سيبويه بعد أن قال: " هذا باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أُظْهِـرَ بعـده الاسم، وذلك لولاكَ ولولايَ". (سيبويه، ج2/ص 374). علـى أنّـه قيـل: " والضـمير مجـرور بهـا؛ لأنّ الياء وأخواتها لا يعرف وقوعها إلاّ في موضع نصب أو جر، والنصـب فـي" لولاي" ممتنع؛ لأنّ الياء لا تنصب بغير اسم، إلاّ ومعها نون الوقاية وجوباً، أو جوازاً، فيتعيّن كونها في موضع جر". (المرادي، 1992م، ص 603).

ولولا يمثّـل استعمالاً تاريخياً قديماً ظل محافظاً عليه عند لحوقه بالضمائر، أو أنّ النّحاة تعاملوا معه على أنّه حرف جر قياساً على اتصال الضمير به، على أنّه لا يوجد في استعماله ما يدل على أنّه حرف جر.

رُبّ:

حرف جرٍ، عند البصريين، :

" ودلـيل حرفيّـتها مسـاواتُها الحُروف، في الدلالة على معنىً غير مفهـومٍ جنسُه بلفظها، بخلاف أسماء الاستفهام والشرط، فإنّها تدل على معنىً فـي مسـمّىً مفهومٍ جنسُه بلفظها. وذهب الكوفيون، والأخفش في أحد قوليه، إلـى أنها اسمٌ يُحكَمُ على موضعه بالإعراب. ووافقهم ابن الطَّراوة، واستدلوا، على اسميّتها، بالإخبار عنها في قول الشاعر:

إنْ يقتلوكَ فإنّ قتلك لم يكنْ عاراً عليكَ، وربَّ قتلٍ عارُ

(المرادي، 1992م، ص ص 438، 439، والسيوطي، 1977م، ج4/ ص 173). ومجرور " رُبّ " قسـمان: ظاهر، ومضمر. فالظاهر لا يكون إلاّ نكرة؛ لأنّ التقليل والتكثير لا يكـون في المعرفة. وأجاز بعض النّحويين أنْ تَجُرَّ المُعرّف بـ " الـ "، وأنشد قول الشاعر(ابن هشام، 1980م، ج2/ ص 161، والسيوطي، 1977م، ج4 /ص 177):

رُبّما الجامِلِ، المُؤَبَّلِ، فيهمْ والعناجيجِ، بَيْنَهُنَّ المِهارُ

بجر" الجامل" وصفته" (السابق، ص ص 448، 449). وهذا الاستعمال يعد منحرفاً عن الأصل الاستعمالي له، وهو أنّه لا يجر من الأسماء الظاهرة إلاّ ما كان نكرة، وقد جرّ في هذا المثال اسماً معرفة، وهو" الجامل" . ولعل ما يعزّز قولنا بانحراف هذا المثال عن الأصل الاستعمالي وهو عدم جر غير النكرة، قول سيبويه: " فَرُبّ لا يقع بعدها إلاّ نكرة" (سيبويه، ج1/ص 427، وج2/ص ص54- 56، 108). ومن أمثلة الحديث النّبوي الشريف التي استعملت فيها رُبّ وقد وليها اسمٌ نكرة، قوله صلى الله عليه وسلّم:" يا رُبّ كاسيةٍ في الدنيا عارية ". (مالك، د.ت، ج2/ص 913، والبخاري، 1987م، ج1 /ص 54، ابن عبد البر، 1387هـ، ج23/ ص447). وقد رصدت الدّراسة مثالاً آخر منحرفاً عن الأصل الاستعمالي لـ " رُبّ " إذ باشرت " ما "، وهو قول الشاعر، أُمية بن أبي الصّلت:

رُبَّ ما تَكْرَهُ النّفوسُ من الأ مرِ له فَرْجةٌ كحلِّ العِقَالِ

(ابن أبي الصلت، 1980م، ص 63، وقد وُصِلَت " ربّ " بما، ووردت " تجْزع " بدلاً من " تكره "، وسيبويه، ج2/ص ص 109، 315). ولقد رُويت" تجزع " بدلاً من" تكره"، وذكر مُجاهد: " أنّها باشرت الفعل يجزع وكان أمراً طبعياً ألاّ تُجر؛ لأنّ الفعل لا يُجر، وهي بذا (رُبّما) أصبحت كلمة مستقلةً عن "رُبّ" وأصبح لها استعمالها المختلف عن" رُبّ" ولم تعُد مؤهلةً للجر بدخولها على الفعل". (مُجاهد، 2001م، ص 100). ومع أنّ القدماء، قالوا: " إنّ رُبّ تفيد التقليل أو التكثير". (انظر، المرادي، 1992م، ص 448). إلاّ أنّ من المحدثين من تعامل معها على أنها عنصر تكثيف أو تقليل، وليست حرفاً ولا فعلاً ولا اسماً، وإنّما هي عنصر تقليل أو تكثير، وقد اقتضت كثيرٌ من لهجات العرب أن يُجر الاسم بعدها، في حين أن لهجات عربية أخرى لم تقتضِ شيئاً، إذ يبقى ما بعده مرفوعاً على الأصل، فلا يجوز الحكم على استعمالهم بالشذوذ؛ لأنّها خالفت قاعدتهم النّحوية،.. وإنّما يجب عدّ استعمالاتها فصيحة ". (الكيلاني، 2003م، ص 81، بتصرّف).

الفصل السّابع

آلية إعراب الأفعال

أشـــار علمـــاء السّاميات إلى أنّ مجموعة اللغات السامية تهتم بالفعل اهتماماً كبـــيراً حتى قيل: إن الفعلية من خصائصها، لا سيما أنه يشغل فيها مكانة كبرى بناءً وصـــرفاً واســـتعمالاً، ولعـــل هذه المسألة أشد وضوحاً وبروزاً في العربية منها في أخواتهـــا السّـــاميات، إذ إنها توسعت توسعاً لا يوجد في جميع اللغات السامية الباقية مـــنها والمـــندثرة ". (انظـــر، السامرائي،1971م، ص67). وقد عرّف سيبويه الفعـــل، فقال: " وأما الفعل فأمثلةٌ أُخذت من لفظ أحداث الأسماء،.. وقسمها من حيث الزمن ثلاثة أقسام، فقـــال: وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقـــع، وما هو كائن لم ينقطع". (سيبويه، ج1/ص12). و" الفعـــل ما دلّ على اقتران حـــدثٍ بزمان". (ابن يعيش، د.ت، ص243). وسيبويه بقـــوله: " وما هو كائن لم ينقطع، يعني به الفعل المضارع، وقوله:" وبنيت لما مضى، يعني به الفعل الماضي، وقوله: " ولما يكون ولم يقع، يعني به فعل الأمر.

والأفعـــال الماضـــية وأفعـــال الأمر، لا تعني هذه الدراسة؛ لأنها فيما يتصل بالإعـــراب تلـــزم حالة واحدة، وهي البناء على اختلاف أحوالها، إذ إن المقرر في الدرس النحوي أن الفعل الماضي يبنى على الفتح أو الضم أو السكون، وعملية إسناد الأفعـــال إلـــى الضـــمائر هي التي تحكم حالة البناء. وأما الفعل المضارع فهو الذي يعني هذه الدراسة بسبب حالة البناء التي قرر النحاة أنها تلزمه، إذ قيل:

" وإذا اتصلت به نون الجماعة المؤنث رجع مبنياً فلم تعمل فيه العوامل لفظاً ولم تسقط كما لا تسقط الألف والواو والياء التي هي ضمائر؛ لأنها منها، وذلك قولك: لم يَضْرِبْنَ ولن يَضْرِبْنَ ويُبنى أيضاً مع النون المؤكِّدة كقولك: لا تَضْرِبَنَّ ولا تَضْرُبُنَّ ". (ابن يعيش، د.ت، ص244).

ويُذكَر أنّ سيبويه لم يحالفه التوفيق في ذهابه إلى أن سبب إعراب الفعل المضارع هو كينونته في موضع الاسم. كوقوعه خبراً في قولك: زيدٌ يقولُ ذاك؛ لأن الخبر ليس هو الفعل المضارع وحده، وإنما هو الجملة، والجملة يُخبر بها، ويُنعت، وتقع حالاً ومفعولاً ". (المخزومي،1986م، "ب"، ص ص130، 131). وعلى الرغم من أن مصطلح" الماضي" موضوع على أساس الزمن، فإن مصطلح المضارع، موضوع على أساس شكلي، إذ هو يعني ما ضارع في حركاته حركات الاسم، وهو اعتبار شكلي يتصل بالتشابه بين حركات كل صيغة وسكناتها، وكان سيبويه جديراً لو التفت إلى هذا الاعتبار الذي لم يتورّط في مخالفته في بدء الكتاب، ألاّ يقع في هذا الالتباس، ولكن الاعتبار الشكلي وهو الذي ساد بعد ذلك في كل المدارس النحوية فالتزمه النحاة دون أن يلحظوا ضعف أساسه ". (شاهين، 1973م، ص79).

رفع الفعل المضارع:

تقع الأفعال المضارعة مرفوعةً ما لم تُسبق بناصبٍ أو جازم وقد عُدّ العامل في رفعها من العوامل المعنويّة، إلا أن سيبويه قد أورد مثالاً انحرف عن الأصل الاستعمالي له، إذ ورد فيه شاهدٌ مجزوم، وهو الفعل"أشرب"، مع أنه غير مسبوق بجازم، في قول امرىء القيس:

فاليومَ أشْرَبْ غيرَ مُستَحْقِبٍ إثماً مِنَ اللهِ ولا واغِلِ

ويفهم من كلام سيبويه أنّ هذا الاستعمال من باب الضرورة، إذ قال : " وقد يُسَكِّنُ بعضهم في الشعر ويُشمُّ ". (سيبويه، ج4/ص204). إلا أن الدرس الحديث، يرى في هذا المثال ما يُسمّى" إجراء الوصل مجرى الوقف"، أي أن الكلمة رغم وقوعها في وصل الكلام قد تُعطى حكم الموقوف عليه، وتُجرّد من الحركة في آخرها ". (أنيس، 1975م، ص262). وقد أثنى على قول القدماء بهذه الظاهرة، ولكنه قال: " على أن

النحاة رغم شعورهم بمثل هذه الظاهرة لم يُحسنوا التمثيل لها في كتبهم وأشار إلى البيت السّابق، إذ خرّج جزم"أشرب" فيه على هذا الرأي. (السابق، ص263).

نواصب الفعل المضارع:

أنْ:

الأصل الاستعمالي لأن، هو أنها تعمل النصب في الأفعال المضارعة وجوباً وجـوازاً إن ظهـرت في الكلام، ولكنها عملت النصب وهي مضمرة شذوذاً، ومن الأمثلة الاستعمالية التي وردت فيها، قول طرفة بن العبد:

ألا أيّهذا الزّاجِري احْضُرَ الوَغَى وأنْ أشهَدَ اللذاتِ، هل أنْتَ مُخْلِدي

(طرفة، 1886م، وسيبويه، ج3/ص ص 99، 100، والسيوطي، 1977م، ج3/ ص 51، وج4/ ص 142). وهـذا المـثال الاسـتعمالي شـاهدٌ على جواز النصب في"احضر" في ضـرورة الشـعر، علـى أن الأصل فيها أنها مروية بالرفع"احضرُ". ومن الأمثال العربـية التي انحرفت فيها أن عن أصلها الاستعمالي، إذ عملت وهي مضمرة، قول العرب: " تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ لا أنْ تراه " تقديره: أن تسمع، وهذا المثل مما أورده سيبويه. (انظر، سـيبويه، ج4/ص44)، وقـول العـرب: " خُذ اللص قبل يأخُذَك" أي قبل أن يأخذك، وقولهم:" ومُرهُ يحفرها" تقديره أن يحفرها. وقد قبل النحاة الانحراف اللغوي في هذه الأنمـاط؛ لأنهـا أمـثلة مسكوكة، لا يجوز التغيير فيها لمجرد أنها أمثلة. على أن الدرس الحديث ، يقول بأنها قد وردت على وفق تقدير العلماء للمحذوف فيها، ولكن مَـنْ رووها قد أخطأوا السماع، فسقط الحرف "أن" من النطق في الرواية، ثم دُرست كذلـك. وكذلـك الأمـثلة الشعرية إذ سقطت منها "أن" لإقامة الوزن ضرورة ". (انظر، "عـيد"، 1987م، ص274). ويـبدو لـي أن عـيداً قـد جانبه الصواب واعترى رأيه الاضـطراب؛ لأنـه اتّهم الرّواة بالخطأ في السّماع الذي أدّى إلى سقوط أن في حين أنه جعل حذف أن في المثال الشعري بسبب إقامة الوزن، مع أن الأصل –على وفق رأيـه وتفسيره– أن ترد "أن" ولكنه قبل حذفها، ولم يزد على قول القدماء بأنّ حذفها في المثال الشعري والأمثلة النثرية ضرورةً.

ومن الأمثلة التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي، قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتهم يوم الصليفاءِ لم يُوفونَ بالجارِ

قال: لم يوفون، وهو شاذّ. وإنما جاء على تشبيه "لم" بلا، إذ معناهما النفي، فأثبت كما قال الآخر:

أن تَهْبِطينَ بلادَ قَوْمٍ يَرْتَعُونَ من الطِّلاحْ

قال ابن جني: فهذا على تشبيه أن بما التي بمعنى المصدر في قول الكوفيين؛ قال ابن سيده: فأما على قولنا نحن، فإنه أراد أنّ الثقيلة وخفضها ضرورة، وتقديره: أنّكِ تهبطينَ". (ابن منظور،1999م، ج7/ص390، صلف). وقد ورد هذا المثال في موضع آخر من لسان العرب. (انظر، السابق، ج1/ص48، أنن). إذ أورد بعده مثالاً سبق هذا المثال وهو:

إنّي زَعيمٌ يا نُوَيْـ ـقةُ، إنْ نَجْوتِ من الرَّزاحِ،

أن تَهْبِطينَ بلادَ قَوْ مٍ يَرْتَعُونَ من الطِّلاحِ

قال ثعلب: قال الفراء هذه أن الدائرةُ يليها الماضي والدائم (اسم الفاعل عند الكوفيين) فتَبْطُل عنهما، فلما ولِيها المستقبل بطلت عنه كما بطلت عن الماضي والدائم، وتكون زائدة مع لما التي بمعنى حين، وتكون بمعنى أي. نحو قوله: "وانْطَلَق الملأُ منهم أن امْشُوا"سورة ص، 6. قال بعضهم: "لا يجوز الوقوف عليها؛ لأنها تأتي ليُعبَّر بها وبما بعدها عن معنى الفعل الذي قبل، فالكلام شديد الحاجة إلى ما بعدها ليُفسّر به ما قبلها، فبحسب ذلك امتنع الوقوف عليها". (ابن منظور، 1999م، ج1/ص 248، أنن)، ثم إن ابن منظور ذكر المثالين في موضع ثالث في لسان العرب، وقد جاء حرف رويّها حاءً ساكنة " الرزاحْ " و" الطِّلاحْ ". وقال: " وأن ههنا يجوز أن تكون أن الناصبة للاسم مخففة منها غير أنه أولاها الفعل بلا فاصل". (السابق، ج8/ص180، طلح، وابن جني، د.ت، ج1/ ص 389. وانظر، يعقوب، 1996م، ج2/ص138).

إذاً، نحن أمام عددٍ من التوجيهات التي حاول أصحابها أن يعللوا الانحراف الذي حدث في قول الشاعر: أن تهبطين،...

الأول: تشبيه " أن" بما التي بمعنى المصدر، وهو رأيٌ للكوفيين. والثاني: أن الشاعر أراد أن الثقيلة وخففها ضرورة، والتقدير:"أنك تهبطين". والثالث: رأي الفراء: في أنها أن الدائرة التي تباشر الماضي والدائم فتبطل عنهما، فلما وليها

المستقبل بطلت عنه فأصبحت زائدة. والرابع: وهو رأيٌ للفراء-أيضاً- وقد عدها زائدة بمعنى حين، أو أنها بمعنى: أي، وقد وجهت كذلك في قوله تعالى:" أن امشوا". ويبدو لي أن توجيه انحرافها عن أصلها الاستعمالي – على وفق عمل الحرف الناسخ أن إذا خُففت هو أجود تخريجاتها، وأقربها إلى الصواب، ولعل ما يعزز رأيي هذا ما ذكره سيبويه في مثالٍ يشبه هذا المثال، وهو قوله:" ..، كما أنك قد تحذف من الفعل فلا يتغير عن عمله، ومثل ذلك قول الأعشى:

في فتيةٍ كَسُيوفِ الهندِ قَد عَلِمُوا أنْ هالكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ

كأنه قال:" أنه هالك". (سيبويه، ج3/ص164، والمثال عند البغدادي، د.ت، ج3/ص547، وج 4/ص356، والسيوطي، 1977م، ج1/ص142). إذ يمكن أن يحمل" أن تهبطين" على هذا التفسير، إذ الأصل "أنّك تهبطين".

إذن:

ذهب الخليل في أحد أقواله، إلى أنّها مركّبة من " إذ " و "أنْ ". (المرادي،1992 م، ص363). وقد ذكرها سيبويه في باب خاصٍّ، فقال: " هذا باب إذن". (سيبويه، ج3 /ص12). ولعلّ ما دفعه إلى أنْ يضعها في باب خاصّ، هو ما تميّزت به من تعدّد الاستعمالات. فالأصل الاستعمالي المقرّر لها في الدّرس النّحوي أنّها تباشر الفعل ولا يُفصَلُ بينها وبينه، قال سيبويه: " ومن ذلك أيضاً، قولك: إذن واللهِ أجيئك. والقسم ههنا بمنزلته في أُرى ، إذا قلت: أُرى واللهِ زيداً فاعلاً. وقد تميّزت عن أخواتها من نواصب الفعل المضارع، " ولا يُفصلُ بين شيءٍ ممّا ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن؛ لأنّ إذن أشبهت أُرى، فهي في الأفعال بمنزلة أُرى في الأسماء، وهي تُلْغى وتُقدَّم وتُؤخَّر، فلمّا تصرّفت هذا التّصرّف اجترءوا على أنْ يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين". (سيبويه، ج3/ ص ص12، 13). على أنّه يجعل وظيفتها النّحويّة بين الإعمال والإلغاء، والأمر في ذلك يعود للمتكلّم، إذ قال:

> " واعلم أنّ إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنّك فيها بالخيار: إنْ شئت أعملتها كإعمالك أُرى وَحَسِبْتُ إذا كانت واحدة منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حَسِبْتُ أخاك. وإنْ شئت ألغيت إذن كإلغائك حَسِبْتُ إذا قلت زيدٌ حسبتُ أخوك، فأمّا الاستعمال فقولك: فإذن آتيَك وإذن أُكرمَك". (سيبويه، ج3/ص13).

إلاّ أنّــه يذكر قراءةً لأُبيٍّ وعبد الله بن مسعود، إذ قال:" وبلغنا أنّ هذا الحرف فــي بعــض المصــاحف: " وإذنْ لا يلبثون خلفك إلاّ قليلاً ". سورة الإسراء، 76. وسمعنا بعــض العــرب قرأها، فقال: " وإذنْ لا يلبثوا ". (السّابق، ج3/ص13). والقراءة في تفسير أبي حيّان. (2001م، ج6/ص63).

لم:

الأصل الاستعمالي لــ " لم" أنّها من جوازم الفعل المضارع، ولكنّها انحرفت عن هذا الأصل، فعملت عمل أنْ وأخواتها، فنصبت الفعل المضارع، وبذا عدّ النّحاة النّصب أثراً من آثارها، وقد حكى اللّحياني عن بعض العرب: أنّه يُنْصَبُ بــ " لم" وقال ابن مالك في " شرح الكافية ": وزعم بعض النّاس أنّ النّصب بــ " لمَ " لغة، اغتراراً بقراءة بعض السّلف" ألم نشرحَ لك صدرك"، بفتح الحاء، ويقول الرّاجز:

في أيّ يَومَيَّ من الموت أفِرُّ أيَوْمَ لم يُقْدَرَ أمْ يَوْمَ قُدِرْ،

وهــو عند العلماء محمولٌ على أنّ الفعل، مؤكّدٌ بالنّون الخفيفة، ففتح لها ما قبلها، ثمّ حذفت ونُوِيت، ويمكن بيان ما حدث فيها على النّحو الآتي:

لم يُقْدَرَنْ < لم يُقْدَرَ

Lam yuḳdaran < Lam yuḳdara

الفعل يقدرْ مؤكّد بالنّون الخفيفة حذفُ النّون مع نيّتها

ولا شــكّ فــي أنّ قضــيّة النّيّة في اللّغة مهمّة، ولقد تبيّن للدّراسة أنّ سيبويه أَوْلاها اهتماماً كبيراً في الكتاب، إذ ورد ذكرها مرّات عديدة، (انظر، سيبويه، ج2/ص ص13 ، 31، 57، 87،...، وغيرها من المواضع). والمثال الشّعري على الانحراف في وظيفة " لم " النّحويّة، إذ عملت النّصب بدلاً من الجزم، هو قول الشّاعر:

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرُّسومُ على فرتاج، والطّلَلُ القديمُ

وقــال:" وإنْ شئت جزمت". (سيبويه، ج3/ص34)، وقد رُوِيَ الفعل "فَتُخْبِرَك" في لسان العرب مفتوح الرّاء. (ابن منظور، 1999م، ج10/ص208، فرتج).

الجزم:

يمنع سيبويه إضمار الجازم، إذ قال: " والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، فلـيس للاسم في الجزم نصيب، وليس للفعل في الجر نصيب، فمن ثم لم يضمروا الجازم كما لم يضـمر الجار . وقد أضمره الشـاعر وشبّهه بإضمارهم رُبَّ، وواو القسـم في كلام بعضهم". (سيبويه، ج3/ ص 9). وقد أورد أمثلة انحرفت عن هذا الأصل الاستعمالي، وهي:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَالا،

وإنمـا أراد لتفد.(نسـب هذا البيت إلى أكثر من شاعر، منهم: أبو طالب، وحسّان، والأعشى، ولـيس في ديوان واحد منهم. انظر، البغدادي، د.ت، ج3/ ص ص629، 666، والعيني، د.ت، ج4/ ص 412، والأشـموني، د.ت، ج4/ ص 5، والأزهري، د.ت، ج2/ ص 194، وسيبويه، ج3/ ص 8). وقول الآخر، وهو متمم بن نُوَيْرة:

على مِثْلِ أصحابِ البَعُوْضةِ فاخْمُشِي لكِ الويلُ حُرَّ الوجْهِ أو يَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد:" ليَـبْكِ ". (ابن يعيش، د.ت، ج7/ ص ص 60، 62، وابن الشجري، 1349هـ، ج1/ ص 375، والأنـباري، د.ت، ج2/ ص 532، وسـيبويه، ج3/ ص 9). وقـال أُحَـيْحَة بن الجُلاح:

فَمَنْ نَالَ الغِنَى فَلْيَصْطَنِعْهُ صَنِيْعَتُه وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ

وقد حُذِفت لام الأمر مع إعمالها في قوله: " ويَجْهَدْ ". (سيبويه، ج3/ ص 9).

الجزم بـ " إذا ":

تحـدّث سيبويه عن" إذا ": فقال:" وقد جازَوا بها في الشعر مضطرين، شبّهوها بإنْ حيـث رأوها لما يُستَقبَل، وأنها لا بُدّ لها من جواب، وقال قيس بن الخطيم الأنصاري. (1967، ص 88):

إذا قَصُرَتْ أسْيافُنا كان وَصْلُها خُطانا إلى أعْدائنا فنُضارِبِ

وقال الفرزدق:

تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللهُ يرْفَعُ لي ناراً إذا خَمَدَتْ نيرانُهم تَقِدِ

وقال بعض السّلوليّين:

إذا لم تَزلْ في كلِّ دارٍ عرفتها لها واكِفٌ مِنْ دَمْعِ عينِكِ يَسْجُمِ

فهذا اضطرارٌ، وهو في الكلام خطأ ". (سيبويه، ج3/ ص ص 61، 62).

فهـذه الأمـثلة منحرفة عن الأصل الاستعمالي، فقد وردت" إذا " فيها جازمة للأفعـال التي وقعت جواباً لها، والمقرر في الدرس النحوي أنها غير جازمة، ومن

المحدثيــن من نفى عن عملها هذا صفة الضرورة بسبب وروده في الحديث النبوي الشــريف، إذ روي عن الرسول صلّى الله عليه وسلم أنه قال: " إذا أخذتما مضاجعكما تكــبرا أربعــاً وثلاثين وتسبحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمدا ثلاثاً وثلاثين". (البخاري، 1987م، ج3/ ص 1358). وفــي هــذا الحديــث استعملت " إذا " جازمةً لجميع الأفعال التي وقعت جوابــاً لهــا. ولعــل هذا ما جعل ابن مالك يقول عنه: " وهو في النثر نادرٌ وفي الشّعر كثير". (ابن مالك، د.ت، ص 18).

دخول" الــ" على الفعل المضارع:

لا خــلاف علــى أن الــتعريف من علامات الأسماء، فــ "الــ" تدخل على الأسماء دون غيرها من أقسام الكلام، ولكنّ الأمثلة الاستعمالية عند النحاة اشْتُهِرَ من بينها أمثلةٌ بدخول "الــ" على أحد أركانها، ومنها قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمُ التُرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغِ ولا ذِي الرأيِ والجَدَلِ

أراد" الــذي تُرْضَــى" ويفهــم من هذا التوجيه حذف شيءٍ من الاسم الموصول "الذي"، واتصال ما بقي منه بالفعل " تُرْضَى". وقول الشاعر:

يَقولُ الخَنَا وأبْغَضُ العُجْمِ ناطِقاً إلى رَبِّنا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

ويَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ من نافِقَائِه ومن جُحْرِه بالشِّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ

أراد " الــذي يُجَــدَّعُ والذي يَتَقَصَّعُ ". (انظر، ابن الأنباري، د.ت، ج2/ ص ص 521، 522، والبغدادي، د.ت، ج1/ ص 14، والعيني، د.ت، ج1/ ص 111، والأزهري16، د.ت، ج1/ ص 38، ، وابن هشام، 1987م، وابن هشام، 1980م، ج1/ ص 17 ص، وابن عصفور، د.ت، ص 63، والفاكهــي، 1996م، ص ص 218، 219. وقد ذَكَرَ أنه ضرورة لا يقع إلاّ في الشعر وله مندوحةٌ عنه، إذ يمكنه أن يقول: " ما أنت بالحكم المَرْضِي حكومته").

الخاتمة

بعــد دراسة الأمثلة الاستعمالية الحيّة في كتاب سيبويه التي انحرفت عن الأصل الاستعمالي النّحوي، والتي رصدتها الدراسة، فإن مما تبيّن لي أن سيبويه كان يورد هذه الأمثلة على النّحو الآتي:

أمــثلة سمعها بنفسه، وأمثلة سمعها من شيوخه، وأمثلة سمعها من رواةِ نَعَتَهم نعوتاً عديدة، منها: وحدّثني من لا أتهم، وحدّثني من يُوْثَقُ بعربيّته، وغيرهما من النّعوت.

وقــد كــان يــورد المــثال كما سمعه تماماً. ويذكر إن كان للمثال أكثر من رواية ويوجههــا. ثم إنّ النّعوت التي أطلقها سيبويه على هذه الأمثلة، قد تعدّدت. وأيّاً كان الأمــر فقــد اجتهدت في معالجتها ، إذ كنت أذكر الأصل الاستعمالي، ثم أشير إلى موطن الانحراف في كل مثال، وقد ظهر ما يأتي:

1- للاستعمال حضور بارز عند سيبويه، ولعلّ ذكره إيّاه أكثر من مرّة يدلّ على أهميّته في التّأصيل النّحوي، وقد أشرت في الدّراسة إلى عدد مرّات مفردة الاستعمال الّتي وردت في الكتاب. (انظر، ص6 من هذه الدراسة).

2- ثــمّ إنّ النّيّة الّتي تدفع المتكلّم إلى استعمالٍ معيّنٍ، هي الّتي تحكم هذا الاستعمال، وقــد ذكــرها سيبويه غير مرّة في الكتاب. (أشرت إلى بعضِ مواضع ورودها في الكتاب. انظر، ص123 من هذه الدراسة).

3- هناك فرق بين رواية المثال عند سيبويه، وبين رواية من جاء بعده من العلماء، وأرى أن الأخذ برواية المثال في غير الكتاب، يؤدّي إلى عدم نهوض كثيرٍ من الأمثلة، كأدلّةٍ على صحّة الاستعمالات الّتي وقع في مفرداتها مثل هذا الاختلاف في الرّواية.

4- اســتعمل ســيبويه كثيراً من الأحكام على الاستعمالات النّحويّة، من مثل: جيّد، عربــيّ، رديء، قليل، نادر، قبيح، وخبيث. ويظهر أنّ معياره في هذه الأحكام يَرُدُّ إلى شيوع الاستعمال أو عدمه.

5- يبدو لي أنّ النّحاة قد جانبهم الصّواب في شيء يتّصل بقضيّة الاستعمال اللغوي، إذ افترضــوا أنّ هــذا الاســتعمال قد استقرّ واكتمل، فانطلقوا مستقرئين لكلام العــرب، إذ بَــنَوا القواعد وأصّلوا لها، وفي هذا من الخطورة ما لا يخفى على أحــد، إذ أدّى بهم إلى الوقوع في مزالق ومتاهات حملتهم على قبول استعمالاتٍ والقــياس علــيها، فــي حين قَبِلوا أخرى ولم يقبلوا القياس عليها، وقد حُفِظَت، وثالــثة لم يقبلوها ولم يقبلوا القياس عليها. وهم بذا قد خلقوا بيئة للنّزاع، ففريق يؤيّدهم جميعاً، وآخر يؤيّد أهل البصرة، ويُنْكِر على أهل الكوفة بعض ما ذهبوا إلــيه، وثالث يؤيّد أهل البصرة ويؤيّد بعض أهل الكوفة، ورابع ينتقي ما يناسب قناعاته من خلال ما ترك الطّرفان.

6- أمّا طريقة التّعليل عند النّحاة، فإنّ النّظر إذا سُلّط على ما يعلّلون به لم يثبت معه إلاّ الفــذّ الفرد، بل لا يثبت منه شيء ألبتّة، ولذلك كان المصيب منهم من يقول: هكذا قالت العرب.

7- ثــم إنّ ما عُدّ مخالفاً، وعليه أمثلة ممن يحتجّ بكلامهم (الشّعر والنّثر) لا ينبغي أنْ يَجْحَدَهُ النّحاة وينكروه.

8- لقــد كان من الطّبيعي أن يكون للشّعر أثره البارز في التّقعيد، لا سيما أنّ النّحاة قــد جعلــوه ذا حظوة في دراسة الاستعمال اللغوي، إذ عدّوه مصدراً هامّاً من مصادر الاستعمال، ولمّا كانت الأمثلة الاستعماليّة كثيرة فقد فرضت على النّحاة مــا وقعت فيه من انحرافات، ودفعتهم إلى البحث عن تخريجٍ يسوّي أمرها مع القاعدة النّحويّة الّتي لم ترضَ بتمرّد هذه الأمثلة عليها.

9- يُعــدّ الاهتمام بالضّرورة الشّعريّة شكلاً من أشكال الحرص على القاعدة، إذ لو كان الأمر غير ذلك لدُرِست لغة الشّعر وحدها.

10- اهــتمّ الــنّحاة بالمثال الاستعمالي اهتماماً كبيراً، ومردّ ذلك عندهم الصّلة بين الــتّوثق والنّســبة، وقــيمة المثال في حين لم يكن سيبويه كذلك، وهو صاحب الكــتاب، ثــم إنّ قول الجَرمي في نسبة الألف من أصل ألف وخمسين لم يكن دقيقاً؛ لأنّ الذي ظهر من الأمثلة غير المنسوبة في الكتاب أكثر من ذلك.

11- لقــد وضــع البصــريون – بخاصّة – مقياساً للفصاحة، وهو الانعزال وعدم الاخــتلاط، وهذا المقياس نراه لا ينطبق على لغة قريش التي أجمعوا على أنها أفصح لغات العرب.

12- يمكن القول: إنّ سيبويه قد احتجّ بلغة المُنْشِد مثلما احتجّ بلغة الشّاعر.

13- يذكر سيبويه – أحياناً- استعمالاً دون أن يأتي بمثال عليه.

14- إنّ ما جاء من استعمالات القرآن الكريم خارجاً عن القواعد النّحوية المعياريّة، لم يكن عبثاً، وإنّما أُتِيَ به قصداً لمطلب كريم من مطالب البلاغة وجمال التّعبير، وقد أيّد مثل هذا ابن جنّي، ثم إنّ على النّحاة أن يقبلوا استعمال القرآن وقراءاته والقياس عليهما، لا سيّما أنّ القراءات المتواترة وحيٌ، والقاعدة النّحويّة اجتهاد من وضع البشر، والبشر معرّضون للخطأ.

15- ثـمّ إنّ الأمـثلة الاسـتعمالية، لا يجوز نعتها بالخطأ، بل هي أساليب عربية خالصة فيها من الأسرار ما يمكن القول: إنّ القدماء لم يهتدوا إليها.

16- إنّ الأصـول الاسـتعمالية الّتـي توصّل إليها النّحاة قد تحكّمت في الاستعمال اللغوي وقيّدته بالجواز والمنع.

17- يمكـن القـول: إنّ لجوء النّحاة إلى تغيير الرّواية هو شكل من أشكال الهروب عند ضيق الحجّة، وقد ذهب إلى مثل هذا ابن فارس اللغوي.

18- إنّ المـثال الاستعمالي عند سيبويه علامة من علامات الفكر النّحوي، ولعلّ ما يعزّز هذا أنه كان يبدأ بالمثال المصنوع؛ لأنّه أيسر وأسهل على المتعلّم، ثم إنّه كان يُكْثِرُ من الأمثلة رغبةً في تعزيز ما يذهب إليه من آراء.

وبعـد، فيمكـن القـول: إنّ الأمـثلة الاسـتعمالية التي انحرفت عن الأصل الاسـتعمالي الـنّحوي لم تكن مرفوضةً رفضاً تامّاً، وذلك أنها تمثّل استعمالاً عربيّاً حـيّاً، إلا أنّه لم يأتِ على الشّكل الشّائع والمألوف في الاستعمال العربي، ولعلّ ممّا يؤيّـد عـدم رفضـها رفضـاً تامّـاً مـا أُطلق عليها من أحكام، مثل شاذّ، قليل، ونـادر..،وغيرها من الأحكام، وقد بدا لي أنّها لم تختلف عن تلك الأمثلة التي مثّلت الاسـتعمال الصّـحيح تمامـا - على وفق نظرة النّحاة القدماء - إلا من حيث إنّها مقبولة ولكنّ القدماء لم يجيزوا القياس عليها.

المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

الآلوسي، السّيد محمد شكري، البغدادي،1857م. (د.ت). **الضّرائر وما يسوغ للشّاعر دون النّاثر**. د.ط، بغداد، بيروت: مكتبة دار البيان، دار صعب.

إبراهيم، إبراهيم حسن. (1983). **سيبويه والضّرورة الشّعرية**. ط1، القاهرة: مطبعة حسّان.

ابـــن الأثير، ضياء الدين، أبو الفتح، نصر الله، 637هـــ. (1312هـــ). **المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**. د.ط، القاهرة: د.ن.

الأحـــوص، عـــبدالله بـــن محمد بن عاصم، الأنصاري، توفي في خلافة يزيد بن عبد الملـــك. 101-105 هـــــ. (1982م). **شـــعر الأحوص الأنصاري**. ط2، جمعه وحقّقه: عادل سليمان جمال، القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزدي، معمـــر بـــن راشـــد،151هـــــ. (1403هـــ). **الجامع**. ط2، تحقيق: حبيب الأعظمـــي، (منشـــور كملحـــق بكتاب المصنّف للصّنعاني، جزء"10")، بيروت: المكتب الإسلامي.

الأزهـــري، خـــالد بـــن عبد الله بن أبي بكر، 905هـــ. (د.ت). **شرح التّصريح على التّوضيح**. د.ط، القاهرة: طبعة علي البابي الحلبي.

الأســـد، ناصـــر الدّين. (1988م). **مصادر الشّعر الجاهلي وقيمتها التّاريخيّة**. ط7، بيروت: دار الجيل.

الأســـلت، الأنصـــاري، أبـــو قيس. (1 نحو: يا لِزيد،.." 973م). **ديوان أبي قيس بن الأسلت**. د.ط، جمعه وحقّقه: حسن محمد باجودة، القاهرة: مكتبة التّراث.

الأشموني، أبو الحسن، نور الدّين علي بن محمد. (د.ت). **حاشية الصّبّان على شرح ألفـــيّة ابن مالك ومعه شرح الشّواهد للعيني**. د.ط، القاهرة: مطبعة عيسى الباب الحلبي، مكتبة ومطبعة دار أحياء الكتب العربية.

الأصـــفهاني، حمزة بن حسن، 351هـــ. (1972م). **الدرّة الفاخرة**. د.ط، تحقيق: عبد المجيد قطامش، القاهرة: د.ن.

الأعشى، ميمون بن قيس، 629م. (د.ت). **ديوان الأعشى**. د.ط، بيروت: دار صادر.

امرؤ القيس، أبو وهب، بن حجر الكِندي، 565م. (2000م). **ديوان امرىء القيس**. د.ط، بيروت: دار صادر.

الأنـــباري، أبو البركات، كمال الدّين، عبد الرّحمن بن محمّد بن أبي سعيد، 577هـــ. (د.ت). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين: البصريين والكوفيين**. د.ط، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

الأنـــباري، **لمـــع الأدلـــة فـــي أصول النّحو**. (1963م). د.ط، تحقيق: عطية عامر، بيروت: د.ن.

الأنصـــاري، أحمـــد مكـــي. (2000م). دفـــاعٌ عـــن كتاب الله (القرآن والضّرورة الشّـــعريّة). المملكـــة العربـــية السعودية: **مجلّة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها(2)**. المجلد الثاني عشر، العدد العشرون، أيّـــار، ص ص 1179-1200.

أنيس، إبراهيم. (1975م). **من أسرار اللغة**. ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

أنـــيس. إبراهـــيم (1984م). **فـــي اللّهجـــات العربـــيّة**. ط6، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية.

أوس بن حجر. (1960م). **ديوان أوس بن حجر**. د.ط، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر، بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

أولمـــان. ستيفن. (د.ت). **دور الكلمة في اللّغة**. د.ط، ترجمة: كمال بشر، القاهرة: مكتبة الشباب.

البخاري، أبو عبدُ الله، محمد بن إسماعيل، 256هـــ. (1987م). **صحيح البخاري**. ط 3، تحقيق: مصطفى ديب البُغا، بيروت: ابن كثير.

برجشتراسر. (1982م). **التّطور النّحوي للّغة العربيّة، محاضرات ألقاها في الجامعة المصريّة 1929م**، نشرها: رمضان عبد التواب، القاهرة: مكتبة الخانجي.

البغدادي، عبد القادر عمر، 1093هـ. (1986م). **خزانة الأدب ولبّ لِباب لسان العرب**. ط1، بيروت: دار صادر.

البيهقي، أبو بكر، أحمد بن الحسين بن علي، 458هـ. (1994م). **سنن البيهقي الكبرى**. د.ط، تحقيق: محمد عبدالقادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.

التّهانوي، محمد علي. (1996م). **موسوعة كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم**. ط 1، تحقيق: علي دحروج وزملاؤه، لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

ثابت، حسّان بن ثابت. (1974م). **ديوان حسّان بن ثابت**. د.ط، تحقيق: سيد حنفي حسنين، القاهرة: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثعلب، أبو العباس، أحمد بن يحيى، 291هـ. (د.ت). **مجالس ثعلب**. النّشرة الثّانية. د.ط، شرح وتحقيق: عبد السّلام محمد هارون، مصر: دار المعارف.

الجارحي، رسميّة طرّاف حسين. (1990م). **أمثلة النّحاة ودورها في صناعة النّحو وتعليمه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن: عمان.

جبالي، حمدي محمود حمد. (1982م). **في مصطلح النّحو الكوفي، تصنيفاً، واختلافاً، واستعمالاً**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

ابن الجبّان، أبو منصور، محمد بن علي بن عمر، 416هـ. (1991م). **شرح الفصيح في اللغة**. ط1، دراسة وتحقيق: عبد الجبار جعفر القزّاز، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الجبوري، أمام حسن. (1990م). **شواهد سيبويه من شواعر العرب، دراسة نحويّة تحليليّة**. ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة.

الجرجاني، أبو الحسن، علي بن محمد بن علي، 816هـ. (1986م). **التّعريفات**. د.ط، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامّة، وزارة الثقافة والأعلام.

جمعة، خالد عبد الكريم. (1980م). **شواهد الشّعر في كتاب سيبويه**. د.ط، الكويت: مكتبة دار العروبة.

الجنابـــي، أحمـــد نصّـــيف. (1984م). الأعـــلام المؤنّثة الثّلاثيّة السّاكنة الوسط بين الصّـــرف وعدمـــه. بغداد: **مجلّة المجمع العلمي العراقي**، بغداد، الجزء الأول، المجلد الخامس والثلاثون، ص ص 251ــ 276، كانون الثاني.

ابـــن جنّـــي، أبو الفتح، عثمان بن جني،392هـــ. (د.ت). **الخصائص**. ط2، تحقيق: محمد علي النّجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

ابن جنّي. (1985م). **سرُّ صناعة الإعراب**. ط1، تحقيق: حسن هنداوي، دمشق: دار القلم.

ابـــن جنّـــي. (1999م). **المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**. د.ط، تحقيق: علي النّجدي ناصف، عبدالحليم النجار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة أحياء التراث.

الجـــواري، أحمـــد عبدالسّـــتّار. (1984م). **نحو التّيسير**.د.ط، بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.

الجوهـــري، إســـماعيل بن حمّاد، 393هـــ. (1984م). **الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربـــيّة**. ط3، تحقـــيق: أحمـــد عـــبد الغفور عطّار، بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

الحاكم، أبو عبدُ الله، محمد بن عبد الله، النّيسابوري، 405هـــ. (1990م). **المستدرك علـــى الصّـــحيحين**. ط1، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية.

حدّاد، جميل حنّا. (1983م). حول كتاب سيبويه، **مجلّة مجمع اللغة العربية الأردني**، العددان(21، 22)، ص ص 79ــ 98، الأردن، عمان.

الحديثـــي، خديجة. (1981م). **موقـــف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشّريف**. د.ط، العراق: دار الرشيد.

الحديثـــي. خديجة (1974م). **الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه**.د.ط، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

الحديثي. خديجة (1966م). **أبو حيّان النّحوي**. د.ط، بغداد: مكتبة النهضة.

الحريـــري، أبـــو محمد، القاسم. (1975م). **درّة الغوّاص في أوهام الخواص**. د.ط، حقّقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، الفَجَّالة: دار نهضة مصر.

حسّان، تمام. (1980م). **اللّغة بين المعياريّة والوصفيّة**. د.ط. القاهرة: دار الثقافة.

حسّانين، عفاف. (1996م). **في أدلّة النّحو**. ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

حســـن، عبّاس. (1960م). **اللّغة والنّحو بين القديم والحديث**. ط2، القاهرة: مطبعة دار المعارف.

حســـين، محمـــد الخضـــر علـــي الرضى التونسي. (1960م). **دراسات في العربية وتاريخها**. ط2، دمشق: المكتب الإسلامي.

الحلواني، محمد خير. (1972م). **سُحيم عبد بني الحَسْحَاس شاعر الغزل والصّبوة**. د.ط، بيروت شارع سوريا: مكتبة دار الشرق.

ابـــن حنـــبل، أبو عبد الله، الشيباني، أحمد بن حنبل، 241هـــ. (د.ت). **مسند أحمد**. د.ط، مصر: مؤسسة قرطبة.

الحمـــوي، أبو عبد الله، شهاب الدين، ياقوت، 626هـــ. (د.ت). **معجم الأدباء**. د.ط، بيروت: دار الفكر.

أبو حيّان الأندلسي، محمد بن يوسف، 745هـــ. (2001م). **تفسير البحر المحيط**. ط 1، دراســـة وتحقـــيق وتعلـــيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوّض، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

خازم، بشر بن أبي خازم. (1960م). **ديـــوان بشر بن أبي خازم**. د.ط، تحقيق: عزّة حسن، دمشق: مطبعة الترعي.

ابن خالويه، أبو عبدالله، الحسين بن أحمد، 370هـــ. (1990م). **الحجّة في القراءات السبع**. ط5، تحقيق وشرح: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسّسة الرسالة.

ابـــن الخطيم، أبو زيد، قيس، الأنصاري. (1967م). **ديـــوان قيس بن الخطيم**. ط2، تحقيق: ناصر الدين الأسد، بيروت: دار صادر.

خلـــيل، حلمي. (1996م). **مقدّمـــة إلى دراسة اللّغة**. د.ط، الإسكندريّة: دار المعرفة الجامعيّة.

الدؤلـــي، أبو الأسود، ظالم بن عمرو بن سفيان، 69هـــ. (د.ت). **ديوان أبي الأسود الدؤلـــي**. د.ط، صنعة: أبي سعيد الحسن السكري، 290هـــ، تحقيق: الشيخ محمد حسين آل ياسين، بيروت: منشورات دار ومكتبة الهلال.

الدّارقطنـــي، أبـــو الحســـن، علـــي بن عمر، البغدادي، 385هـــ. (1996م). **سنن الدارقطني**. د.ط، تحقيق: السيد عبدالله هاشم يماني المدني، بيروت: دار المعرفة.

الدّالـــي، محمـــد أحمد . (1993م). لغة أكلوني البراغيث، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق**، الجزء الثالث، المجلد الثامن والستون، ص ص 399ــ 427، يوليو.

الدّانـــي، أبو عمرو، عثمان بن سعيد بن عثمان،444هـــ. (1930). **كتاب التّيسير في القراءات السّبع**. د.ط، عني بتصحيحه: أوتويرتزل، إستانبول، مطبعة الدّولة.

أبـــو داود، السّجستاني، الأزدي، سليمان بن الأشعث، 275هـــ. (1996). **سنن أبي داود**. ط1، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، بيروت: دار الفكر.

ابـــن دريـــد، أبـــو بكر، محمد بن الحسين، الأزدي، 321هـــ. (1345هـــ). **جمهرة اللّغة**. ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية.

الدّنّـــاع، محمّد خليفة. (1996م). **مسالك النُّحاة في وجوه الرِّوايات، عرض ودراسة لشروح أبيات الكتاب**. د.ط، بنغازي: جامعة قار يونس.

الـــرّازي، فخر الدين بن ضياء الدين عمر، 604هـــ. (د.ت). **التّفسير الكبير**. ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الـــرّاوي، طه. (1954م). **نظرة في شاهد**، العدد الخامس، **الأزهر**، جمادى الأولى، يناير.

الـــرّاوي. طـــه (1936م). نظرة في النّحو، **مجلّة المجمع العلمي بدمشق**، ص ص 315- 335، المجلّـــد 14، الجـــزء9، 10 كـــانون الثّانـــي، دمشق: مطبعة ابن زيدون.

رشـــوان ، محمد أحمد. (1995). قول على قول في التّوهّم في النّحو العربي، **مجلّة جامعـــة الإمـــام محمّد بن سعود الإسلاميّة**، العدد الرّابع عشر، ص ص 255- 279، السّعوديّة، الرّياض.

ابـــن رشيق، أبو علي، الحسن، القيرواني، الأزدي، 456هـــ. (1981م). **العُمدة في محاسن الشّعر وآدابه، ونقده.** ط5، بيروت، لبنان: دار الجيل.

الرضي. (د.ت). **شرح الرّضي على الكافية.** د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

الرّقـــيات، عبدالله بن قيس، 75هـــ. (1958م). **ديوان عبدالله بن قيس.** د.ط، تحقيق وشرح: محمد يوسف نجم، بيروت: دار صادر.

الزّبـــيدي، محمـــد مرتضـــى الحســـيني، 1205هـــــ. (1973م). **طبقات النحويين واللّغويين.** د.ط، القاهرة: دار المعارف.

الزّجّاجـــي، أبـــو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق، 337هـــ. (1973م). **الإيضاح في علل النحو** . د.ط، تحقيق: مازن المبارك، بيروت: دار النفائس.

الزّرقانـــي، محمد عبد العظيم، 1948م. (2001م). **مناهل العرفان في علوم القرآن.** ط2، حققـــه وخـــرّج آياتـــه وأحاديثه وعلّق عليه: بديع السّيد اللّحام، دمشق: دار قتيبة.

الزّركشـــي، بـــدر الدين، محمد بن عبد الرحمن، 794هـــ. (1972م). **البرهان في علوم القرآن.** د.ط، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

الزّعـــبلاوي، صـــلاح الدين. (1979م). **النّحو والنّحاة، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق،** المجلّد الرّابع والخمسون، الجزء الرّابع، ص ص 839ــ 396.

زلهـــايم، رودلـــف. (1977م). **الأمثال العربيّة القديمة.** د.ط، ترجمة: رمضان عبد التواب، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزّمخشـــري، أبـــو القاسم، جار الله، محمد بن عمر، 538هـــ. (د.ت). **الكشّاف عن حقـــائق التّـــنزيل وعـــيون الأقاويل في وجوه التّأويل.** د.ط، بيروت، لبنان: دار المعرفة.

الزّمخشري. أبو القاسم، جار الله، محمد بن عمر، 538هـــ. (د.ت). **المفصّل في علـــم العربيّة.** د.ط، بيروت، لبنان: دار الجيل.

الزهـــري، ابـــن ســـعد، أبـــو عبدالله، محمد بن منيـــع، 230هـــ. (د.ت). **الطّبقات الكبرى.** د.ط، بيروت: دار صادر.

زياد، ازدهار عبد الرحمن عيسى.(1994م). **أثر النّظريّة النّحوية في رواية الشّعر**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، كانون الثاني، الأردن، عمان.

السّامرائي، إبراهيم. (1960م). **دراسات في اللّغة وتاريخها**. د.ط، بغداد: مطبعة العاني.

السّامرائي. إبراهيم (1971م). **مباحث لغويّة**. د.ط، بغداد: منشورات مكتبة الأندلس.

السّامرائي، محمد فاضل صالح. (2004م). **الحِجَجُ النّحويّة حتّى نهاية القرن الثّالث الهجري**. ط4، عمّان : دار عمّار للنشر والتّوزيع.

السّبكي، أبو حامد، بهاء الدين، حامد أحمد بن علي، 773هـ. (2003م). **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**. ط1، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، بيروت، صيدا: المكتبة العصرية.

ابن السرّاج، أبو بكر، محمد بن سهل، 316هـ. (1987م). **الأصول في النحو**. ط2 ، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

سعد، محمد عبدالحميد. (1976م). **الضّرورة عند النّحويين. مجلّة كلية الآداب بجامعة الرّياض**، المجلد الرّابع، السّنة الرّابعة، ص ص 151ـ 193.

سعد، محمد علي. (1982م). **الأحوص بن محمد، الأنصاري، حياته وشعره**. ط1، بيروت: منشورات دار الآفاق الجديدة.

السّعودي، أحمد عطية. (1995م). **ظاهرة التّرخيم في اللغة العربيّة**، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، الخرطوم.

ابن السّكّيت، أبو يوسف، يعقوب بن إسحاق، 244هـ. (1978م). **كتاب الإبدال**. د.ط، تقديم وتحقيق: حسين محمد محمد شرف، مراجعة: علي النّجدي ناصف. القاهرة: الهيئة العامّة لشئون المطابع الأميرية.

سلمان، عدنان محمد.(1965م). **التّوابع في كتاب سيبويه**.د.ط، بغداد: وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي.

سـيبويه، أبـو بشر، عمرو بن قُنْبُر، 180هـ. (1983م). **الكتـاب**. ط2، تحقيق: محمّد عبدالسّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، الرّياض: دار الرّفاعي.

ابن سيده، أبو الحسن، علي بن إسماعيل، 458هـ. (د.ت). **المخصّص**. د.ط، تحقيق: لجنة التّراث العربي، بيروت، لبنان: دار إحياء التّراث العربي.

السّـيرافي، أبو سعيد، ابن أبي سعيد،385هـ. (1976م). **شرح أبيات سيبويه**. د.ط، حقّقـه وقـدّم له: محمّد علي سلطاني، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة ، مطبعة الحجاز.

السّـيوطي، جلال الدّين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1977). **همع الهوامع شـرح جمـع الجوامـع**. د.ط، تحقـيق: د.عـبدالعال سالم مكرم، الكويت: دار البُحوث.

السّـيوطي. جـلال الدّيـن، عبد الرّحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1985م). **الأشباه والنّظائر في النّحو**. ط1، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، بيروت: مؤسّسة الرّسالة للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

السّـيوطي. جلال الدّين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1986م). **المُزهر في علوم اللّغة وأنواعها**. د.ط، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلّق حواشـيه: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، بيروت، صيدا: منشورات المكتبة العصرية.

السّيوطي. جلال الدّين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1988م). **الاقتـراح**. د.ط، قـدّم له وضـبطه وصححه وعلّق حواشيه وفهرسه: أحمد سليم الحمصي، ومحمد أحمد قاسم، بيروت: جروّس برس.

السّـيوطي. جـلال الدّين، عبد الرّحمن بن أبي بكر، 911هـ. (1996م). **الدّيباج**. د.ط، تحقيق: أبو إسحاق الحويني الأثري، السعودية، الخبر: دار ابن عفّان.

الشّاعر، حسن موسى. (1992م). **اختلاف الرّواية في شواهد سيبويه الشّعريّة**. ط1 ، عمّان: دار البشير.

شـاهين، عبدالصّبور. (1973م). المنهج اللّغوي في كتاب سيبويه، **مجلّة كليّة الآداب والتّربية**، العددان: الثّالث والرّابع، جامعة الكويت، ص ص 56- 83.

الشّايب، فوزي. (1999م). **محاضرات في اللّسانيّات**. ط1، الأردن، عمّان: منشورات وزارة الثّقافة.

ابـــن الشـــجري، أبو السّعادات، ضياء الدين، هبة الله بن علي بن حمزة، 542هـــ. (1349هـــ). **الأمالي الشّجريّة**. ط1، حيدر آباد: مطبعة مجلس دائرة المعارف.

الشـــنتمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـــ. (1987م). **النّكت في تفسير كتاب سيبويه**. ط1، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

الشنتمري. أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى، 476هـــ. (1994م). **تحصيل عيـــن الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب**. ط3، حققه وعلّق عليـــه: زهـــير عبدالمحســـن سلطان، بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

ابـــن أبـــي الصّلت، أبو عثمان، أمية بن عبدالله بن أبي الصّلت. (1980م). **شرح ديـــوان أمـــيّة بن أبي الصّلت**. د.ط، قدّم له وعلّق حواشيه: سيف الدين الكاتب، أحمد عصام الكاتب، بيروت، لبنان: منشورات دار مكتبة الحياة.

صـــيام، زكـــريّا عبد الرحمن . (د.ت). **شعر لبيد بن ربيعة بين جاهليّته وإسلامه**. د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

ضيف، شوقي. (1968م). **المدارس النحوية**. ط6، القاهرة: دار المعارف.

الطّبرانـــي، أبـــو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـــ. (1415هـــ). **المعجم الأوسط**. د.ط، تحقيق: طارق بن عوض الله، وعبد المحسن بن إبراهيم، القاهرة: دار الحرمين.

الطّبراني. أبو يعلى، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، 360هـــ (1983م). **المعجم الكبير**. د.ط، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السّلفي، الموصل: مكتبة العلوم والحكم.

الطّبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـــ. (1405هـــ). **تفسير الطّبري**. د.ط، بيروت: دار الفكر.

الـــطّبري، أبو جعفر، محمد بن جرير، 310هـــ (1407هـــ). **تاريخ الطّبري**. ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.

الطّعـــان، هشام. (1982م). **حول كتاب سيبويه. مجلة مجمع اللغة العربية**، عمان، العدد المزدوج (15- 16)، السنة الخامسة، ص ص 220- 226.

الطيالســـي، أبو داود، سليمان بن داود الفارسي، 204هـــ.(د.ت). **مسند الطيالسي**. د.ط، بيروت: دار المعرفة.

أبـــو الطّيّـــب، عـــبد الواحد بن علي،351هـــ. (1961م). **كتاب الإبدال**. د.ط، حقّقه وشرحه: عز الدين التّنوخي، دمشق: مطبوعات مجمع اللّغة العربيّة.

أبـــو الطّيّب، محمد شمس الحق آبادي. (1415هـــ). **عَون المعبود**. ط2، بيروت: دار الكتب العلمية.

عبابـــنة، يحـــيى عطية. (1983م). **في المصطلح النّحوي البصري من سيبويه إلى الزّمخشري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، أربد.

عبابنة. يحيى عطية (1989م). **منهج أبي حيّان الأندلسي في اختياراته من القراءات القرآنـــيّة فـــي ضـــوء علـــم اللغة المعاصر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، القاهرة.

عبابـــنة. يحـــيى عطية (2000م). **دراسات في فقه اللغة والفنولوجيا العربية**. ط1، عمان: دار الشروق.

عُـــبادة، محمد إبراهيم. (د.ت). **معجم مصطلحات النّحو والصّرف والعَروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية**. د.ط، بنها: دار المعارف.

عُبادة. محمد إبراهيم. (1980م). **عصور الاحتجاج في النّحو العربي**. د.ط، القاهرة: دار المعارف.

ابـــن العـــبد، طرفة. (1886م). **العقد الثّمين في دواوين الشّعراء الثّلاثة الجاهليّين**. د.ط، بيروت: المطبعة اللبنانية.

ابـــن عبد الـــبر، أبو عمـــر، يوسف بن عبـــد الله، النّمري، 463هـــ.(1387هـــ). **التمهـــيد**. د.ط، تحقـــيق: مصـــطفى بن أحمد العَلوي، محمد عبد الكبير البكري: المغرب: وزارة علوم الأوقاف والشؤون الإسلامية.

عـــبد الـــتّواب، رمضـــان. (1987م). **فصول في فقه العربيّة**. ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عـبد الـتّواب. رمضان (1990م). **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**. د.ط، القاهرة: مكتبة الخانجي.

عـبد اللطيف، محمد حماسة. (1979م). **الضّرورة الشّعرية في النّحو العربي**. د.ط، القاهرة: مكتبة دار العلوم.

ابـن عبد ربه، أحمد بن محمد، 328 هـ. (1989م). **العقد الفريد**. ط1، حققه وعلّق على حواشيه: علي شيري، بيروت، لبنان: إحياء التراث.

العُـبُودي، محمد بن ناصر. (1979م). **الأمثال العامية في نجد**. د.ط، ساعدت (دارة الملـك عـبد العزيز) في نفقات طباعته، المملكة العربية السعودية: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر.

أبـو عبـيدة، مَعْمَر بن المثنى، التيّمي، 210 هـ.(1981م). **مجاز القرآن**. ط2، عارضه بأصوله وعلّق عليه محمد فؤاد سزكين، بيروت: مؤسسة الرسالة.

العجّـاج، أبو الشعثاء، عبد الله بن رؤبة، 97هـ. (1997م). **ديوان العجّاج**، رواية وشـرح عـبد الملـك بن قريب الأصمعي. ط1، قدّم له وحقّقه: سعدي ضنّاوي، بيروت: دار صادر.

عَـزّة، كُثـيّر، أبو صخر، بن عبد الرحمن بن الأسود، 105هـ. (1996م). **شرح ديـوان كُثـيّر عَـزّة**. ط1، شـرح وتحقيق: رحاب عكّاوي، بيروت: دار الفكر العربي.

العسكري، أبو هلال، حسن بن عبد الله، 395هـ. (1993م). **كتاب جمهرة الأمثال**. ط2، حققـه، وعلّـق حواشـيه، ووضع فهارسه: محمد أبو الفضل إبراهيم، عبد المجيد قطامش، بيروت، لبنان: دار الجيل.

ابن عصفور، أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669هـ. (د.ت). **ضرائر الشّعر**. د.ط، تحقـيق: السـيد إبراهـيم محمـد، بيروت: دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع.

ابـن عصـفور. أبو الحسن، علي بن مؤمن بن علي، 669هـ (د.ت). **المقـرّب**. د.ط، تحقـيق: أحمـد عـبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، بغداد: مطبعة العاني.

ابن عقيل، بهاء الدين، عبد الله، 769هـ. (1964م). **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**. ط14، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، لبنان: دار العلوم الحديثة.

العُكْبَري، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين، 616هـ. (1992م). **التبيان في إعراب القرآن**. ط1، وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

عمايرة، خليل أحمد. (1984م). **في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق**. ط1، جدة: عالم المعرفة للنشر والتوزيع.

عمايرة. خليل أحمد. (1987م). **في التّحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي**. ط1، الأردن، الزرقاء: مكتبة دار المنار.

عيد، محمد. (1987م). **النّحو المصفّى**. د.ط، القاهرة: مكتبة الشباب.

عيد، محمد. (1988م). **الاستشهاد والاحتجاج باللغة، رواية اللغة والاحتجاج بها في ضوء علم اللغة الحديث**. ط3، القاهرة: عالم الكتب.

العيني. (د.ت). **شرح شواهد العيني بهامش حاشية الصّبّان على شرح الأشموني**. د.ط، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

الغلاييني. مصطفى. (1986م). **جامع الدّروس العربيّة**. ط18، راجعه ونقّحه: د. عبد المنعم خفاجي، صيدا، بيروت: منشورات المكتبة العصرية.

الغُنْدُجاني، أبو محمد، الحسن بن أحمد. (1980م). **كتاب فرحة الأديب في الرّد على ابن السّيرافي في شرح أبيات سيبويه**. د.ط، حقّقه وقدّم له: د. محمد علي سلطان، دمشق: دار النّبراس.

ابن فارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ.(1970م). **معجم مقاييس اللغة**. ط2، بتحقيق وضبط: محمد عبد السّلام هارون، مصر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

ابن فارس. أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ (1979م). **ذم الخطأ في الشّعر**. حقّقه وقدّم له وعلّق عليه: د. رمضان عبد التواب، **مجلة معهد المخطوطات**

العربـــية، المجلّد الخامس والعشرون، الجزء (الأوّل والثّاني)، الكويت، ص ص 29- 59.

ابـــن فـــارس، أبو الحسين، أحمد بن زكريا، 395هـ (1993م). **الصّاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. ط1، حقّقـــه وضبط نصوصه، وقدّم له: د. عمر فاروق الطبّاع، بيروت، لبنان: مكتبة المعارف.

الفارابـــي، أبو نصر، محمد بن محمد طرخان بن أوزلغ، 339هـ. (1970م). **كتاب الحـــروف**. د.ط، تحقـيق: محســـن مهـــدي، بـــيروت: دار المشرق، المطبعة الكاثوليكيّة.

الفارسي، أبو علي، الحسن بن أحمد، 377هـ. (1983م). **الحجّة في علل القراءات السّبع**. ط2، مصوّرة عن ط1، بتحقيق: علي النّجدي ناصف، عبد الحليم النّجار، عبد الفتاح شلبي، القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

الفاكهـــي، جمال الدين، عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد، 972هـ. (1996 م). **شـــرح الحـــدود الـــنّحوية**. ط1، حقّقه وقدّمه: محمد الطّيّب إبراهيم، لبنان، بيروت: دار النفائس.

الفراء، أبو زكريّا، يحيى بن زياد، 207هـ.(1980م). **معاني القرآن**. ط2، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النّجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامّة للكتاب.

الفرزدق، همّام بن غالب بن صعصعة، 114هـ. (1987م). **ديوان الفرزدق**. ط3، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

فريحة، أنيس. (1955م). **نحو عربيّة ميسّرة**. د.ط، بيروت: دار الثّقافة.

فـــندريس، ج. (1950م). **اللُّغـــــة**. د.ط، تعريـــب: عـــبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصّاص، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصريّة، مطبعة لجنة البيان العربي.

الفـــيروز آبادي، مجد الدين، محمـــد بن يعقوب، الشّيرازي، 807هـ. (1978 م). **القـــاموس المحـــيط**، نسخة مصورة عن الطّبعة الثّالثة للمطبعة الأميريّة سنة 1301هـ، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب.

ابـــن قتيـــبة، أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276هـــ. (1985م). **الشّعر والشّعراء أو طـــبقات الشّـــعراء**. ط2، حقّقه وضبط نصّه: مفيد قميحة، راجعه وضبط نصّه: نعيم زرزور، بيروت: دار الكتب العلمية.

ابـــن قتيبة. أبو محمد، عبد الله بن مسلم، 276هـــ (2002م). **تـــأويل مشكل القرآن**. د.ط، تحقيق: السيد صقر، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

القرطـــاجنـــي، أبو الحســـين، حـــازم بن محمـــد بن حسن، 1285هـــ. (1996م). **مـــنهاج البلغاء وسراج الأدباء**. د.ط، تقديم وتحقيق: محمد الحبيب ابن الخوجة، تونس: د.ن.

القرطبي، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، 671هـــ. (1372هـــ). **تفسير القرطبي**. ط2، تحقيق: أحمد عبد العليم البردوني، القاهرة: دار الشعب.

القـــزّاز القيروانـــي، أبو عبد الله، محمد بن جعفـــر التميمي، 206هـــ. (1972م). **ضـــرائر الشـــعر أو كـــتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة**. د.ط، تحقيق: محمد زغلول سلاّم، ومحمد مصطفى هدّارة، الإسكندرية: منشأة المعارف.

القطّـــان، منّاع. (1990م). **مباحث في علوم القرآن**. ط22، بيروت، شارع سوريا: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.

القِفطـــي، جمال الدين، علي بن يوسف، 624هـــ. (1952م). **إنباه الرّواة على أنباه النّحاة**. د.ط، القاهرة: دار الكتب.

ابـــن قميئة، عمرو. (1965م). **ديوان عمرو بن قميئة** . د.ط، المجلّد الحادي عشر، عُني بتحقيقه وشرحه والتّعليق عليه: حسن كامل الصّيرفي، الكويت: مجلة معهد المخطوطات العربية.

القيســـيّ، مكـــيّ بن أبي طالب، 437هـــ. (1974م). **مشكل إعراب القرآن الكريم**. د.ط، تحقيق: ياسين محمد السّواس، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابـــن كثـــير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمرو الدمشقي، 774هـــ. (1983م). **الباعث الحثيـــث شرح اختصار علوم الحديث**. ط1، تحقيق: أحمد محمد شاكر، بيروت، لبنان دار الكتب العلمية.

الكِسِـــيّ، أبـــو محمد، عبد الحميد، عبـــد بن حمـــيد بن نصر، 249هـــ. (1988م). **مســـند عـــبد بـــن حميد**. ط1، تحقيق: صبحي البدري السّامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، القاهرة: عالم الكتب.

الكفوي، أبو البقاء، أيّوب بن موسى الحسيني، 1094هـــ. (1992م). **الكليّات، معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**. ط1، قابله، نسخة خطية وأعدّه للطّبع ووضع فهارســـه: عدنـــان درويـــش، محمد المصري، بيروت: مؤسّسة الرسالة للطباعة والنّشر والتّوزيع.

الكناعنة، عبد الله محمد طالب. (2004م). **الصّراع بين التّراكيب النّحويّة، دراسة في كـــتاب سيبويه**، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة اليرموك، الأردن، إربد.

كولردج، (1971م). **النّظرية الرومانتيكيّة في الشّعر سيرة أدبيّة**. د.ط، ترجمة: عبد الحكيم حسّان، مصر: دار المعارف.

الكيلانـــي، إيمـــان" محمد أمين" خضر. (2003م). **الزّيادة بين التّركيب والدّلالة في خطب العصر الأموي في ضوء النّظرية التّوليديّة التّحويليّة العربيّة**، عمان: دار عمار للنّشر والتّوزيع.

ابن ماجة، أبو عبد الله، محمد بن يزيد، القزويني، 275هـــ. (د.ت). **سنن ابن ماجة**. د.ط ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار الفكر.

مالك بن أنس، أبو عبد الله الأصبحي، 179هـــ. (د.ت). **موطأ مالك**. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر: دار إحياء التراث.

ابـــن مـــالك، جمـــال الدين، محمد بن عبد الله، الطائي. (1957م). **شواهد التوضيح والتصـــحيح لمشـــكلات الجـــامع الصحيح**. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الكويت: مكتبة دار العروبة.

المُباركفوري، أبو العُلا، محمد بن عبدالرّحمن، 1353هـــ. (د.ت). **تحفة الأحوذي، بشرح جامع الترمذي**. د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

المُبرّد، أبو العباس، محمد بن يزيد، 285هـ. (1399هـ). **المقتضب**. د.ط، تحقيق: محمد عبد الخالق عُضيمة، مصر، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث.

المتلمّس، جرير بن يزيد بن عبد المسيح. (1970م). **ديوان شعر المتلمّس الضّبُعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي**. د.ط، عُني بتحقيقه وشرحه والتّعليق عليه: حسن كامل الصّيرفي، الكويت: معهد المخطوطات العربية.

ابن مجاهد، أبو بكر، أحمد بن موسى بن العباس، 324هـ. (د.ت). **كتاب السّبعة في القراءات**. ط2، تحقيق: شوقي ضيف، مصر: دار المعارف.

مجاهد، عبد الكريم. (2001م). **الكفّ عن العمل النّحوي بين التّعليلات الشّكليّة والمعنويّة (القسم الأوّل)**. دمشق: **مجلّة مجمع اللغة العربيّة**، الجزء الأوّل، المجلّد (76). ص ص 85 ــ 134.

المختون، محمد بدوي. (1987م). بناء لغة الشعر، **مجلّة الشعر**، العدد الخامس والأربعون، شارع منصور، باب اللّوق، دار مجلّة الإذاعة والتّلفزيون، القاهرة، ص ص 71 ــ 83.

المخزومي، مهدي. (1958م). **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنّحو**. ط 2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي (1986م " أ "). **في النّحو العربي، قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**. ط2، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.

المخزومي. مهدي (1986م " ب "). **في النّحو العربي نقد وتوجيه**. ط2، بيروت، لبنان: دار الرّائد العربي.

المرتضي، الشريف، علي بن الحسين الموسوي، 436هـ . (1954م). **أمالي المرتضي غُرَر الفوائد ودُرَر القلائد**. ط1، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده.

المرزُباني، أبو عبدالله، محمد بن عمران بن موسى، 384هـ. (1995م). **الموشّح في مآخذ العلماء على الشّعراء**. ط1، تحقيق وتقديم: محمد حسين شمس الدّين، بيروت: دار الكتب العلميّة.

مسلم بن الحجّاج، أبو الحسن القُشيري، النّيسابوري، 261هـ. (د.ت). **صحيح مسلم**. د.ط، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث.

مصطفى، إبراهيم. (1959م). **إحياء النّحو**. د.ط، القاهرة: مطبعة لجنة التاريخ والترجمة والنشر.

ابن مضاء، أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، القرطبي، 92هـ. (1982م). **الرّد على النّحاة**. ط3، تحقيق: شوقي ضيف، القاهرة: دار المعارف.

المغالسة، محمود حسني. (1979م). احتجاج النّحويين بالحديث، مجمع اللغة العربية، **مجلّة مجمع اللغة العربية**، عمّان: المجلد الثاني، الجزء (3-4). ص ص، 42-65.

مكرم، عبدالعال سالم. (د.ت). **المدرسة النّحويّة في مصر والشّام في القرنين السّابع والثّامن من الهجرة**. د.ط، بيروت: دار الشّروق.

مكرم. عبدالعال سالم (1987م). **شواهد سيبويه من المعلقات في ميزان النقد**. ط1 ، بيروت: مؤسسة الرسالة.

المناوي، محمّد المدعو بعبد الرّؤوف،1031هـ. (1356هـ). **فيض القدير شرح الجامع الصّغير**. ط1، مصر: المكتبة التّجاريّة الكبرى.

ابن منظور، أبو الفضل، جمال الدّين، محمد بن مكرم،711هـ. (1999م). **لسان العرب**. ط3، طبعة جديدة مصحّحة وملوّنة، اعتنى بتصحيحها: أمين محمد عبد الوهّاب، محمد الصّادق العَبيدي، بيروت، لبنان: دار إحياء التّراث العربي، مؤسّسة التّاريخ.

الميداني، أبو الفضل، أحمد بن محمد بن إبراهيم، 518هـ. (1987م). **مجمع الأمثال**. ط2، بيروت: دار الجيل.

النّابغة، زياد بن معاوية بن ضباب، الذّبياني، 602م. (1976م). **ديوان النّابغة**. د.ط، جمعه وشرحه وكمّله وعلّق عليه: الشيخ محمد الطاهر بن عاشور، الجزائر: الشركة التونسية للتوزيع، والشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

النّابغة. زياد بن معاوية بن ضباب، الذّبياني، 602م (د.ت). **ديوان النّابغة الذّبياني**. د.ط، بيروت: دار صادر.

النّحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمّد بن إسماعيل، 338هـ. (1986م). **شرح أبيات سيبويه**. د.ط، تحقيق: زهير غازي زاهد، بيروت: عالم الكتب، ومطبعة النهضة العربية.

ابن النّديم، أبو الفرج، محمد بن يعقوب بن إسحاق الورّاق، 385هـ. (1985م). **الفهرست**. د.ط، تحقيق: ناهد عبّاس عثمان، قطر: دار قطري ابن الفجاءة.

النّعيمي، حسام سعيد. (1977م). **النّواسخ في كتاب سيبويه**، د.ط، بغداد: دار الرسالة للطباعة.

النُّميري، عُبيد بن حصين، 96هـ. (1980م). **ديوان الرّاعي النّميري**. د.ط، جمعه وحقّقه: راينهرت فايبيرث، بيروت: دار النشر فرانتس شتاينو بفيْسبادن.

النّووي، أبو زكريا، يحيى بن شرف بن مري، 676هـ. (1392هـ). **شرح النووي على صحيح مسلم**. ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الهذليين. (1965م). **ديوان الهذليين**. د.ط، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر.

ابن هشام، الأنصاري، أبو محمّد، عبد اللّه، جمال الدّين بن يوسف بن أحمد761،هـ. (1980م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**. ط6، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبدالحميد، بيروت، لبنان: دار إحياء التّراث.

ابن هشام. الأنصاري، أبو محمّد، عبد اللّه، جمال الدّين بن يوسف بن أحمد761،هـ (1987م). **قطر النّدى وبل الصدى**. ط2، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، صيدا، بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام. الأنصاري، أبو محمّد، عبد اللّه، جمال الدّين بن يوسف بن أحمد761،هـ (1999م). **شرح شذور الذّهب**. د.ط، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، عبد العزيز شرف، القاهرة: دار الكتاب المصري، بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الهيثمي، علي بن أبي بكر، 807هـ. (1407هـ). **مجمع الزوائد**. د.ط، القاهرة: دار الريان للتراث، بيروت: دار الكتاب العربي.

وهبه وزميله. (1984م). **معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب**. ط2، بيروت: مكتبة لبنان.

يـــاقوت، أحمد سليمان. (د.ت). **النّواسخ في كلام العرب أصولها ووظائفها وتفسير أثرها الإعرابي**. د.ط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

يسبيرسن.(د.ت). **اللّغة بين الفرد والمجتمع**. د.ط، ترجمة: عبدالرّحمن أيّوب، د.نز

ابن يعفر، الأسود. (1968م). **ديوان الأسود بن يعفر**، صنعة: نوري حمودي القيسي. د.ط، بغداد، وزارة الثّقافة والإعلام: مديريّة الثّقافة العامّة.

يعقـــوب، إمـــيل بديع. (1996م). **المعجـــم المفصّل في شواهد اللغة العربية**. ط1، بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

ابـــن يعـــيش، موفـــق الدين، 643هـــ. (د.ت). **شرح المفصّل**. د.ط، بيروت: عالم الكتب.

ب- المراجـــع باللغة الأجنـــبية:

Hartmann and Stork. (1973). **A Dictionary of language and Linguistics**، England.

d). **A linguistic Guide to English.**،Leech.(w